نظرة أصولية نحوية
في
مراعاة الفواصل القرآنية

تأليف
د/حسانين إبراهيم حسانين
أستاذ اللغويات المساعد في قسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالديدامون
والأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طيبة
بالمدينة المنورة

تمهيد

مما يتفق عليه الدارسون أن العربية الفصحى كانت وما زالت لغة الأدب ، ولا شك أن ارتباطها بالقرآن الكريم كتب لها الحياة والاستمرار، والغلبة والانتشار.

وارتبط النحاة بالقرآن ارتباطا وثيقا؛ذلك أن الغاية من وضع قواعدهم النحوية والصرفية التي أفنوا عمرهم فيها هي الحفاظ على القرآن الكريم ولغته من سريان اللحن إليهما ،وقد رأى النحاة في القرآن الكريم نموذجًا فريدًا يمثل المصدر الأعلى والأول الذي تُستَقَى منه القواعد هذه اللغة وأصولها ،ثم تلاه كلام العرب شعرا ونثرا، ولم يخرج القرآن الكريم في استعماله للقاموس النحوي والصرفي عن كلام العرب شعرًا ونثرًا ؛ إذ نزل بلسان عربي مبين ،وليس أدل على ذلك من مسائل ابن الأزرق التي سألها ابن عباس(ﷺ)،واشترط عليه أن يأتي لكل جواب بما يوافقه من كلام العرب.

وحرص العربي الأمي الذي لم يدرك لغة الكتابة على استعمال الجرس الموسيقي في توصيل مراده إلى السامع،فعمد إلى الشعر، والنثر المسجوع محاولةً منه في الحفظ؛لأنه وسيلة التسجيل المتاحة لديه عندما يؤرخ لأيامه ونسبه،ووقائع حياته اليومية ، وكثيرًا ما كان يخالف القواعد النحوية والصرفية؛ طلبًا لتلك الموسيقى المتمثلة في الوزن والقافية في الشعر، ومراعاة السجع في النثر؛ إذ الجرس الموسيقي لون من الأدوات اللفظية التي تسرع بالمعنى فتطرب له الأذان،وتؤثر في القلوب والأذهان ، حتى أنك إذا رحت تؤدي المعنى بما يوافق القياس النحوي والصرفي،لفاتك هذا الجرس الموسيقي، فلا تنفك تقول : ألا يمكن استعمال غير هذه اللفظة في ذلك الموضع ؟!.

وما كان ممارسة الخروج عن المألوف إلا إرادة لمعنى معين؛ لذا يقول سيبويه(ت١٨٠هـ) : " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا "(١) .

إذ الشاعر قد يعمد إلى ذلك عمدًا غير غافل عن تلك المخالفة ؛إذ وراء ذلك معنًى يهدف إليه ، ونغمٌ يرنو إليه، وإن كان النحاة يعزلون تلك المحاولات التي خرج بها الشاعر عن المألوف النحوي والصرفي تحت مسمى الضرورة الشعرية؛إذ لا يلجأ الشاعر إلى ذلك إلا مراعاة للوزن والقافية ،ولا يلجأ الناثر إلى ذلك إلا مراعاة للسجع أو التوازن، والتناسب.

ويرى ابن جني (ت٣٩٢هـ) أن الشاعر الذي يعمد إلى مثل هذه المخالفات هو شاعر، قوي، جسور، شجاع ؛ لأنه يعلم أن ابتعاده عن مثل هذه الأمور أقرب إلى النجاة ،وأبعد عن الملمات ، وليس في ذلك دليلُ ضعف لغته ؛ بل دليل قوة ملكة ترغب في إحداث تأثير معين يرمي إليه .

يقول ابن جني: "متى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه- وإن دلَّ من وجه على جوره وتعسفه -فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله و تخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته " (٢).

وعلى نسق أساليب العرب واستعمالاتهم جاء القرآن الكريم ، فكان الجرس الموسيقي في ألفاظه العذبة المتناسقة فيما بينها ، والتي يراعى فيها

---

(١) الكتاب١/١٣ لسيبويه تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون (طبع الخانجى ط. ثالثة ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م).

(٢) الخصائص ٢/٣٩٢ (تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار ط الهيئة العامة للكتاب ط. ثالثة ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م).

الفواصل ، والمناسبة ، فتجد أحيانا خروجا عن المألوف المستعمل ؛ إذ لو استعمل المألوف حسب القواعد النحوية والصرفية في موضعه لما استطعت أن تحصل على هذا التأثير الذي أحدثه الخروج عن رتابة المألوف ؛ ولذا رأينا في الأسلوب القرآني خروجا عن هذا القياس من أجل المحافظة على الفواصل ،أو مراعاة للتناسب بينها ، في الوزن وحرف الروي ؛ وليس ذلك خروجا عن المألوف في استعمالات العرب ؛ فقد جاء القرآن الكريم بلغتهم الفصحى ولهجاتهم القدمى ؛ وتلك هي مصادر اللغة التي عجزت القاعدة أن تحيط بها ؛ لأن اللغة أوسع من أن تحيط بها القاعدة.

وهذا الخروج عن الأصول مما تراه في الشعر اصطلح النحويون على إطلاق لفظ الضرورة عليه ، فإذا كان في القرآن الكريم فقد اصطلح العلماء على إطلاق مصطلح مراعاة الفواصل عليه ، لعل سر ذلك أن للقرآن لغة خاصة تسمو على لغة الشعر ، وغيره من الأجناس الأدبية،أهم ما يميزها مراعاة الفواصل القرآنية.

ولأجل مراعاة الفواصل بين الآيات القرآنية نجد خروجًا عن القياس، وهذا الخروج على ضربين من الخروج :

أحدهما : الخروج عن أصل مستعمل في القياس بتعبير آخر : الخروج عن الأصل .

الآخر : الخروج إلى أصل متروك في القياس وبتعبير آخر : الرجوع إلى الأصل .

وقد حاولت هذه الدراسة رصد تلك الظاهرة والتأصيل لها ، إذ لم أجد ــ فيما وصل إلى علمي ــ من حاول تأصيل هذه الظاهرة تأصيلاً نحويًا ، كما أصل النحويون لظاهرة الضرورة الشعرية ، وخصوها بمؤلفات كثيرة،

وأفردوا فيها القول والتأليف،ولكنهم أغفلوا هذه الظاهرة إلا من محاولة لرصد بعض مواضعها من الإمام الزركشي(ت٧٩٤هـ) في البرهان ،والسيوطي(ت٩١١هـ) في الإتقان نقلا عن ابن الصائغ الحنفي(ت٧٧٦هـ) في كتابه(إحكام الرَّاي في أحكام الآي).

ولكن محاولة الاقتراب بها من السماع ،والتدليل على صحتها بالقياس، وبيان موافقتها للاستعمال العربي بعد أن صارت مراعاة الفواصل القرآنية نقيصة ومسلبة في عيون الملحدين، والأقباط [1]، والذين يتربصون شرًا بالقرآن الكريم وأهله. ولقد نسى هؤلاء أو تناسوا أن العربي كان يأنس للغة الإيقاعية ؛ فهو يطرب للسجعة والقافية ، والقرآن نزل بلغتهم وسار على منوالهم ، لكنه نسج نسيجًا مختلفا عجزوا عن الإتيان بسورة من سوره أو بآية من آياته؛ فليس القرآن في حاجة إلى العزف على آلة موسيقية ليقرب من القلوب والنفوس، فإن النغم القرآني نابع من جمال ألفاظه، وحلاوة معانيه عند تقديمه وتأخيره ،وحذفه وزيادته ، وإبداله وتغييره ،وهو في كل ذلك له أسبابه من ناحيتي اللفظ والمعنى،أومن ناحيتي القياس والسماع ؛ فلا يوجد في القرآن الكريم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية ،ولو كانت هذه المواطن خطأ في اللغة ،أو بعيدة في القياس لطار بها الكفار فرحا ، ولعيروا بها النبي (ﷺ) والمسلمين،لكنهم سكتوا عنها،ولم يعترضوا عليها ؛ لأنها جاءت على نسق كلامهم؛ فينبغي

---

(١) ينظر: موقع (الأقباط المتحدون) فقد كتبوا (أربعون خطأ في القرآن الكريم) بعدما نقلوا مواضع مراعاة الفواصل التي ذكرها ابن الصائغ، ونقلها السيوطي في كتاب الإتقان ظنا منهم أن تلك أخطاء،وما علموا لجهلهم بعلوم العربية أن مراعاة الفواصل ضرب من المحسنات اللفظية والمعنوية زادت القرآن جمالا إيقاعيا جعلته لا يفتقد إلى العزف على الآلات الموسيقية ليطرب الآذان ويستولي على القلوب.

أن تصحح قواعد اللغة بالقرآن وقراءاته،لا أن يصحح القرآن بقواعد العربية، كما قال ابن المنير[١] ؛ لأن اللغة أوسع من القاعدة، وقد أجمع العلماء على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ولا خلاف في ذلك[٢].

ولقد حظي القرآن الكريم بقدر كبير لا يتوافر لنص مقدس آخر من مراعاة الدقة والتثبت والتحري وتوخي وجه الصواب ، فإذا أخطأ أحد القراء فخطؤه مردود وسهوه مستدرك ، فإذا ثبت على ما ظنه غيره خطأ أو سهوا فلا بد أن له وجهًا غاب عمن زعم الخطأ .

وإن كان الأمر كذلك فما بالك بألفاظ أجمع عليها القراء والأمة على صحتها سندًا ورواية عن الرسولﷺ، فلا بد أن لها وجوهًا في اللغة والبلاغة تتعدى ظاهرة مراعاة الفواصل القرآنية طلبًا للموسيقى اللفظية ، ولكن لا ننكر أن مراعاة الفواصل ظاهرة لفظية مطلوبة في القرآن الكريم جعلته يتميز بها عن غيره ، ولا يعاب بها،لأن مراعاة هذه الظاهرة يسبقها مراعاة للمعنى ، وبهذا تختلف مراعاة الفاصلة عن السجع ؛كما أنها ليست مطردة ولا مطلوبة في نفسها ؛وبذلك اختلفت عن القافية والسجع معًا .

ولأجل ما سبق ، كان هذا البحث،وعنوانه :

(نظرة أصولية نحوية في مراعاة الفواصل القرآنية) .

وقد سار البحث على مقدمة وفصلين :

---

(١) الانتصاف لابن المنير ٢ / ٤٢(حاشية على الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى (دار المعارف بيروت).

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ١٢٩ (تحقيق محمد جاد المولى ،وآخرين.بيروت المكتبة العصرية ١٩٨٦).

الفصل الأول: الفاصلة القرآنية والأصول النحوية .

المبحث الأول : مفهوم الفاصلة وأنواعها :

المبحث الثاني : مراعاة التناسب مفهومه وأقسامه

المبحث الثالث: التفاضل مراعاةً للفواصل.

المبحث الرابع: مراعاة الفواصل بين السماع والقياس.

المبحث الخامس : علل مراعاة الفواصل.

الفصل الثاني : أسس مراعاة الفواصل.

المبحث الأول : أسس الزيادة.

المبحث الثاني : أسس الحذف.

المبحث الثالث : أسس التقديم والتأخير .

المبحث الرابع : الإبدال والتغيير.

ثم خاتمة : تبرز فيها النتائج التي توصل البحث إليها .

والله أبتغي من وراء القصد ، وأن أجعل بحثي هذا سهامًا في نحور من يبحثون عما يظنون أنها مثالب يعاب بها ، كما عيي إدراكهم ، وإنما هي محاسن يسمو ويعلو بها على غيره ؛ فيجعل للنغم القرآني روعة لا تدرك في غيره حتى ولو عزفوا على الآلات الموسيقية .

د/حسانين إبراهيم حسانين

أستاذ اللغويات المساعد في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالديدامون

والأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طيبة

بالمدينة المنورة

الفصل الأول
الفاصلة القرآنية والأصول النحوية

تمهيد :

الذي يتأمل طريقة النظم في القرآن الكريم ، يجد إعجازًا بديعًا يرجع إلى طريقة النظم التي تراعي أوائله وأواخره ، فتنتظم أوائل السور وأواخرها ، وأوائل الآيات ورؤوسها ، مما يجعل هذا النظام البديع تطرب له الأذان ، وتميل له القلوب والأبدان ، لما وراءه من سر عجيب ، ومن أعجب هذه الأسرار ، وأدقها مراعاة الفواصل . فما مفهومها ؟ وما أنواعها ؟

المبحث الأول
مفهوم الفاصلة وأنواعها .

أولا : مفهوم الفاصلة عند اللغويين:

إذا تتبعنا المعاجم اللغوية نجد أن الخليل بن أحمد النحوي المعروف(ت١٧٥هـ) أول من تطرق إليها في كتابه العين حيث قال:" سجع الرجل إذا نطق بكلام له فواصل كقوافي الشعر من غير وزن ، كما قيل : لصها بطل وتمرها دقل ، إن كثر الجيش بها جاعوا ، وإن قلوا ضاعوا " (١).

ومراده هنا المقاطع المتشابهة والمتماثلة وزنا وإيقاعا ؛ لذا يدخل فيها الفواصل القرآنية ،والأسجاع.

وقد أوضح ذلك الرماني(ت٣٨٤هـ) وأوجد الفرق بين الفواصل والأسجاع ؛ فقال : " الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع توجب حسن إفهام المعنى، والأسجاع عيب ؛ وذلك أن الفواصل تابعة للمعاني ، وأما الأسجاع فالمعاني تابعة لها " (٢).

---

(١) العين مادة سجع ٢/ ٢١٧(ترتيب د/عبد الحميد هنداوي ط دار الكتب ط أولى١٤٢٤- ٢٠٠٣).

(٢) النكت في إعجاز القرآن للرماني / ٩١(ضمن ثلاث رسائل في أعجاز القرآن تحقيق د/محمد زغلول سلام ط دار المعارف) .

والفاصلة اسم فاعل من الفعل(فصل) وقد عرفها ابن منظور فقال: " أواخر الآيات في كتاب الله فواصل بمنزلة قوافي الشعر جل كتاب الله عز وجل عنه ـ وواحدتها فاصلة "[١].

وتسمى الفواصل فواصل ، لأنه ينفصل عندها الكلامان ، وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها ، واستئناسا بقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت:٣] لذا كانت الفاصلة آخر كلمة في الآية القرآنية ، وهو ما يطلق عليه رأس الآية .

ثانيًا : مفهوم الفاصلة عند علماء القراءات:

يرى أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) أن الفاصلة هي آخر كلمة في الجملة ، وبذلك قد لا تكون الفاصلة رأس الآية ؛ لذلك فرق بين الفواصل ورؤوس الآي، فقال : " الفاصلة هي الكلام المنفصل عن ما بعده ، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وغير رأس ، وكذلك الفواصل يكُنَّ رؤوسَ آي وغيرها ،وكل رأس آية فاصلة ، وليس كل فاصلة رأس آية .

ولأجل ذلك ذكر سيبويه في تمثيل الفواصل ﴿ يَوْمَ يَأْتِ﴾ [سورة هود من الآية ١٠٥]﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [سورة الكهف آية ٦٤] ليسا رأس آيتين بإجماع مع ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [سورة الفجر آية ٤] وهو رأس آية باتفاق"[٢].

وكأني بأبي عمرو يريد أن يلمح لنا أن تعريف الفاصلة عند سيبويه هو

---

(١) اللسان مادة فصل ١١ / ٥٢٤(طبع دار صادر بيروت).

(٢)المكتفي فى الوقف والابتداء لأبى عمرو الدانى /٣٧٥ (دراسة وتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلى طبع ونشر مؤسسة الرسالة ط. أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، والبرهان البرهان فى علوم القرآن للإمام الزركشى٢ / ٥٣ (تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم طبع ونشر دار التراث بدون)، والإتقان فى علوم القرآن للسيوطى٣/٢٩٠ (تحقيق أ. محمد أبو الفضل إبراهيم (طبع دار التراث بدون).

ما ذكره من أنها آخر كلمة في الجملة ، كما أنه لا يشترط في الفاصلة أن تكون رأس آية ، فتعريف الداني هنا ــ كما هو واضح ــ يختص بالفواصل اللغوية لا الاصطلاحية؛لذا اعترض عليه الجعبري(ت٧٣٢ هـ) بأنه " خلاف المصطلح ، ولا دليل له في تمثيل سيبويه بـ ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ وليسا رأس آية ؛ لأن مراده بالفواصل اللغوية لا الصناعية ويلزم أبا عمرو(ت١٥٤ هـ) إمالة ﴿ مَنْ أَعْطَى﴾ [الليل: من الآية٥] لأبي عمرو"(١).

والمراد : أن تعريف الداني للفاصلة بأنها آخر الجملة يلزمه التقليل الذي رواه عن أبي عمرو بن العلاء وهو الإمالة الصغرى ، وذلك في أواخر الجمل، مثل: ﴿مَنْ أَعْطَى﴾ باعتبارها فاصلة على حد تعريفه، وهو ما استدركه عليه الجعبري لأن قاعدة أبي عمرو بن العلاء تقليل رؤوس الآي لا رؤوس الجمل.

والحق أن ما نسبه الداني والجعبري إلى سيبويه من استشهاده بقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَأْتِ ﴾على أنه فاصلة لا نكاد نقع عليه في نسخ الكتاب التي وصلتنا، ولا في فهارس شواهده

أما الشاهد الثاني فإنه ليس رأس آية كما أشار الداني والجعبري، ولكنه شاهد واحد من أربعة شواهد ثلاثة منها رؤوس آي.

وعبارة سيبويه :" وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قول الله عزوجل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ و﴿ يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: من الآية٣٢] و﴿الْكَبِيرُ

---

(١) ينظر: قول الجعبرى فى الإتقان ٢٩٠/٣ .

والجعبرى هو : إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبرى ، صاحب شرح الشاطبية المسمى كنز المعانى ، وروضة الطرائف فى رسم المصحف توفى سنة ٧٣٢ هـ .

تنظر ترجمته فى : الدرر الكامنة ٥٠/١.

الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: من الآية٩] "[١].

ثالثا : مفهوم الفاصلة عند البلاغيين:

عرف الرماني الفواصل بأنه :" حروف متشاكلة في المقاطع توجب حسن إفهام المعاني " وتبعه في هذا التعريف الباقلاني(ت١٥٤ هـ) [٢].

وقال عبد القاهر(ت٤٧١ هـ) :" الفواصلُ في الآيِ كالقوافي في الشعر" [٣].

رابعا :مفهوم الفاصلة عند النحاة .

لم يختلف تعريف الفاصلة عند النحاة عن التعريفات السابقة لها من أنها آخر كلمة في الآية كقافية الشعر وقرينه السجع ؛ فجعل الفراء وغيره الفاصلة آخر كلمة في الآية تشبيهًا لها بالقافية[٤]، وقال أبوعلي: وهي رؤوس الآي تشبه القوافي من حيث كانت مقاطع، كما كانت القوافي مقاطع" [٥]؛ ولأجل ذلك أعطى لها النحاة من الأحكام ما يعطى لقوافي الشعر.

قال سيبويه : " وجميع ما لا يحذف من الكلام وما يختار فيه ألا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي" [٦] .

---

(١) الكتاب ١ / ١٨٤ ، ١٨٤ ، والأصول فى النحو لابن السراج٢ / ٣٧٦ (تحقيق د/ عبد المحسن الفتلى ،طبع ونشر دار الرسالة ط. أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)..

(١) النكت في إعجاز القرآن / ٨٩ ، وإعجاز القرآن للباقلاني / ٢٧٣(تحقيق د/السيد أحمد صقر ط دار المعارف ط رابعة١٣٩٧هـ)

(٢) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني/٣٨٧(تحقيق/محمد محمود شاكر ط الخانجي ط الخامسة٢٠٠٤م) .

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣ / ٤١١ (تحقيق الأستاذ/ أحمد يوسف بجاتى وآخر (طبع الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠م).

(٥) البحر المحيط٧/٢١١، وينظر:الحجة لأبي على/٤٦٩ .

(٦) الكتاب ١ / ١٨٤ ، ١٨٤ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٣٧٦.

و قال الرضي : " صرف [أي :أغلالا] ليناسب أواخر الآي في هذه السورة ، لأن أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها ، وكذلك كل كلام مسجع ، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام : (خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة) أي: مؤمرة ، يعني كثيرة النتاج ، وقال تعالى : ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ثم قال : ﴿يَسْرِ﴾ ويمال ﴿ سَجَا ﴾ لموافقة ﴿ قَلَى ﴾ " (١) .

وكذلك كسرت تاء التأنيث المفتوحة في الفواصل كما كسرت في الفواصل في قراءة عبيد بن عقيل:﴿ انْشَقَّتِ﴾ [الانشقاق/١]

قال أبو حيان (ت٧٤٥ هـ): " وذلك أن الفواصل تجري مجرى القوافي ، فكما أن التاء تكسر في القوافي تكسر في الفواصل ، ومثال كسرها في القوافي قول كثير عزة :

فَمَا أَنَا بِالدَّاعِي لِعَزَّةَ بِالرَّدَى وَلا شَامِتٌ إِنْ نَعْلُ عَزَّةَ زَلَّتِ (٢)

وكذلك باقي القصيدة .

وإجراء الفواصل في الوصل مجرى القوافي مهيعٌ [طريق بيِّن]

---

(١) شرح الكافية للرضى ٩٤/١(تحقيق د/ إميل يعقوب طبع دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)

وينظر الحديث في: فتح الباري٣٩٥/٨(ط دار الفكر بيروت).

(٢) البيت من الطويل،وهو في ديوانه/١٠٤(تحقيق/محمد يوسف نجم ط دار صادر ١٣٧٨).

وهو من شواهد: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٧٣١/١٠(تحقيق د/ أحمد الخراط ط دار القلم-دمشق / ط أولى - ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م) ، والبحر المحيط ٨ /٤٥٥،والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ٤٥٦/٥ (تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ط الثانية - ١٤١٣ هـ -١٩٩٣ م) واللباب لابن عادل المشقي ٢٢٨/٢٠(تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ط أولى دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ط أولى - ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م).

معروف كقوله تعالى: ﴿ الظُّنُونَا ﴾ و﴿الرَّسُولا﴾ في الأحزاب" [١].

ثانيا : أنواع الفاصلة

إذا نظرنا إلى تعريف سيبويه وأبي عمرو الداني و للفاصلة نجد أنهما جعلاها في موضعين :ما كانت رأس آية ،أو غير رأس آية ،**وعليه فالفاصلة إما أن تكون :**

١ – **داخلية**، كقوله ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: من الآية٦٤] فهذه ليست رأس آية،وإنما هي فاصلة داخلية، ونحوهذه الفواصل تخضع لأحكام الوقف والابتداء ، وقد عالجت ذلك في كتابي: الوقف بين اللغة والقرآن .

٢ – **خارجية** ، ونعني بها ما كانت رأس آية ، وهو المقصود عند علماء النحو وغيرهم من علماء اللغة والبلاغة؛ ولذلك شبهوها بالقافية ، فهي رأس البيت كما أن الفاصلة رأس الآية ، وتلك يحكمها معايير الإيقاع والوزن ، كما حكم القافية في الشعر،والقرينة في السجع .

إلا أننا لا نحكم عليها بأنها قوافٍ أو أسجاعا ، إلا أن بينهما قسيما مشتركا من الاتفاق في حروف الروي ؛ **ولذلك كانت تلك الفواصل على ثلاثة أضرب :**

أحدها: متماثلة في الروي، نحو قوله تعالى: ﴿نْ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم١:٢]

والثانية متقاربة في الروي: نحو قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة٥:٦] فالميم والنون متقاربان في المخرج .

---

(١) الدر المصون ٧٣١/١٠ ، والبحر المحيط ٨ /٤٥٥،والمحرر الوجيز ٤٥٦/٥ ، واللباب لابن عادل الدمشقي ٢٢٨/٢٠،والشواذ لابن خالويه /١٧٠(مطبعة المتنبي بالقاهرة).

وآخرها غير متماثلين : نحوَ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق٢:٣] فالقاف والباء متباعدان في المخرج ، وإن جمع بينهما أن لهما صفة القلقلة[١] .

ثالثًا:العلاقة بين الفواصل ،والقوافي ،والأسجاع.

اتفق العلماء على أن الفاصلة في القرآن كالقافية في الشعر ، والقرينة في السجع ، إلا أنهم فرقوا بين القافية والفاصلة ، بأن القافية موضع اضطرار، أما الفاصلة فهي موضع اختيار.

قال أبو الحسن الباقولي(ت٥٤٣هـ):" وإنما فعل ذلك لتوافق الفواصل،ولا تختلف لأنها مرعية كما يرعى الشاعر القوافي،إلا أن القوافي تقع فيها ضرورة ما،ولا تقع في الفواصل ضرورة بتَة بل تأتي كلها على اللغة القدمى واللسان الفصحى " [٢].

فإذا كانت القافية ملزمة في الشعر ، فالفاصلة غير ملزمة في ختام الآيات القرآنية ، فقد تتماثل ، ثم تفترق ، وتعود فتتفق ،لذا لا يقع فيها من عيوب القافية كالإقواء والإيطاء، وهي في ذلك تشبه القرائن في السجع .

قال السيوطي :" فاصلة الآية كقرينة السجعة في النثر، وقافية البيت في الشعر، وما يذكر من عيوب القافية من اختلاف الحركة ، والإشباع ، والتوجيه ، فليس بعيب في الفاصلة . وجاز الانتقال في الفاصلة، والقرينة ،وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر بخلاف قافية القصيدة ، ومن ثم ترى (تُرْجَعُونَ)﴾

---

(١) الإتقان٣ /٣١٤،٣١٥.

(٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للجامع العلوم أبي الحسن الباقولي١/٥٩٩، ٦٠٠ (تحقيق د/محمد أحمد الدالي مطبعة الصباح ط أولى ١٤١٥هـ-١٩٩٦م).

مع(عَلِيم) و ﴿ الْمِيعَاد﴾ مع ﴿ الثَّوَابِ﴾ ، و﴿الطَّارِقِ﴾ مع ﴿ الثَّاقِب ﴾ " [١].

لكن عنصر الإيقاع والتناغم هو القسيم المشترك بين هذه الثلاثة ، ولأجل ذلك أجاز النحاة وغيرهم لهذه الثلاثة ما لا يجوز لغيرها في الكلام ، فقد جوز سيبويه وابن السراج صراحة في فواصل الآي ما لا يجوز إلا في القوافي [٢] . وكذلك حملها الفراء على القافية[٣]، وقال أبو حيان : " إجراء الفواصل مجرى القوافي مهيع معروف " [٤] ، وقد أوضح السيرافي (ت٣٦٨هـ) وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) تلك العلاقة بأن الشعر لما كان موزونًا أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام ، وألحقت به الكلام المسجوع ، لما فيه من ضرورة في النثر .

وألحقوا به فواصل القرآن لتتفق كما في قوله تعالى:﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا ﴾ [الأحزاب: من الآية٦٧] و﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾[الأحزاب:من الآية١٠] [٥] .

وقال الرضي : " أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها ، وكذلك كل كلام مسجع " [٦] .ومن ذلك كسر تاء التأنيث مراعاة للفواصل حملاً على القوافي في قوله تعالى: ﴿انشقتِ ﴾ قال أبو حيان: " وفي ذلك

---

(١) الإتقان ٣/٢٩٦.

(٢) الكتاب ١ /١٨٤ ، ١٨٤، والأصول لابن السراج ٢ /٣٧٦، والبحر المحيط ٨ /٤٥٥، والمحرر الوجيز ٥/٤٥٦ ، واللباب لابن عادل المشقي ٢٠/٢٢٨، الدر المصون ١٠/٧٣١.

(٣) في معانيه ٣ / ٤٨١.

(٤) البحر المحيط ٨ / ٤٤٥ ، والدر المصون ١٦ / ٢٦٠ .

(٥) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور١٣ـ١٥ (تحقيق/ السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس بيروت ط. ثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).وينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافى/ ٤٠(تحقيق د/ عوض القوزى (طبع دار المعارف ط. ثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

(٦) شرح الكافية ١/٩٤.

أن الفواصل تجري مجرى القوافي ، فكما أن هذه التاءات تكسر في القوافي ، تكسر في الفواصل "[١].

وقد تركوا لأجل السجع أيضا أشياء يوجبها القياس ، كما قال ابن منظور[٢].

ولكن الفرق بين الفواصل والأسجاع، كما قال صاحب الكليات:"السجع يقصد في نفسه ثم يحال المعنى عليه ،والفواصل تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في نفسها،والسجع يكون في القرآن وغيره بخلاف الفاصلة،ومنهم من منع السجع في القرآن تمسكًا بقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ﴾ [فصلت:٣] وقد سماها الله تعالى فواصل فليس لنا أن نتجاوز ذلك"[٣] .

---

(١) البحر المحيط ٨ / ٤٣٧، وينظر: الدر المصون ١٠ / ٧٣٠ ، ٧٣١ .

(٢) اللسان سجع٥/٢٧١ .

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي /٥٠٩(ط مؤسسة الرسالة١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

المبحث الثاني

مراعاة التناسب: مفهومه وأقسامه

المناسبة في اللغة : المقاربة ، والمشاكلة ، والمناسبة في العلة في باب القياس : الوصف المقارب للحكم ،لأنه إذا حصلت مقاربة له ظن عند وجود ذلك الوصف وجود الحكم ، ولهذا قيل :" المناسبة أمر معقول إذا عرض على العقول تلقته بالقبول " (١).

وفائدة التناسب : جعل أجزاء الكلام آخذاً بعضها بأعناق بعض؛ فيقوى بذلك الارتباط ، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء (٢) .

ولابد للمناسبة من رابط معنوي ، بين خواتم الآي وكذلك بين فواتحها ، سواء كان عاما أم خاصا ، أو غير ذلك من العلاقات (٣) .

ومن أجل مراعاة التناسب قد يخرج الكلام عن أصل وضعه؛لذا لابد للمفسر من مراعاة نظم الكلام الذي سيق له،وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوز، ولهذا ترى صاحب الكشاف يجعل الذي سيق له الكلام معتمدًا كأنه مطروح" (٤) .

ويرى ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) والألوسي(ت١٢٤٢هـ) أن النحاة قسموا مراعاة التناسب إلى قسمين :

أحدهما: تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف،نحو: ﴿ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا﴾ [الإنسان: من الآية٤]

---

(١) البرهان ١/ ٣٥ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٣٨ ،والإتقان ١/٢٩٠.

(٣) المرجع السابق ١/ ٣٥ .

(٤) البرهان ١ / ٣١٧ .

والآخر:تناسب لرؤوس الآي ، كـ ﴿ قَوارِيرًا ﴾ الأول فإنه رأس آية فنوّن ليناسب بقية رؤوس الآي ، في التنوين ، أو بدله وهو الألف في الوقف .

وأما ﴿ قَوارِيرًا ﴾الثاني فنون ليشاكل ﴿ قَوارِيرًا﴾ الأول [١].

ومرادهم من ذلك: أن مراعاة التناسب إما أن يقصد به :

مشاكلة الكلمة لما بعدها أولما قبلها،كما صرف﴿ سَلاسِلا﴾ لمشاكلة ﴿أَغْلالاً﴾ ، وهذا ما أطلق عليه الازدواج، وقد جاء ذلك في قوله (ﷺ) فقد نقل عن النبي (ﷺ) أنه قال للنساء المتزرات في العيد:(ارجعن مأزورات غير مأجورات)" [٢] .وقد جاء شعرا فيما أنشده الفراء في هذا النوع من قول الشاعر :

هَتَّاكُ أَخْبِيَةٍ وَلاَّجُ أَبْوِبَةٍ ... يَخْلِطُ بالْجِدِّ مِنْهُ الْبِرَّ وَاللِّينَا [٣].

فجمع (الباب) على (أبوبة) ليزاوج لفظ (أخبية) " فجمع الباب (أَبْوِبَةً) إذ كان مَتْبَعاً لأَخْبِيَة ،ولوأفرد لم يجز [٤].

---

(١) الضرائر ما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى/ ٣٣ (شرح/ محمد بهجة الأثرى البغدادى (المطبعة السلفية مصر)وينظر: الوافية نظم القافية لابن الحاجب/ ١٣٧(تحقيق د/ موسى بنان العليلي ط النجف الأشرف – بغداد ١٤٠٠هـ).

(٢) درة الغواص / ٢٨٨ (تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم،ط دار نهضة مصر١٩٧٥م)، والصناعتين / ٢٦٧ ، وابن يعيش ١٠ / ١٩ ،وينظر تخريج الحديث في: مجمع الزوائد للهيثمي٣/١٣٩،وكنز العمال للعلجوني حديث رقم ٤٢٩١٨،والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي٢/٩٠٢.

(٣) البيت من البسيط وينسب إلى القلاخ بن حبابة ، وهو من شواهد : أدب الكاتب لابن قتيبة الكوفي الدينوري(تحقيق : محمد محيى الدين ط : المكتبة التجارية ،الطبعة الرابعة ، ٩٦٣) ، ولسان العرب(بوب)١/٢٢٣، وتاج العروس (بوب)١ /٢٢٥، والمزهرللسيوطي١/٢٧١.

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص / ٢٣٠، والمراجع السابقة

وهذا النوع مسموع عن العرب ، قال الحريري : " والعرب قد نطقت بعدة ألفاظ قد غيرت معانيها لأجل الازدواج ، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد، فقالوا : الغدايا والعشايا،إذا فرقوا بينهما،فإذا أفردوا(الغدايا) ردوها إلى أصلها فقالوا:(الغدوات) "[1]

ومن ذلك قول العرب في منع صرف المصروف : (شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعَى [2]؛ فحذف التنوين من (ثرى) و(مرعى) إتباعا لـ (ترى) [3].

وقد عرف النحويون المناسبة بما أطلقوا عليه علة المشاكلة، وهي علة لفظية عرفت بالازدواج ، جعلوا منها صرف غير المنصرف لمجاورته المنصرف، كما في قوله تعالى: ﴿سَلاسِلا وَأَغْلالاً ﴾ [الانسان: من الآية٤] كما سبق .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾(العنكبوت:١٩) فجاء بالفعل المضارع ﴿يُبْدِئُ﴾رباعيا،ولم يسمع الماضي (بدأ) الثلاثي ، وذلك للمشاكلة اللفظية

---

(١) درة الغواص / ٢٢٦ ، ٢٢٧، والمزهر ١/٢٧١.

(٣) يعنون بالمثل: شهور الربيع، أي: يمطر أولاً ،ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم ،ومنهم من يكمل المثل، فيقول :وشهر استوى، أي:شهر يستوي فيه النبات، والتقدير في المثل: شهر ترى فيه،وشهر ترى فيه،وحذف التنوين من (ثرى) ومن رعي لمتابعه الفعل (ترى). ينظر : لسان العرب(ثرا)١٤/١١٢

مورد المثل في: فصل المقال /١١٩،ولسان العرب(ثرا)١٤/١١٢،ومجمع الامثال١/٣٧٠، وشرح كتاب الأمثال١/١١٩، ومغني اللبيب/٦١٤.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان٥ / ٣٧٧ تحقيق د/ رجب عثمان (طبع مكتبة الخانجي ط. أولى ١٤١٨ هـ)وشرح الكافية ١/٢٠٤ واللسان مادة (ثرا)١٤/١٢،ومجمع الأمثال١/ ٣٧٠

لقوله تعالى﴿يُعِيدُهُ﴾ (١) .

أما الضرب الثاني ، وهو مراعاة التناسب لأجل رؤوس الآي ، وهو ما نطلق عليه مراعاة للفواصل ، فهو أمر مطلوب أيضا يرتكب لأجله مخالفة الأصول النحوية والصرفية ، وهذا هو مرادنا في هذا البحث ؛ ولذا قال الزركشي : " اعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث يطرد متأكد جدا ، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام ، وحسن موقعه من النفس تأثيرا عظيما ، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها " (٢). ويرى الرضي أن كلا الضربين يعتبر فيهما التوافق والتجانس فقال : " " إنما صرف [أي: أغلالا] ليناسب أواخر الآي في هذه السورة ، لأن أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها ، وكذلك كل كلام مسجع ، ألا ترى إلى قوله -عليه الصلاة والسلام -: " خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة " أي: مؤمرة ، يعني كثيرة النتاج ، وقال تعالى :﴿ وَالْفَجْرِ﴾ ثم قال: ﴿ يَسْرِ ﴾ ويمال ﴿ سَجَا﴾ لموافقة ﴿ قَلَى ﴾ " (٣)

وإن كان في كلامه ملاحظة وهي أن (أغلالا) ليست رأس آية ، ولكن يؤخذ من كلامه أن مراعاة التناسب لأجل الفواصل أمر معتبر يجوز لأجله الخروج عن الأصول كحذف حرف العلة من﴿ يَسْرِ﴾ مراعاة لما قبلها ، وإمالة ألف ﴿ سَجَا﴾ مما ليس أصله ياء لموافقة ﴿ قَلَى ﴾ .

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): " والألف قد تمال طلبا للتناسب كإمالة ألف ﴿ وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾[الضحى ٢:١] ليشاكل التلفظ بها التلفظ

---

(١) ينظر: الأمالي لابن الحاجب ٢ / ٥٢٢ ، والبرهان ١ / ٥٥٠ ، والاقتراح / ١٦٦ ، وفيض نشر الانشراح ٢/ ٨٦٣ ، والمغني ٢ / ٦٨٤ ، وارتقاء السيادة / ١٧٠، ١٧١.

(٢) البرهان١/١٦٠، والمزهر١/٢٧١.

(٣) شرح الكافية ١/ ٩٤.

بما بعدها "فالألف هنا لم تسبق بكسر حتى تمال، ولذلك قال ابن مالك :

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلا سِوَاهُ كَـ (عِمَادٍ) أَوْ تَلا "[1]

ولكن بقليل من التأمل نجد أن القرآن ليس وحده الذي يختص بتلك المشاكلة والمناسبة ، بل جاء ذلك في كلام العرب شعرًا ونثرًا ، وكذلك في كلامه ﷺ ؛ وذلك أن الأسلوب القرآني لا يخرج عن كلامهم ، فقد قال سبحانه وتعالى ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥] وقوله تعالى : ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت:٣] فقد جاء القرآن على نسق كلامه فراعى النظم والإيقاع ، كما راعوا ذلك في كلامهم ، ليتم له القدرة في التحدي ، وبيان عجزهم الكامل عن أن يأتوا بسورة أو آية من مثله ، ولو كان هذا اللون من المشاكلة على غير طبيعة لغتهم لرفضوا ذلك منه ، ولما استهواهم - وهم معاندوه - كما استهوى الوليد بن المغيرة ، ومن عجب أن أكثر ما جاء في القرآن الكريم من مراعاة الفواصل جاء في السور المكية التي نزلت بمكة وسمعتها قريش أفصح القبائل العربية على الإطلاق .

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤ /١٩٧٠، ١٩٦٩ (تحقيق د/ عبد المنعم هريدى (منشورات جامعة أم القرى مكة المكرمة ط. أولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

المبحث الثالث

التفاضل مراعاة للفواصل

من أجل مراعاة الفواصل القرآنية يقع التفاضل بين القراءات، واللهجات والأوجه الإعرابية ، وذلك لتحقيق المناسبة والمشاكلة بين رؤوس الآي .

أولا: التفاضل بين اللهجات العربية مراعاة الفواصل.

لقد قاس النحاة الفواصل على القوافي بجامع التشبيه ، إذ كل منهما آخر لكل، فالفاصلة رأس آية ، كما أن القافية رأس بيت ، وكلاهما يجوز فيه ما لا يجوز في غيره من الكلام كما ذهب إلى ذلك سيبويه وغيره من النحاة الذين جاءوا من بعده ، لذلك ترخصوا فيهما ما لم يترخصوا في غيرهما .

وقد عبروا عن هذا الترخص في الشعر بالضرورة ، وفي القرآن بمراعاة الفواصل ، إلا أن تلك الضرائر إنما هي في أغلبها لغات ولهجات لبعض العرب،

كما قال أبو سعيد القرشي في أرجوزته :

وَقَدْ تُوَافِقُ الضَّرُورَهْ بَعْضَ اللُّغَاتِ الْمَشْهُورَهْ[1]

وليس القرآن في ذلك ببعيد ؛إذ قد توافق مراعاة الفواصل اللغات ، كما توافق الضرائر اللغات،إن كان القول بالضرورة أو الشذوذ لكل ما وافق السماع من الأحكام الجائرة للنحاة ، وحبذا لو حكموا عليها بأنها لغة قدمى سقطت في لسان الشاعر وحافظ عليها القرآن .

قال الباقولي:" القوافي تقع فيها ضرورة ما ، ولا تقع في الفواصل

---

(١) الضرائر ما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى/ ٣٤.

ضرورة بتَة بل تأتي كلها على اللغة القدمى واللسان الفصحى" [١].

وإن كان قياس الضرائر في القافية على مراعاة القافية قياسا مع الفارق؛إذ الضرورة رخصة مرتهنة بمحلها مقصورة على قائلها ، فالشاعر يقرض بلهجته التي جبل عليها ، أما القرآن فنزل بلسان عربي مبين ، وليس بلسان قبيلة بعينها ، لذا يتخير من اللهجات ما يضيف إلى اللفظ جمالا ، وإلى المعنى دقة وروعة ، وقدرة في الأداء ،وقد أحكموا القول على أن اللغات كلها حجة .

وقد القرآن راعى كل اللهجات ، بل اللغات بالمعنى الأعم الأرجح ، لذلك يتخير القرآن من لهجات العرب ما يراعى به الفاصلة ؛ فيقع التفاضل بين اللهجات ولذلك يكثر قولهم : وتلك لغة لبني كذا ، كما صنع ابن خالويه، وابن زنجلة في توجيه تلك الفواصل، ومن ذلك كسر تاء التأنيث مراعاة للفواصل ، فهي لغة فصيحة لقيس وطيء .

ومن ذلك تعدد مصادر الفعل (فَعِل) فجاء على (فُعْل) (فَعَل) نحو: رَشَدَ يَرْشُدُ رَشَداً ورُشْداً ، فجاءت (رَشَداً) بالفتح في قوله تعالى :﴿ لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَداً﴾ [الكهف: من الآية٢٤] مراعاة للفواصل قبلها وبعدها ، وبالضم ﴿ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾ [الكهف: من الآية٦٦] في سورة الكهف.

ومن ذلك صرف: ﴿قَوَارِيرَا ﴾ و﴿ سَلْسَبِيلاً ﴾ فيقول ابن جني : " من العرب من يقف على جميع ما لا ينصرف إذا كان منصوبا بالألف، فيقول رأيت أحمدا، وكلمت عثمانا ، ولقيت إبراهيما وأصبحت سكرانا، وإنما فعلوا ذلك لأنهم قد كثر اعتيادهم لصرف هذه الأسماء " [٢] بعد أن أقر

---

(١) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١ / ٥٩٩ ،٦٠٠

(٢) سر صناعة الإعراب ٢ /٦٧٧ .

قبله بأن ذلك مراعاة للفواصل .

ثانيا: التفاضل بين القراءات مراعاة للفواصل القرآنية

الأصل عدم التفاضل بين القراءات لأنها كلها مروية ومأخوذة عن الرسول (ﷺ) ولكن هناك قراءة أقوى من قراءة أخرى ، لذا وجب إبراز وجه القوة والترجيح في القراءة .

حكى غلام ثعلب(ت٣٤٤هـ) ناقلاً عن أستاذه أبي العباس أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا(ت٢٩١هـ) كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع ، وقال : " قال ثعلب – من كلام نفسه – إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن الكريم . فإذا خرجت إلى الناس فضلت الأقوى ، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى كان عالما بالنحو متدينا ثقة " [١] .

ومراده من الإعراب في القرآن القراءة ؛ فهو لم يفضل قراءة على أخرى ، لأن كلها مروية عن الرسول (ﷺ) لكن إذا خرج إلى الناس وسئل ذكر القراءة الأقوى التي لها وجه قوي تستند إليه ومن هذه الوجوه القوية مراعاة الفواصل القرآنية ، فكثيرا ما يفاضل علماء القراءات بين القراءات القرآنية ؛ لأن في إحداها تناسبا فات الأخرى؛ ومن ذلك قوله تعالى :﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾ [الكهف:٦٦] فقد قرأ أبو عمرو بفتح الراء (رَشَدا) وقرأ الجمهور بضم الراء وسكون الشين، فقال ابن زنجلة : " وأجود الوجهين – أي القراءتين – الرُشْد بضم الراء ، وإنما قلت ذلك لتوفيق ما بينه وبين ما قبله وما بعده من أواخر الآي ، وذلك أن الآي قبلها وبعدها أتت بسكون الحرف الوسط من الكلمة ، وهو

---

(١) البحر المحيط ٤/٩٢.

قوله : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف: من الآية٦٥] و﴿ مَعِيَ صَبْراً﴾ [الكهف: من الآية٦٧] و﴿ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً﴾ [الكهف: من الآية٦٨] فكان الوجه فيما يتوسط أن يجري بلفظ ما تقدم وما تأخر إذا كان في سياقه ، أومن مخالفة ما بينهما ليأتلف رؤوس الآي ، ولأنه الأصل ، وإن كان الإمكان تخفيفا " (١) .

ومن ذلك أيضا ما قاله الفراء : " قرأ القراء: ﴿ يَسْرِي ﴾ بإثبات الياء و﴿ يَسْرِ﴾ بحذفها ، وحذفها أحب إليّ لمشاكلتها رؤوس الآيات ، ولأن العرب قد تحذف الياء ، وتكتفي بكسر ما قبلها " (٢).

ثالثا :التفاضل بين الأوجه الإعرابية الجائزة مراعاة للفواصل

كثيرًا ما يجوز في القراءة الواحدة أكثر من وجه، فيختار وجه دون وجه مراعاة للفواصل القرآنية ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٦] ؛ فيجوز في الفعل الرفع والنصب ، **والرفع أولى ، لأمرين:**

أحدهما : أن القراءة سنة متبعة .

والآخر: لتناسب رؤوس الآي ؛ إذ لو حذفت النون بأن مضمرة بعد فاء السببية لزال معها التناسب .قال ابن هشام(ت٧٦١هـ) : " فإن قلت : فإذا كان النصب في الآية جائزًا – على الوجه الذي ذكرته – فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين؟! . قلت : لوجهين :

أحدهما : القراءة سنة متبعة ، وليس كل ما تجوّزه العربية تجوز القراءة به .

---

(١) الحجة/ ٣٣٧ .

(٢) معاني القرآن٣/٢٦٠.

والثاني : أن الرفع هنا ثبوت النون ، فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي والنصب بحذفها ، فيزول معه التناسب " [١] .

والتفاضل بين الأوجه الإعرابية الجائزة في القراءة وترجيح إحدى القراءات على غيرها إنما مرده إلى الوجه الأقوى من الناحية الإعرابية ، وإبراز الجانب الذي من أجله قدمت قراءة على أخرى ، ولعل حديث أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب يدخل في هذا المضمار .

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام/٣٩٣ (تحقيق : عبدالغني الدقر ط : الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٨٤).

المبحث الرابع

مراعاة الفواصل بين السماع والقياس

أدلة النحو أربعة هي : السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ، وأقواها السماع وأضعفها استصحاب الحال [١] .

والسماع هو الدليل الأول من أدلة النحو ، ولا تأخذ اللغة إلا به ، وهو الباب الأكثر في اللغة ولا ينهض القياس دليلا يعتد به إذا لم يستند إلى سماع عن العرب ؛ ولهذا قال سيبويه : " لو كان هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه "[٢] .

واللغة بنيت على السماع وأول مصادر السماع : القرآن الكريم وقراءاته التي أجمع النحاة على الاحتجاج بها متواترة وشاذة .

وقد أجمع النحاة على أن للفواصل من الرخص ما لا يجوز في غيرها ، كما أن للقافية من الرخص ما لا يجوز في غيرها،ولذا قال سيبويه : " وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف ،يحذف في الفواصل والقوافي " [٣] .

وقال ابن مالك مبينا رخصة صرف الممنوع من الصرف مراعاة للفواصل أو التناسب والقوافي :

وَفي اضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ مَا يَسْتَحِقُّ حُكْمَ غَيْرِ الْمُنْصَرِفْ[٤] .

ومراعاة الفواصل القرآنية أمر مردود إلى السماع في المقام الأول ؛ لذا حكم الجاربردي(ت٧٤٢هـ) على حذف الواو والياء في الفعل

---

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي / ٢٨ . (تحقيق : د/أحمد محمد قاسم ط : السعادة).

(٢) الكتاب ٢/٢٠ والمنصف ١ / ٣٠ .

(٣) الكتاب ١ / ١٨٤ ، ١٨٤ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٣٧٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٨.

المرفوع في الفواصل والقوافي بأنه فصيح ، بل ذهب الجاربردي إلى " أن مراعاة الفواصل القرآنية من الأمور المتبعة عند النحاة ، والصرفيين،ومراعاة التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم ، ولهذا يمال لها ما لا يمال لغيرها"(١) .

ويكثر في كلام النحاة قولهم إجراء الفواصل مجرى القوافي ، فحملوا الفواصل على القوافي ، وأجازوا لهما ما لا يجوز في غيرهما بجامع أن كلا منهما يحكمه عنصر التنغيم ، وإن كان هذا قياسًا مع الفارق ؛ إذ الشعر موضع اضطرار والقرآن موضع اختيار .

ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن : ألم يكن من الأولى حمل القوافي على الفواصل لا العكس ؟

وجواب ذلك هو أن القوافي أكثر من الفواصل ، لذا حملوا القليل على الكثير في الحكم ، فحملت الفواصل على القوافي من هذا الوجه ، وهذا الحمل مهيع معروف ،كما قال أبو حيان : " وإجراء الفواصل مجرى القوافي مهيع [طريق بين] معروف "(٢) .

ومراعاة الفواصل إنما هي في حقيقة أمرها لهجات عربية فصيحة ، وبقايا من اللغة القدمى يتخير منها القرآن ما يشاء التناسب والمشاكلة التي تحدث هذا الإيقاع المحبب إلى النفوس، واللغات كلها حجة.

إلا أن النحاة كما أجازوا في الضرائر ما لا يجوز في غيرها من الكلام،وكذلك أجازوا في مراعاة الفواصل ما لا يجوز في غيرها من ألوان الكلام ، كما ذكر سيبويه وغيره من النحاة ، ولكن هذه الرخصة مرهونة

---

(١) شرح الشافية للجاربردي /٢٤١ (ضمن مجموعة شروح الشافية ط مكتبة المتنبي القاهرة).

(٢) البحر المحيط ٨ / ٤٣٧ ، والدر المصون ١٠ / ٧٣٠ .

بمحلها فلا يقاس عليها ، لذلك قال ابن فلاح (ت٦٨٠هـ) : " وأما قراءة الجمهور بالحذف [في ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ] فإنه لأجل الفواصل ، فلا يقاس عليه غير الفواصل "[١] .

وقال الألوسي: " اعلم أن الأئمة ألحقوا بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج ، فلا يقاس على ورد منه لذلك في السعة ، كما لا يقاس على الضرائر الشعرية " [٢] .

وشرط الرخصة أن تأمن اللبس وأن تكون من الفصيح في عصر الاستشهاد [٣] وهذا مما يتحقق في الفواصل ، فلا لبس فيها ، كما أن القرآن هو المصدر الأول من مصادر السماع ، وما جاء فيه جاء على نحو ما تكلمت به العرب ، ولذا قال الله سبحانه وتعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[الشعراء:١٩٥] وهذا الترخص شائع في تراكيب القرآن عند أمن اللبس ، لا بسبب الضرورة، وإنما لأسباب أخرى جمالية كرعاية الفاصلة ، وكالمناسبة الصوتية [٤] . والإشكال الذي وقع فيه النحويون أنهم حاولوا أن يقيسوا القرآن على قواعدهم بعد أن أصلوها ، واللغة أوسع من القاعدة ، والقرآن نزل بلسان عربي مبين ، لا بنحو عربي متين ،واللغة أوسع من القاعدة ؛ لذا قدم العرب السماع على القياس ، فإذا خضع للقاعدة ما اطرد ،

---

(١) المغني ٥ / ١٧٤٢ تحقيق حسين بن يحيى بن أحمد فقيه ضاحي ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الإمام سنة ١٤٢٤ هـ - ١٤٢٥ هـ نسخة في مكتبة الحرم النبوي .
وابن فلاح هو: محمد بن منصور بن محمد بن سليمان بن فلاح اليمني،صاحب الكافي،والمغني ،وشرح الكافية في النحو.تنظر ترجمته في:بغية الوعاة٢/٣٠٢.

(٢) ما يسوغ للشاعر / ٢٩ .

(٣) البيان في روائع القرآن : دراسة لغوية وأسلوبية للنصّ القرآنيّ١/٢٣٠(تأليف د/ تمام حسّان ط: عالم الكتب - ١٤١٣ - القاهرة).

(٤) المرجع السابق .

بقي جزء لا يخضع حكموا عليه بالشذوذ أو الاضطرار ، والقرآن مثل اللغة على وجه كامل من التمثيل جعله يتحدى العرب وهو أيضا يتحدى أصول النحاة بالعدول عنها أحيانا،أو يتعدى قواعدهم بالترخص فيها لرعاية الفواصل القرآنية [1].

وهذا العدول عن القاعدة ، يوافق لغة من لغات العرب الفصيحة ؛ لذا فهو فصيح في الاستعمال لوروده في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعرا ونثرا ، إلا أنه ليس كثيرا مطردا ، بل هو قليل أو شاذ في الاستعمال، أي:أنه لم يكثر كثرة يمكن التقعيد عليها ، والشذوذ أو القلة لا يُنافي الفصاحة .

ولكن يبقى أن مراعاة الفواصل رخصة مقصورة على محلها لا يجوز القياس عليها كما قال ابن فلاح في المغني إلا ما وافق الكثير المطرد المقيس عليه .

وهذا لا يمنع أنه لو كثر الخروج عن القياس مراعاة للفواصل ، وأمن اللبس ، وكان هناك ما يوافقه من المسموع من كلام العرب ، فلماذا لا تتسع القاعدة له ، وتفسح له مكانا ولو قليلا، فاللغة بنيت على الاتساع، ولم تبن على التضيق ، ونضرب لذلك مثلا : جمع غير العاقل جمعا مذكرا ، إذا وصف بحكم العاقل ، نحو: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[يوسف: من الآية٤] وقوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[الشعراء: من الآية٤) فله ما يوافقه من كلام العرب شعرا ونثرا ، ولا لبس في الكلام لوضوح المعنى .

ومن ذلك حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة ، فنحو ذلك الحذف كثير في كلام العرب وليس بنادر.قال الرضي : " لكن الحذف في الفواصل

---

(١) المرجع السابق .

والقوافي ليس بنادر كليا للازدواج "[١].

وإذا جازَ تأنيثُ المذكر في كلامِهم حمْلاً على المعنى، وهو منهم حمْلُ الأصلِ على الفرْعِ ، لذا كان تذكيرُ المؤنث أجدرَ بالجَوازِ من حيثُ كان الأصلُ هو التذكير، ومن الحسَنِ الجميلِ ردُّ الفروعِ إلى الأصول؛ " وذلك من باب شجاعة العربية، وذلك أن العرب إذا حملت على المعنى ، لم تكن تراجع اللفظ ، بل قد تترك الظاهر إليه ، وذلك كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، وإفراد الجمع وجمع المفرد، وهذا فاشٍ عنهم "كما قال ابن جني[٢].

فليس نحو ذلك من الضرورة أو الشذوذ لمجيئه بكثرة شعرًا ونثرًا ، وكان ينبغي أن نفسح له طريقًا إلى التقعيد ؛ القياس عليه .

---

(١) شرح الكافية ١ / ٣٥٧ .

(٢) ابن جني في المحتسب ١ / ٣٣٨، والخصائص ١ / ٤٢٠.

المبحث الخامس

علل مراعاة الفواصل

حمل النحاة الفواصل على القوافي ، وقاسوا أحكامها عليها ، فقال الألوسي : " اعلم أن الأئمة ألحقوا بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج ، فلا يقاس على ورد منه لذلك في السعة ، كما لا يقاس على الضرائر الشعرية " (١) .

وقال ابن فلاح : " والفواصل تجري مجرى القوافي في مجيئها على نظام واحد ، وحرف ملتزم في غالب الأمر " (٢) .

وقال سيبويه : " وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي " (٣) .

وهكذا قاس النحاة مراعاة الفواصل على مراعاة القوافي ، وأجروا أحكامها على نسق مراعاة القوافي؛ لأن الشيء يأخذ حكم نظيره ، وإن كان لا يشبهه في كل الوجوه كما نص على ذلك علماء أصول النحو.

وإذا قلنا : إن الضرائر لها علل حصرها النحاة في أمرين :

أحدهما : الرجوع إلى الأصل .

والآخر : تشبيه ما لا يجوز بما يجوز .

ويأخذ حكم الضرورة ما حمل عليها من الكلام المسجوع ، ومراعاة الفواصل ، وإن لم تكن في القرآن ضرورة ولا سجع .

قال ابن عصفور : " اعلم أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام

---

(١) ما يسوغ للشاعر / ٢٩ .

(٢) المغني ٥ / ١٧٦٥.

(٣) الكتاب ١ / ١٨٤ ، والأصول ٢ / ٣٧٦.

المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع من رد فرع إلى أصل ، وتشبيه غير جائز بجائز " [١] .

ولذلك فعلل مراعاة الفواصل أمران :

١ ـ الرجوع إلى الأصل .

والرجوع إلى الأصل علة يحمل عليها صرف ما لا ينصرف مراعاة للفواصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ وهذا رجوع إلى أصل مقبول؛لأن الصرف هو الأصل في الأسماء . قال ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) : " وإنما يجوز في الضرورات مراجعة الأصول ، كصرف ما لا ينصرف ، وكقصر الممدود ، لأن القصر هو الأصل كما أن الصرف في الاسم هو الأصل " [٢]

٢- تشبيه ما لا يجوز بما يجوز

ويمكن أن نجعل منه تنوين ما حقه التسكين عند الوقف ، فيمن نون ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾ [الفجر:١] ، إذ الأصل في الأسماء التنكير والتنوين علامة التنكير ، ولا يدخل التنوين في المعرف بأل ،لئلا يلزم اجتماع الأضداد ، وهو مرفوض في علم الأصول ، ولكنه حمل ما لا يجوز على ما يجوز .

ومن ذلك أيضا حذف حرف العلة من الفعل المضارع المرفوع ، في ذلك تشبيه ما لا يجوز بما يجوز ، إذ لا حذف بلا جازم ، وذلك في

---

(١) ضرائر الشعر/ ١٣، وينظر: الارتشاف ٥ / ٢٣٧٧ .

(٢) الأمالي الشجرية لابن الشجرى ٣١٩/٢ (تحقيق د/ محمود الطناحى الخانجى ط.أولى ١٩٩٢م) وينظر:والتذييل والتكميل لأبي حيان ١/ ٢٦٢(تحقيق د/ حسن هنداوي (طبع دار القلم دمشق ط. أولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م). ٢٦٣ ، والضرورة الشعرية في الأمالي الشجرية /٤٤(تأليف د/ حسانين إبراهيم حسانين ط مطبعة المتحدين.ط أولى ٢٠٠٢م) .

قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر:٤] ومن ذلك أيضا حذف الياء من الاسم المقصور المعرف بأل ، نحو﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: من الآية٩] ويمكن أن نجعل منه على النقيض إثبات حرف العلة مع وجود الجازم كما في قوله تعالى: ﴿ لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى﴾ [طه: من الآية٧٧] وقوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى﴾ [الأعلى:٦] .

ولكن أكثر ما يكون في الفواصل هو الخروج عن الأصل ، وهذا الخروج عن الأصل على ضربين :

أحدهما : خروج عن أصل جائز :

وهذا ما أقره النحويون مثل: تقديم المفعول على الفاعل ، أو على الفعل ، أو تقديم المعمول على العامل ،أو عود ضمير على متأخر لفظًا لا رتبة ، لاحتفاظ المتأخر فيه بأصل الرتبة ، والابتداء بالنكرة مع وجود المسوغ لذلك ؛ فنحو ذلك الخروج على الأصل خروج أقرته القواعد النحوية ، فليس هناك ما يمنع التقديم.

وكذلك الحذف فهو خلاف الأصل ، ولكن الحذف جائز ، إذا دل على المحذوف دليل ، ولعدم اللبس ، وذلك نحو: حذف المفعول في قوله تعالى:﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى:٣] فحذف المفعول للعلم به مع مراعاة للفواصل ، وحذف الجار والمجرور في أسلوب التفضيل – من والمفضل عليه – بل جعله ابن مالك كثير بشرط أن يدل عليهما دليل ، وهو خروج عن أصل جائز ومطرد .

الآخر : خروج عن أصل غير جائز :

ومن ذلك الفصل بين المتلازمين ، كالنعت والمنعوت ، والمعطوف والمعطوف عليه ، فهذا وإن كان غير جائز عند النحاة ؛ لأنه

خروج عن أصل الاستعمال والقياس، لكن السماع قد جاء به شعرًا ونثـرًا، وما جاء في القرآن مراعاة للفواصل من هذا الضرب كـان الفصـل فيـه بالجار والمجرور والظرف، ويجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما ؛لأنـه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما .

ومن ذلك استعمال المفرد في موضع المثنى والجمع ، والعكس ، واستعمال المصدر في موضع اسم الفاعل،والعكس، واستعمال اسم الفاعل في موضع اسم المفعول،والعكس،وهو ما عرف بالتقاص أو التقارض فهذا - وإن كان خلاف الأصل - **إلا أنه من سنن العرب في كلامهم ، خطاب** المفرد بلفظ المثنى والجمع ، فجاء القرآن على سنن كلامهم ، وهذا هو قوة التعجيز والإعجاز.

الفصل الثاني
أسس مراعاة الفواصل

المبحث الأول : أسس الزيادة

المبحث الثاني: أسس الحذف

المبحث الثالث: أسس التقديم والتأخير .

المبحث الرابع: الإبدال والتغيير.

مقدمة

لا يعني القول بالزيادة أو الحذف أن في القرآن حذفاً أو نقصاً، أو زيادة، أو حشواً (معاذ الله) وإنما نعني أن النحاة حددوا لكل جملة أركانها ومكملاتها القياسية بحيث يتم المعنى الوظيفي للجملة بوجود هذه العناصر ، وربما يتخطى المعنى الجانب الوظيفي إلى معانٍ أخرى لا تتحقق إلا بزيادة المبنى، وبذلك نفهم عبارة النحويين: (زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى).

وربما يحذف أحد عناصر هذه الجملة أو مكملاتها بحسب ما يقتضيه التركيب ، مع ذلك يتضح الحذف ، لوجود دليل يدل على المحذوف،فنحو ذلك حذف جيء به لطلب الخفة، أو الاختصار، أو الاقتصار ، فيؤمن مع الحذف اللبس، إذ يمكن تقدير المحذوف في الكلام [1] .

وربما أفاد الحذف أو الزيادة المعنى واللفظ معاً، فكان الحذف أو الزيادة أجمل وأولى من الإثبات أو الحذف؛ وذلك إذا قصد مراعاة الفواصل القرآنية؛ فتعطي الأسلوب نوعاً من الانسجام الصوتي الذي لا يحدث بدون ذلك الحذف أو تلك الزيادة ، ولكن تبقى الزيادة أو الحذف ضربًا من العدول عن الأصل،إلا أن العدول أو الخروج منه ما يقبله القياس ومنه ما يرفضه على حسب اطراد كل منها .

على أننا ينبغي أن نقرر أن الأصل عدم الزيادة ، ولا يحكمُ بالزيادة أو الحذف إلا بدليل يدل عليهما ، والأصل عدمهما وهو ضرب من استصحاب الحال، لا نلجأ إليه ما وجد الدليل على الزيادة ،عندئذ لا يجوز التمسك به.

---

(١) راجع البيان في روائع القرآن ١/١٠٩، ١١٢، ١١٣.

المبحث الأول

أسس الزيادة

تنوع الزيادة من أجل الفواصل القرآنية مابين زيادة حركة، أو زيادة حرف أو زيادة كلمة .

أولاً : زيادة حركة

١-تحريك الساكن "

وقد ورد ذلك التحريك على صورتين :

الأولى : تحريك ما أصله السكون.

الأخرى : اختيار التسكين على لغة التحريك

أولاً: تحريك ما أصله التسكين :

وقد جاء من هذه الصورة : كسر تاء التأنيث الساكنة إجراء للوقف مجرى الوصل، فالأصل في تاء التأنيث التي تلحق الفعل الماضي أن تكون ساكنة إلا إذا لقيت ساكنًا فيجب تحريكها بالكسر غالبًا فرارًا من التقاء الساكنين ، **ولكن إذا حركت دون ذلك كان في هذا اللون مخالفه للأصل من وجهين :**

أحدهما : تحريك تاء التأنيث ،والأصل في ذلك السكون

الآخر: تحريك التاء بالكسر من دون التقاء الساكنين.

وعلى الأصل في الاستعمال جاء القرآن الكريم، فقرأ الجمهور سورة الانشقاق بإسكان التاء لأنها جاءت رأس آية فالوقف عليها بالسكون ، وذلك قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق١-٥] فقد قرأ الجمهور بسكون التاء وصلا ووقفا، وقرأ عبيد بن عقيل عن أبي

عمرو﴿انْشَقَّتِ ﴾ بكسر التاء في الوقف [١] .

وحمل أبو حيان ذلك الكسر مراعاة للفواصل القرآنية على الكسر في القوافي ؛لأن التاء تكسر في القافية؛ فكلما تكسر في القافية تكسر في الفاصلة ؛لأن الفواصل تجري مجرى القوافي. قال أبو حيان : " وذلك أن الفواصل تجري مجرى القوافي ، فكما أن التاء تكسر في القوافي تكسر في الفواصل ، ومثال كسرها في القوافي قول كثير عزة :

فَمَا أَنَا بِالدَّاعِي لِعَزَّةَ بِالرَّدَى وَلا شَامِتٌ إِنْ نَعْلُ عَزَّةَ زَلَّتِ [٢]

وكذلك باقي القصيدة . وإجراء الفواصل في الوصل مجرى القوافي مهيعٌ [طريق بيِّن] معروف، كقوله تعالى: ﴿ الظُّنُونَا ﴾ و﴿الرَّسُولا﴾ في الأحزاب" [٣].

وقد جعلها أبو حاتم لغة من لغات العرب جاء بها القرآن، فقال: " سمعت أعرابيا فصيحا في بلاد قيس بكر هذه التاءات وهي لغة " وقالوا هي : لغة طيء " [٤].

خلاصة القول:

أن عبيد بن عقيل قرأ عن أبي عمرو بكسر تاء التأنيث الساكنة في الوقف دون الوصل ، **وقالوا في تخريجها قولان :**

---

(١) تنظر القراءة في: مختصر ابن خالويه /١٧٠ ،والبحر المحيط ٤٤٥/٨ ، و المحرر٤٥٦/٥ ،والدر المصون ، ٧٣٠/١٠، وروح المعاني ٤٩٧/٦ ،والسبعة لابن خالويه/٦٧٧ ،وإعراب القراءات السبع له أيضًا٤٥٤/٢ .

(٢) البيت سبق تخريجه

(٣) سورة الأحزاب من الآية /١٠،١٦ ، وينظر: والبحر المحيط ٨ /٤٥٥، الدر المصون ٧٣١/١٠ ،والمحرر الوجيز ٤٥٦/٥ ، والشواذ لابن خالويه ١٧٠ ،

(٤) ينظر البحر المحيط ٤٣٨/٨ ،والدر المصون ١٠/ ٧٣١ ، والمحرر الوجيز ٤٥/٥.

أحدهما:إنما ذلك مراعاة للفاصلة، وذلك لأن الفواصل تجري مجرى القوافي ؛ فكما تكسر في القوافي كسرت في الفواصل

الآخر : أنها لغة فصيحة لقيس وطيء،والقراءة العامة بالتسكين ، أما هذه القراءة فلغة من لغات العرب جاءت القراءة عليها ، والحمل على اللغة وافق مراعاة الإيقاع النغمي في الفاصلة ؛ فالقرآن نزل بلغات العرب ولا ضير في تخير لغة من اللغات تكون أقوى وأجدر في تأدية المعنى وجمال اللفظ إلا أن القراءة العامة توافق القياس والمسموع المطرد؛لذا فهي أولى.

ثانيا: تحريك الساكن:

قرأ العامة ﴿ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَداً﴾[الجـن: من الآية١٤] بفتح الراء والشين وقرأ الأعرج ﴿رُشْدًا﴾بضم الراء وسكون الشين ، ونحو ذلك ما جاء في قوله تعالى :﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَداً﴾ [الكهف: من الآية١٠] وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾[الأعراف: من الآية١٤٦]

والقراءة بالفتح أرجح لمراعاة الفواصل التي قبلها والتي بعدها؛ ولذلك قال ابن عطية: "وهي أرجح لشبهها بفواصل الآيات قبل وبعد "[١] .

وإن كان التحريك هنا أفضل من أجل مراعاة الفاصلة ــ وإن كان لغة ــ فإن التسكين في قراءة الجمهور للفظة ذاتها في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾[الكهف:٦٦] أولى مراعاة الفاصلة؛ فقد قرأ أبو عمرو بفتح الراء ﴿رَشَدا﴾ .

ويرى ابن زنجلة أنهما لغتان كالحُزْن والحَزَن، ثم قال: " وأجـود الوجهين [أي: القراءتين] الرشد بضم الراء وإنما قلت ذلك لتوفيق ما بينـه وبين ما قبله وما بعده من أواخر الآي ؛ وذلك أن الآي قبلها وبعدها أتـت

---

(١) ينظر:المحرر ٣/٥٠٠، والبحر ٦/٩٩ .

بسكون الحرف الوسط من الكلمة، وهو قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً ﴾ [الكهف: من الآية٦٥] ﴿ مَعِيَ صَبْراً ﴾[الكهف: من الآية٦٧] ﴿مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً﴾ [الكهف: من الآية٦٨]

كان الوجه توسط أن يجري بلفظ ما تقدم وما تأخر؛ إذ كان في سياقه فكان أولى من مخالفة ما بينها ليأتلف رؤوس الآيات على نظام واحد " [١]

وتلك لغات فقد يأتي المصدر الواحد على أكثر من بنية جاء المسموع بهن جميعهن، فما كان (فَعَل) يعزى إلى أهل نجد ،وتميم، وطيييء، وأسد، وما كان على (فُعْل) يعزى إلى أهل الحجاز،و(فَعْل) فقد عزي إلى تميم[٢] .

ومن ترجيح قراءة التحريك على الإسكان أيضًا: فقد قرؤوا قوله تعالى : ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾[المسد:١] "بإسكان الهاء وفتحها ،وهما لغتان كما قالوا: وَهْب ووَهَب، ونَهْر، ونَهَر،والاختيار الفتح لموافقة رءوس الآي" [٣]

ونظير ذلك أيضًا: قراءة ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[المسد:١] بفتح الهاء وسكونها ،ولم يقرأ:﴿ سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ﴾[المسد:٣] إلا بالفتح لمراعاة الفاصلة "فقد قرأ ابن محيص وابن كثير ﴿ أَبِي لَهَبٍ ﴾ بسكون الهاء ، وفتحها باقي السبعة ولم يختلفوا في ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾لأنها فاصلة، والسكون يزيلها على حسن الفاصلة " [٤] .

---

(١) المرجع السابق /٤٢٢،٤٢٣

(٢) اللغات في القرآن لابن حسنون/١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٤٧، ٢/٣٣٣ ، ٣/١٦٤، والبحر المحيط٣/٢٤٧،٢٤٦، واللهجات في كتاب سيبويه/٤٥٧،٤٥٦.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه/٧٧٦(تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ط دار الشرق بيروت والقاهرة ط. ثانية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

(٤) البحر ٨/٥٢٧.

ويرى ابن زنجلة أن الفتح والتسكين في﴿ لَهَبٍ﴾ لغتان كَالشَمع والشمَع ، والنَهْر والنهَر، واتفاقهم على الفتح يدل على أنه أجود من الإسكان [١] .

ومن تفضيل المتحرك على الساكن مراعاة للفواصل ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ﴾[القمر:من الآية٦] فيقرأ بضم الكاف وإسكانها والاختيار الضم لموافقة رؤوس الآي،لأنه فواصل، وإن كان الإسكان تخفيفاً.

قال ابن زنجلة:" قرأ ابن كثير إلى شيء نكر بإسكان الكاف وقرأ الباقون بضم الكاف وهما لغتان مثل الرعب والرعب وإنما خالف أبو عمرو أصله فقرأها ها هنا بالتثقيل لأن رؤوس الآي متقلة نحو عذر كذا ونذر ولهذا اختار التثقيل"[٢] .

قال ابن خالويه : " فيقرأ بضم الكاف وإسكانها ، والاختيار الضم لموافقة رؤوس الآي ، ولأنه الأصل ، وإن كان الإسكان تخفيفا "[٣] .

وجعل السيرافي ذلك ضرورة ؛لأن الفتحة غير مستثقلة ، وإنما يفعلون ذلك في الضم والكسر ،كقولك : في(فَخِذ ، فَخْذٌ) وفي (عَضُدٍ ، عَضْدٌ) ولا يقولون في: (جَبَلَ جَبْلٌ) ولكنهم قد يضطرون فيفتحون الساكن من قولهم :(خَفْف: خَفَفٌ) وفي (حَشْكٍ حَشَكٌ) فلما زادوا هذه الفتحة على الساكن، والسكون أخف من الفتح ،كان حذف الفتحة؛لأنهم يحلونه بالحذف محلا هوأخف من محله " [٤] ، فتوالي الفتحتين هو الوجه؛ لأن الثانية لا تحذف تخفيفًا لخفة الفتحة؛فإذا حذفت فشاذ وضرورة قاله الرضي[٥] .

---

(١) الحجة /٣٣٧.

(٢) حجة القراءات /٦٨٨.

(٣) المرجع السابق /٣٣٧.

(٤) ما يحتمل من الشعر /١٣٨

(٥) ينظر شرح الشافية ٤٤/١

وخلاصة القول : أنه قد ترجح قراءة على قراءة مراعاة للفواصل ، والقراءة لغة من لغات العرب والقراءات كلها حجة؛ ذلك أن التحريك أصل، فالاسم الثلاثي على وزن (فَعَل) يخفف بالتسكين فتقول (فَعْل)، وأكثر التخفيف لما كان حلقي العين، وعلى الرغم من أن التخفيف يكون بالتسكين إلا أن الفتح أو الضم قد يكون أسهل وأحسن؛ وذلك عند الانتقال من الحركة إلى الحركة نفسها كما في (فُعُل) و(فَعَل) لقلة المجهود العضلي على الفك واللسان الذي ينطلق في مستوى واحد.

وإذا كان التسكين والتحريك لغتين فللقرآن أن يتخير من اللغات ما يجعل لهذا التخير جمالا في الإيقاع ، بحيث لو وضعت اللغة الأخرى لزال هذا النغم لمخالفته الفواصل التي قبلها والتي بعدها ،فلا مخالفة للقياس عند ذلك ، كما أن الشاعر قد يختار لغة على لغة من أجل المحافظة على إيقاعه العروض ، وإن كان ذلك قياسا مع الفارق ؛ إذ يشترط للشاعر أن تكون هذه اللغة هي لغته التي درج عليها ، وإلا كان ذلك ضرورة إن خالف لغته المشهورة ، واللغات قد توافق الضرائر، كما قال أبو سعيد في أرجوزته :

وَقَدْ تُوَافِقُ الضَّرُورَهْ بَعْضَ اللُّغَاتِ الْمَشْهُورَهْ

ولكن القرآن نزل بجميع لغات العرب فالمجال مجال اختيار ، وليس مجال اضطرار.

والصواب أن تلك تفريعات ولهجات لبعض العرب الفصحاء ،فيه تلون لفنون القول كان ينبغي أن نرحب به ونفتح دائرة المسموع له ،لأن اللغة أوسع من القاعدة، كما أن اللغة بنيت على التوسعة لا على التضييق.

ثانيا : زيادة حرف

أولا: إثبات حرف العلة مع وجود الجازم .

الأصل في المعتل الآخر،نحو(يغزو، ويخشى،ويرمي) أن تسكن أحـرف

العلة الثلاثة،وهي: الواو والألف والياء في حالة الرفع، تقول:هو يدعو، ويرمي، ويخشى، وتحذف في حالة الجزم،فتقول: لم يغزُ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ[١].

هذا هوالأصل في إعراب المضارع المعتل الآخر، إلا أنه قد يخرج عن ذلك الأصل، نحو قراءة حمزة في قوله تعالى:﴿لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى﴾ [طه:من الآية٧٧] وقوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى﴾[الأعلى:٦] على القول بأنه نهى " [٢] .

وقد ذهب النحاة، والمفسرون، والمعربون في توجيهها إلى ثلاثة أقوال:

فقالوا في الآية الأولى في قراءة حمزة ﴿لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى﴾:

ـ أنه كلام مستأنف منقطع عما قبله، أخبر الله تعالى به أنه لا يحصل له خوف والواو ابتدائية

ـ أنه حال من فاعل ﴿لا تَخَافُ ﴾على حذف المبتدأ ،أي: وأنت لا تخشى الغرق، وإنما احتيج إلى تأويل الجملة الحالية بالاسمية ؛ لأن المضارع المنفي بلا والمثبت في عدم مباشرة الواو له،وهذا ماعليه سيبويه ،والمبرد، ومكي، وغيرهم

ـ أنه مجزوم حذفت الألف منه ، ثم زيدت ألف لإطلاق الفتحة مراعاة للفواصل، كما في ﴿ الظُّنُونَا ﴾ و﴿ السَّبِيلا﴾ [٣]

قال الفراء :" ولو نوى حمزة بقوله: ﴿وَلا تَخْشَى﴾ الجزم ، وإن كانت فيه الياء كان صوابًا ؛ لأنه لغة بحذف الحركة المقدرة على لغة من قال :ألم

---

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لأبى حيان تأليف ابن هشام ٢٣٢/١(تحقيق د/صلاح رواي ط مطبعة حسان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٥ هـ) .

(٢) الإتقان: ٢٧٦/٢، و تنظر قراءة حمزة وتوجيهها في:حجة القراءات لابن زنجلة /٤٥٩، والحجة لابن خالويه /٢٤٥، والكشف لمكي ١٠٣،١٠٢/٢،والإقناع ٧٠٠/٢،الإتحاف ٣٢١/٢.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

يأتيك، وقول الآخر : إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ[١]

فأثبت حرف العلة في (يأتيك) وهي في وضع الجزم؛ لأنه رآها ساكنة فتركها على سكونها كما تقع سائر الحروف".

وهناك وجه آخر : أن تكون الألف صلة تولدت من إشباع فتحة الشين،كما توصل القوافي بإعراب رويها [٢]: أي أن الألف للإطلاق مراعاة للفواصل، كما تطلق القوافي في الروي، وهو ما ذهب إليه السيرافي والباقولي [٣] .

وقال ابن خالويه :" ﴿فَلا تَنْسَى﴾لا جحد بمعنى تنسى، وتنسى فعل مضارع ولا علامة للرفع فيه لأن الألف في آخره بدل الياء والأصل تنسي فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقال آخرون لا: نهي وتنسى مجزوم والأصل فلا تنسى ثم أتى بالألف دعامة لفتح السين ليوافق رءوس الآي كما قرأ حمزة ﴿لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى﴾" [٤].

وقد لخص الكلام ابن هشام، فقال :" ولا نافية للاستئناف ،أي وأنت لا

---

(١) البيت من الرجز،وهو لرؤبة فى ملحقات ديوانه /١٧٩ ، وهو من شواهد: العسكريات /٢٦٤ ، الخصائص /٣٠٧ ، والمنصف ١١٥/٢ ، وشرح الإيضاح لابن الحاجب ٤٦٠/٢ ، وشرح الكافية ٢٢/٤ ، وشرح شواهد الشافية /٤٠٩ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، ، وابن يعيش ١٠٦/١٠.

وترضاها: تطلب رضاها،وتملق: أصلها تتملق فحذفت إحدى التاءين ،والمعنى:لا تتودد إليها.

والشاهد :لا ترضاها،حيث أثبت الألف عند الجازم للضرورة الشعرية والقياس:لا تَرَضَّها.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٦١/١ ، ٦/ ٢٤٥ ،٤٥٣/٨ ، وحاشية الشيخ زادة ٣/ ٣٢٦ /٣٢٧، وضرائر الشعر/٤٦، وإعراب ثلاثين سورة/٥٧، ٥٨ ، وإعراب غريب القرآن ١٥٠/٢ ،١٥١ ، وما يحتمل الشعر / ٧١ ،٦٩، والمساعد١/٣٥، والمقرب١/٥١، والأشموني١/١٠٣،١٠٢ .

(٣) كشف المشكلات٨٤٦/٢،وينظر: شرح الكتاب للسيرافي١٢٠/٢.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ٥٨/٥٧

تخشى، أو الواو للعطف ولا ناهية وحذفت الألف وهذه ألف أخرى اجتلبت للفواصل ،مثل الألف في ﴿ الظُّنُونَا ﴾ و﴿ الرَّسُولا﴾ "[١].

ثانيًا: زيادة الألف :

تزداد الألف في بعض الكلمات مراعاة للتناسب بين الفواصل ، ومن ذلك: قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: من الآية١٠]

وقوله تعالى : ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولا ﴾ [الأحزاب: من الآية٦٦]

وقوله تعالى : ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا﴾ [الأحزاب: من الآية٦٧]

وذلك لأن فواصل سورة الأحزاب ألفات منقلبة عن التنوين في الوقف، فزيدت ألف لتتساوى المقاطع، وتتناسب نهايات الفواصل.

والأصل في الوقف على تنوين المنصوب أن يبدل ألفاً، ومعلوم أن التنوين من علامات التنكير،والكلمات هنا معرفة،والتنوين الذي أبدل عن الألف لا يجامع (أل)التعريف،لأن الألف التي تجامع الألف واللام ، إنما هي ألف الإطلاق في الشعر، وليست الألف المبدلة من التنوين[٢].

وقد قرأ ابن كثير ،وحفص ، والكسائي ، وخلف بإثبات الألف في الوقف دون الوصل، وقرأ المدنيان، وابن عامر ،وشعبة بألف بعد النون، واللام وصلاً ووقفاً إتباعاً للرسم العثماني،وقرأها الباقون بحذف الألف في الحالتين[٣].

وقال المهدوي : " ومن أثبت الألف في الحالتين،فعلى إتباع خط المصحف،لأنهن كتبن فيه بالألف وإنما كان كذلك،لأنهن رؤوس آي،وهي تشبه القوافي.

---

(١) شرح اللمحة البدرية١/٢٣٢ة

(٢) ينظر: البيان في روائع القرآن١/٢٠٠

(٣) ينظر : الاهتداء و/٧٦، والتذكرة/٤١٩، وسراج القارئ/٣٢٥، ٣٢٦، وغيث النفع/٣٢٦ ، والبحر المحيط٧/٢١١،والمحرر الوجيز٤/٣٦٩، ٣٧٣، وحجة القراءات/٥٧٢،٥٧٣.

ومَنْ حذف الألف في الوصل،وأثبتها في الوقف، فلأن الوقف قد يزاد فيه ما لا يكون في الوصل،نحو قولهم:هذا خالدّ-بتشديد الدال.

ومَنْ حذف الألف في الحالتين فهو الأصل، وقد يقع في الكتاب مالا يقرأ في التلاوة كثيراً" [١]. وقال أبو حيان : " واختار أبو عبيدة والحذاق أن يوقف على الكلمة بالألف، ولا يوصل ؛ فيحذف ويثبت ؛لأن حذفها مخالف لما أجمعت عليه مصاحف الأمصار؛ ولأن إثباتها في الوصل معدوم في لسان العرب نظمهم ونثرهم لا في اضطرار ولا غيره.

إما إثباتها في الوقف ففيه إتباع الرسم وموافقته لبعض مذاهب العرب ؛ لأنهم يثبتون هذه الألف في قوافي الأشعار وتصاريفها ؛ والفواصل في الكلام ؛ كالقوافي في الأشعار. قال أبوعلي: وهي رؤوس الآي تشبه القوافي من حيث كانت مقاطع، كما كانت القوافي مقاطع" [٢].

ويرى أبو سعيد السيرافي أن طلب الترنم والتنغيم لا يقع إلا بعد الحرف، وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر؛لأن زيادتها في حشو الكلام غير جائز إلا في القوافي ومقاطع الكلام المسجوع _ وان لم يكن موزوناً وزن الشعر_؛لأنهم الحقوا الفواصل بالقوافي،وهي جيدة مطردة ولكن لا تخرجها جودتها عن كونها ضرورة ومخالفة للقياس[٣]، فإن كان القياس ينكرها فالسماع لا ينكرها ؛لأنها وردت عن العرب في أشعارهم ، وكذلك في قراءة المصحف،فهي حالة خاصة لكل ما قصد به الترنم والتنغيم.ولذا قال ابن خالويه: "الحجة لمن أثبتها وصلاً ووقفاً انه اتبع خط المصحف، لأنها

---

(١) ينظر: شرح الهداية ٢/٤٧٤، ٤٧٥ ، الإتقان٣/٢٩٧، والمحرر ٤/٣٧٣،٣٦٩.

(٢) البحر المحيط٧/٢١١، وينظر:الحجة لأبي على/٤٦٩ .

(٣) ينظر:ما يحتمل الشعر/٤٠ ، وضرائر الشاعر/١٤ .

ثابتة في السواء، وهي مع ذلك مشاكلة لما قبلها من رؤوس الآي ، وهذه الألفات تسمى في رؤوس أبيات الشعر قوافي، وترنمًا،وخروجًا" (١).

قال الزجاجي (ت٣٣٧هـ): " وأما ألف الخروج والترنم فلا يكون إلا في رؤوس الآي ،وعند القوافي ؛ وإنما فعلوا ذلك لبعد الصوت ،ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[الأحزاب: من الآية١٠] ﴿ وَأَطَعْنَا الرَّسُولا﴾ [الأحزاب: من الآية٦٦] وقول جرير(ت٢٨هـ):

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ قَدْ أَصَابَا (٢)

والباء لا يلزمه التنوين إذا كان في أوله ألف ولام ، ولكنه إنما أدخله للترنم وبعد الصوت" (٣)

ومن زيادة الألف مراعاة للفواصل ما قاله ابن خالويه في إعرابه﴿:فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل:٧]:" والعسرى واليسرى ، يعني: العسر واليسر،ولكن الألف زيدت في آخرها لتوافق رؤوس الآي"(٤) .

وأرى أنه لا زيادة؛ لأنهما أفعل التفضيل من المؤنث الفُعْلي،كأنه سبحانه يريد فسنوفقه لليسرى من جماعة الأعمال، وللعسرى من جماعة الأعمال وعليه فجاءت الفاصلة دون زيادة أو خروج.

ويرى ابن زنجلة أن إثبات الألف عند الوقف على المنصوب المعرف بأل لغة من لغات العرب؛ فإنهم يقولون: ضربت الرجلا، وفي الخفض

---

(١) البحر المحيط٧/٢١١، وينظر:الحجة لأبي على/٤٦٩

(٢) البيت من الوافر ، وهو فى ديوانه /٨١٣ (تحقيق نعمان أمين طه، ط دار المعارف، طالثانية بدون)وهو من شواهد : سر الصناعة ٢/٤٧١ ، و الخصائص ١/١٧١ ، ٢/٩٦ ، والمنصف ١/٢٢٤ ، والإنصاف ٢/٦٥٥ ، وشرح التسهيل ١/١١ ، والأصول ٢/٣٨٦ ، ٣٨٨ ،وشرح الكافية١/٤٤، والأشمونى ١/١٢ .

(٣) الجمل للزجاجي/٢٥٥ (تحقيق .

(٤) إعراب ثلاثين سورة /١١٠ .

:مررت بالرجلي"[١] .

ثالثا: تنوين ماحقه التسكين عند الوقف

قرأ أبو الدينار الأعرابي:﴿ والفجرِ﴾ و﴿الوترِ﴾ و﴿يسرِ ﴾[سورة الفجر من الآيات ١،٣،٤] بالتنوين في الثلاثة ؛ فنون الفعل والاسم في هذه القراءة مراعاة للفواصل وإن كان المنون فعلا والتنوين من علامات الأسماء إذا كانت نكرة لا معرفا بأل كما في القراءة .

وجعلها ابن خالويه لغة من لغات العرب وهو الوقف على أواخر القوافي بالتنوين وإن كان فعلا،وإن كان فيه ألف ولام، قال الشاعر :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا . وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَد أَصَابَا

قال والعِتَابَن " [٢] .

وكأن القارئ لذلك جعل التنوين بدلاً من الياء الناشئة عن إشباع الكسرة وقوى بذلك ، لأن الآية قصيرة .

وقال أبو حيان :" وهذا ذكره النحويون في القوافي المطلقة إذا لم يترنم الشاعر وهو أحد الوجهين اللذين للعرب إذا وقفوا على الكلم في الكلام لا في الشعر، وهذا الأعرابي أجرى الفواصل مجرى القوافي" [٣] .

رابعا: زيادة هاء السكت .

إذا أردت الوقف على ياء المتكلم ، فلك فيها لغتان:

إحداهما : الوقف على الياء بالسكون.

الأخرى: الوقف على الياء بهاء سكت محافظةً على حركتها.

قال مكي القيسي(ت٠٠٠هـ): " ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[القارعة:١٠] "

---

(١) الحجة/٥٧٣

(٢) ينظر: البديع مختصر شواذ القراءات لابن خالويه /١٧٣ ، والبحر المحيط ٤٦٣/٨.

(٣) البحر المحيط ٤٦٣/٨

الهاء دخلت للوقف لبيان الحركة في الياء لأنها خفية "[١] .

وكلتا القراءتين جائزة قياسا فصيحة استعمالا، واختيار الوقف بالهاء إنما هو لمراعاة الفواصل؛ لأن هذه الهاء عدلت مقاطع الفواصل في هذه السورة وكان للحاقها في هذا تأثير عظيم في الفصاحة[٢] .

وقال ابن زنجلة: "وإنما يصلح إثبات هاء الوقف في الفواصل لأنها مسكوت عليها على أن دخول الهاء أمارة إذا وصل القارئ الآية بالآية"[٣] .

فاستعمل القرآن إحدى اللغتين وزاده السياق جمالا لفظا إضافة لجمال المعنى أضف إلى ذلك أن زيادة الهاء في الوقف كقوله تعالى :﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ﴾[الحاقة:٢٨]﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[الحاقة:٢٩]

وقول الراجز : وَيَقُولُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ "[٤] .

أي : نعم ، من المواضع المتفق عليها بين النحاة"[٥] .

خامسًا: صرف الممنوع من الصرف

الأصل في الأسماء أن تصرف ، ولكنها تمنع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين أو لعلتين ، فما يمنع من الصرف لعلة واحدة ما كان مختومًا بألف تأنيث مقصورة ،أو ممدودة، أو على صيغة منتهى الجموع

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٤٩٥/٢(تحقيق د/ تحقيق د/ حامد الضامن (طبع مؤسسة الرسالة ط. ثانية ١٤٠٥هـ).

(٢) ينظر :البرهان ٦١/١ والإتقان /٢٧٩

(٣) الحجة /٧١٩

(٤) البيت من الكامل وينسب إلى عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو من شواهد : الكتاب ١٦٢/٤ ، وابن يعيش ٦/٨ ، والأصول ٣٨٣/٢ ، والمغنى ٣٧/١ (محي الدين)، والخزانة ٤٨٥/٤ . والشاهد : الوقف على أنّ حرف جواب بمعنى أجل بهاء السكت .

(٥) ينظر [رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي /٢٧٣، ٢٧٤(تحقيق د/وليد محمد السراقبي ط أولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية).

،وذلك نحو قوله تعالى :﴿إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ﴾[النمل: من الآية٤٤] إلا أن هذا الجمع قد يصرف مراعاة للفواصل القرآنية؛ فيعود الاسم بـذلك إلى أصله وهو التنوين ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَكْـوَابٍ كَانَـتْ قَوَارِيرَا﴾ [الانسان: من الآية١٥] فقد قرئت﴿ قَوَارِيرًا﴾بالتنوين وعدمه.

فأما من قرأ بلا تنوين كابن عامر، وحمزة ،وأبي عمرو، وحفـص عن عاصم ، وهشام وهي محض العربية ؛فالألف في هذه القراءة يحتمل أن تكون للإطلاق ، أو أن تكون بدلاً من التنوين في قراءة مَنْ نَوَّنَ .

وأما مَنْ قرأ بالتنوين، كنافع ، والكسائي ، وابن كثير، وأبي بكر عن عاصم ، **فخلاصة الأقوال في توجيهها خمسة أقوال :**

أحدها :أن التنوين اتباعا لرسم المصحف العثماني؛لأنها مكتوبة في مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالألف

ثانيها:أن التنوين مراعاة للفواصل والتناسب بين رؤوس الآي، فـ﴿ قَوَارِيرَا﴾ رأس آية نونت لموافقة رؤوس الآي ما قبلها،ووقف عليها بالألف لمشاكلة ماقبلها

ثالثها:أن ذلك لغة من لغات العرب؛لأن العرب تصرف مالا ينصرف في كثير كلامها شعرا ونثرا؛ فلما كثر ذلك في أشعارهم تجاوز أشعارهم إلى اختيارهم .

رابعها : أن التنوين في ﴿ قَوَارِيرَا﴾ تشبيها للفواصل بالقوافي؛لأن العرب يلحقون التنوين القوافي ،كقوله :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا

فصرف﴿ قَوَارِيرَا﴾ لتحقيق التوافق والتجانس بين أواخر الآي .

خامسها : أن التنوين في ﴿ قَوَارِيرَا﴾ بدل من حرف الإطلاق، لأنها

فاصلة فتجري مجرى قوافي الشعر، وكما أبدلت الألف نونًا عند ترك التنوين في القوافي أبدلت ألف الإطلاق نونًا لترك التنوين؛ لأنه إذا ترنم وقف بألف الإطلاق[١] .

وهذا ما عليه الزمخشري ،واختاره ابن عصفور ، فقال :"حرف الإطلاق يكون في الشعر وفي الكلام المسجوع إجراء له مجرى الشعر؛ فأجريت رؤوس الآي مجرى الكلام المسجوع في لحاق طرفه التنوين" [٢] .

ولعلك ترى أن هذه الوجوه ترد إلى أن صرف الممنوع من الصرف كان مراعاة لفواصل الآي ،وإن طلب التناسب بين رؤوس الآي أدى ذلك إلى صرف المنصرف أو أنها لغة من لغات العرب يصرفون الممنوع من الصرف.

أما قولهم بأنه ضرورة فيمنعه أنه جاء نثرا ولا يمكن الحكم عليه بالشذوذ لكثرة ما جاء من ذلك شعرا ونثرا ؛ لذلك يجوز صرف الممنوع من الصرف مراعاة للفواصل أو التناسب وهو ما أكده ابن مالك بقوله[٣] :

وَلاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو المَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ

ويرى السيوطي أن مراد النحويين من التناسب هو: " أن يناسب مالا ينصرف كلمه مصروفه إما

ـ بوزنه :نحو:﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: من الآية٢٢]

ـ أو بوزن قريب منه كما في قوله تعالى:﴿سَلاسِلا وَأَغْلالاً ﴾

---

(١) ينظر : حجة القراءات /٧٣٨ والبحر المحيط ٣٩٧/٨ والدر المصون ٦٠٨/١٠، والإتحاف ٢/ ٥٧٧ ،٥٧٨ ،وشرح الكافية ١/ ٣٨،٣٩ وما يحتمل الشعر /٤٠ ، والبيان ٢/ ٤٨٠ ،٤٨١ ،وشرح الجمل٢/٢٥٠، والكشاف ٤/ ١٩٨، والممنوع من الصرف في القرآن الكريم ١/ ٧٩ـ٨٢ .

(٢) شرح الجمل٢/٢٥٠، والكشاف ٤/ ١٩٨.

(٣) ينظر :شرح ابن عقيل٣/٣٣٩.

[الإنسان: من الآية٤] فصرفوا﴿سَلاسِلا﴾ ليناسب﴿أَغْلالاً﴾ أو لتعدد الألفاظ المصروفة وتقترن اقترانا متناسبا منسجما كما في قراءة من قرأ :﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلا سُوَاعاً وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً﴾[نوح:٢٣]"[١] .

والأولى في ذلك كله أنها لغة من لغات العرب حكاها الأخفش فقال :"إن من العرب من يصرف في الكلام جميع مالا ينصرف وكأنها لغة الشعراء جرت على ألسنتهم في الكلام على مايضطرون إليه في الشعر.

وحكى أيضا الفراء أن العرب تجري ما لا يجري في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم[٢] .

وما أروع ما قاله الزمخشري بأن" التنوين ليس للصرف وإنما هو تنوين ترك الترنم الذي يدخل القوافي نحو:العنابن والفواصل كالقوافي"[٣] .

سادسًا: زيادة الياء والنون في آخر الاسم.

من ذلك ما ورد في قوله تعالى:﴿سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات:١٣٠] و﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾[التين:٢] فقد قال ابن خالويه : "﴿سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾ يقرأ بكسر الهمزة وقصرها ،وإسكان اللام بعدها، وبفتح الهمزة ومدها، وكسر اللام بعدها ، فالحجة لمن كسر الهمزة أنه أراد

---

(١) ينظر: البهجة المرضية /١١٣ ، والممنوع من الصرف في القرآن /١٢٣
ينظر : حجة القراءات /٧٣٨ والبحر المحيط ٣٩٧/٨ والدر المصون ٦٠٨/١٠، والإتحاف ٢/ ٥٧٧ ،٥٧٨ ،وشرح الكافية ١/ ٣٨،٣٩ وما يحتمل الشعر /٤٠ ، والبيان ٢/ ٤٨٠ ،٤٨١ ،وشرح الجمل٢/٢٥٠، والكشاف ٤/ ١٩٨، والممنوع من الصرف في القرآن الكريم ١/ ٧٩ــ٨٢ .

(٢) ينظر: حجة القراءات /٨٣٧ ، ٨٣٨ ،ومشكل إعراب القرآن ٤٣٧/٢،المساعد ٤٤/٣ .

(٣) ينظر الكشاف ١٩٥/٤،والبحر ٢٩٤/٨ .

(إلياس) فزاد في آخره الياء والنون ليساوي بهما ما قبله من رؤوس الآي،ودليله ما قرأه ابن مسعود :﴿ سَلامٌ عَلَى إِدْراسِينَ ﴾ يريد : إدريس .

وقال حذاق النحويين لمن قرأ:﴿ إِدْراسِينَ ﴾أو﴿إِلْياسِينَ﴾فإنما جمع لأنه أراد بذلك اسم النبي(ﷺ)وضم إليه من تابعه على دينه كما قالوا المسامعة والمهالبة "[1] .

وهو يريد: أن الأصل إلياس ولكن حذفت الياء المشددة عند النسب، فالسلام على من نسب إلى إلياس من أمته ؛ فحذفت الياء لثقلها وثقل الجمع ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾[الشعراء:١٩٨] والأصل:الأعجّميِّين فحذفت الياء المشددة كما أن هذه الياء تحذف في جمع التكسير ،كما حذفت في جمع السالم، فقالوا:المسامعة والمهالبة، وواحدها مسمعيٌّ ومهلبيٌّ. [2]

وما ذهبوا إليه هو أحد أقوال الفراء فقال :"وإن شئت ذهبت بإلياسين إلى أن تجعله جمعا فتجعل أصحابه داخلين في اسمه كما تقول للقوم رئيسهم المهلب :قد جاءتكم المهالبه والمهلبون فيكون بمنزلة قومه"[3].

ويرى الأخفش والفراء أن العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية فتزيد فيها وتنقص وتغير من دونها، وتبدل.قال الفراء :" والعجمي من الأسماء قد يفعل به هذا نقول : ميكال وميكائيل وميكائين بالنون ،وهي في بني أسد

---

(١) الحجة /٣٠٣ ،وينظر: إعراب القراءات لابن خالويه ٥٠٥/٢، ومعاني القرآن الفراء ٢/ ٣٩٢ ،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٣٥،وإعراب القرءات الشواذ٣٨٣/٢.

(٢) ينظر: الكشف٢٣٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٢/٢، ومعاني القرآن الفراء ٣٩٢/٢ ،وإعراب القرآن للزجاج ٤/ ٢٣٥ ،والكشاف٣٥٢/٣، والمحرر الوجيز٥٥٤/٤ ،والبيان في غريب القرآن٣٠٨/٢، وإعراب القرءات الشواذ٣٨٤/٢ .

(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٩٢ ، والمحرر الوجيز٥٥٤/٤ .

يقولون : هذا إسماعين ؛ قد جاء بالنون ، وسائر العرب باللام .قال : وأنشدني بعض بني نمير لضب صاده بعضهم :

يَقُولُ أَهْلُ السُّوقِ لمّا جِينَا هَذَا وَبَيْتِ اللّه إِسْرَائِينَا [1] ؛ فهذا وجه لقول إلياسين "

وقال السمين في قوله تعالى :﴿ وَطُورِ سِينِينَ﴾[التين:٢] ورد فيها لغت كثيرة على عادة العرب في تلاعبها بالأسماء الأعجمية " [2] .

وهذا التلاعب هو ما أطلق عليه ابن عصفور التحريف وهو أسهل في الأسماء الأعجمية منه في الأسماء العربية .

قال ابن عصفور : " والتحريف في الأسماء الأعجمية أسهل من التحريف في الأسماء العربية ،لأن العرب كثيرا ما تخلط فيها لأنها ليست من لغتهم " [3] .

---

(١) البيت من الرجز، وهو من شواهد:المقاصد النحوية٤٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢، وجمهرة اللغة مادة (بخن)٢٩٣ ،والمخصص٢٨٢/١٣،وشرح الأشموني١٥٦/١.

(٢) معاني القرآن الفراء ٣٩٢/٢ ،والدر المصون ٥١/١٠.

(٣) ضرائر الشعر /٢٤١.

المبحث الثاني
أسس الحذف

تمهيد:

عرف الزركشي الحذف لغة واصطلاحًا ، فقال :

"**الحذف لغة هو** : الإسقاط ، ومنه حذفت الشعْر إذا أخذت منه.

واصطلاحا : إسقاط جزء من الكلام أوكله لدليل"(١) .

وفرق أيضاً بين الحذف ، والإضمار، والإيجاز، وهي مصطلحات تتقارب في المعنى في الأذهان ، فقال: "الفرق بينهما: أن شرط الحذف والإيجاز أن يكون في الحذف ثم مقدر، نحو:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف: من الآية٨٢]بخلاف الإيجاز، فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمة بنفسه"(٢) ،فليس في الإيجاز مقدر خلاف الحذف الذي لابد فيه من التقدير،إذ لا حذف بلا دليل.

والفرق بين الحذف والإضمار أن شرط الإضمار بقاء أثر المقدر في اللفظ، فالمضمر يبقى عمله بدليل إعمال أن مضمر' كما أنها تعمل ظاهرة(٣) .

بخلاف المحذوف فلا يبقى أثره في العمل، وتلك هي نظرية العامل، فلا أثر للعامل 'المحذوف؛ إذ زوال المؤثر يؤذن بزوال الأثر، بخلاف المضمر.

قال ابن جني: وقد حذفت العرب الجملة، والمفرد،والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم

---

(١) البرهان٣/١٠٢

(٢) البرهان ٣/١٠٢

(٣) ينظر :البرهان٣/١٠٢، ١٠٣

الغيب في معرفته"[١] ، وهو ما اشترطه ابن هشام للحذف [٢] .

وإن كان الحذف من ألوان الشجاعة في العربية كما يقول ابن جنى إلا أن فيه خروجاً عن الأصل،لأن الأصل في الأشياء الثبوت،لذا كان الحمل على عدم الحذف أولى من الحمل على الحذف،والحمل على قليل الحذف أولى من الحمل على كثيره، قاله الزركشي[٣] وقال ابن هشام:"وينبغي تقليله مخالفة للأصل"[٤] .

والدليل على المحذوف إما أن يكون:

حالياً، نحو:قوله تعالى:﴿قَالُوا سَلاماً﴾[هود: من الآية٦٩) } أي سلمنا سلاماً،

أومقدرًا،نحو:زيداً، لمن قال : من أضرب ؟

ويحتاج إلى هذا الدليل إذا كان المحذوف جملة،نحو قوله تعالى:﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾[النحل:من الآية٣٠]أي:أنزل خيراً،أو أحد ركنيها،نحو:﴿قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[الذاريات: من الآية٢٥] أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية،فإذا كان المحذوف جملة فلا يشترط وجدان الدليل.

أو صناعياً، وهو مما يختص بمعرفته النحويون،لأنه عُرِفَ من جهة الصناعة، كقوله تعالى:﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[القيامة:١]، فالتقدير،لأنا أقسم،فاللام في الآية لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف،ولا تكون للقسم،لأن "وأقسم" للحال،وفعل الحال لا يقسم عليه عند البصريين، وتقديرها

---

(١) الخصائص ٢/٣٦٠.

(٢) المغنى ٢/٦٠٣ (محي الدين).

(٣) البرهان ٣/١٠٤

(٤) المغني٢/٦١٥

للقسم مذهب الكوفيين[١] .

وللحذف أسباب كثيرة منها:ما هو بلاغي كالتفخيم والإعظام ،كقوله (ﷺ):(فيها مالا عين رأت ولا أذن سمعت،ولا خطر على قلب بشر) [٢] .

وهناك الحذف لأغراض لغوية،منها : التخفيف لكثرة الاستعمال،فاللفظ إذا كثر استعماله ودورانه في كلام العرب خفف،نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[يوسف: من الآية٢٩] أي :يايوسف،فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال،فالعرب تقول:"لم يك" فتحذف النون، كل ذلك يفعلونه استخفافا لكثرة الاستعمال في كلامهم، كما قال سيبويه[٣] .

ومن أسباب الحذف أيضاً:مراعاة الفواصل،فقال الزركشي:ومنها[أي من أسباب الحذف وفوائده]رعاية الفواصل، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[الضحى:٣] ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر:٤] ونحوه.

قال الرماني:إنما حذفت الياء في الفواصل على نية الوقف،وهي في ذلك كالقوافي التي لا يوقف عليها بغير ياء"[٤] .

وللحذف صور جاء عليها المسموع عن العرب، وقد جمع ذلك ابن جني في قوله:"وقد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة"[٥].

ولذلك تدور أسس الحذف مراعاة للفواصل القرآنية بين حذف الحركة ، وحذف الحرف، وحذف المفرد اسما وفعلاً، وحذف الجملة.

---

(١) ينظر: المغنى٢/٦٠٥ ، والدر المصون ٤٢٥/٦.

(٢) البرهان ١٠٤/٣

(٣) البرهان ١٠٦/٢، والكتاب ٩٥/١

(٤) البرهان ١٠٧/٢

(٥) الخصائص٣٦٠/٢.

أولاً : حذف الحركة

والحذف في الحركة مراعاة للفاصلة أخذ صورتين:

إحداهما: حذف حركة الإعراب، وهذا يختص بعلم النحو.

الأخرى: حذف حركة الحرف المتحرك في بنية الكلمة،وهذا يختص بعلم الصرف

أولاً:حذف حركة الإعراب

والقصد من حذف الحركة اختزالها وسلبها مما أصله أن يكون متحركاً، نحو قوله تعالى:﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[المدثر:٦] فقد قرأ الحسن البصري، وابن أبي عبلة:﴿ تَسْتَكْثِرْ﴾بالجزم.

وهناك قراءتان أخرتان: النصب على إضمار أن، وهي قراءة عبد الله بن مسعود، والرفع على أنها في موضع الحال أي:لا تمن مستكثراً،أو على حذف (أن) وإبقاء عملها ، وهي قراءة العامة [(١)].

ويرى ابن هشام أن توجيه قراءة الجزم أو التسكين على ثلاثة أوجه:

أحدها مراعاة للفواصل قبلها ﴿فَأَنْذِرْ﴾و﴿فَكَبِّرْ﴾ و﴿فَطَهِّرْ﴾ و﴿فَاهْجُرْ﴾ [سورة المدثر من الآيات٥،٤،٣،٢]

قال ابن هشام: " فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري﴿ تَسْتَكْثِرْ﴾بالجزم ؟.

قلت يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلاً من﴿تمنن﴾كأنه قيل:لاتستكثر،أي:لا ترى ما تعطيه كثيراً.

---

(١) ينظر:الدر المصون١٠/٥٣٥، ٥٣٦

والثاني: أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية، فسكنه لأجل الوقف ،ثم وصله بنية الوقف.

والثالث: أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآى، وهي:﴿فَأَنْذِرْ﴾و﴿فَكَبِّرْ﴾ و﴿فَطَهِّرْ﴾ و﴿فَاهْجُرْ﴾ "(١).

والوجهان الأخيران لا يحمل عليهما مع وجود ما هو أرجح منهما وهو البدل. هذا ما قاله أبو حيان في البحر وأيده السمين، فقال:"الحق أحق أن يتبع،كيف يعدل إلى هذين الوجهين مع ظهور البدل معنى ،وصحة، وصناعة؟ !" (٢).

وعليه فلا يحمل على مراعاة الفواصل ما أمكن حمل القراءة على وجه قوي، فقد تمكنت الفاصلة وتناسبت مع أخواتها دون حذف أو سلب للحركة.

٢ـ إسكان المتحرك في بنية الكلمة

وقد جاء إسكان المتحرك في بنية الكلمة في قراءة غير أبي عمرو:﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾[الكهف: من الآية٦٦] وقرأ أبو عمرو:﴿رَشَدا﴾ بفتح الراء والشين.

وهما لغتان كالحَزَن،والحُزْن، إلا أن أجودهما نصب الراء وسكون الشين لتوافق الفواصل قبلها وبعدها،قال ابن زنجلة: "وأجود الوجهين(الرُشْد) بضم الراء ؛وإنما قلت ذلك لتوفيق ما بينه وبين ما قبله وما بعده من أواخر الآى ؛ وذلك أن الآى قبلها وبعدها أتت بسكون الحرف الأوسط من الكلمة وهو قوله تعالى:﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾[الكهف: من

---

(١) شرح القطر/٩٢، وينظر:الكشاف ١٨١/٤، والبحر٣٧٢/٨ ، والدر ٥٣٨/١٠.

(٢) ينظر:الدر المصون ٥٣٥/١٠، ٥٣٦.

الآية٦٥] ﴿ مَعِيَ صَبْراً﴾ [الكهف: من الآية٦٧] و﴿مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً﴾[الكهف: من الآية٦٨] فكان الوجه فيما توسط أن يجري بلفظ ما تقدم وما تأخر إذ كان في سياقه فكان أولى من مخالفة ما بينها ليأتلف رؤوس الآيات على نظام واحد"(١).

واختيار لغة على لغة لإضافة الجمال الإيقاعي إلى السياق، والروعة،والجمال إلي الأسلوب ، مما يتميز به القرآن الكريم.

ثانيا: حذف الحرف

١-حذف ياء الفعل غير المجزوم

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر:٤] فحذف حرف العلة من الفعل المضارع دون أن يسبق بجازم ، وهذا خلاف الأصل؛ وإنما كان ذلك لمراعاة الفواصل عند الوقف ،وإجراءً للفعل الصحيح مجرى الفعل المعتل.

قال الرماني: " إنما حذفت الياء في الفواصل ؛ لأنها على نية الوقف . وهي في ذلك كالقوافي التي يوقف عليها بغير ياء "(٢).

ويرى الأخفش أن ذلك على لغة العرب عندما تعدل باللفظ عن معناه الذي له، فتنقص من حروفه ، فحكي عن الأخفش أن المؤرخ السدوسي سأله عن ذلك ، فقال:لا أجيبك حتى تنام على بابي ليلة، ففعل ، فقال له: إن عادة العرب إذا عدلت بالشيء عن معناه نقضت حروفه ، والليل لما كان لا يسري ، وإنما يُسرى فيه نقص حروفه " (٣).

---

(١) حجة القراءات / ٤٢٢، ٤٢٣، وابن يعيش على المفصل ١٠٧/٩ .

(٢) البرهان ٣/ ١٠٧

(٣) المرجع السابق

والحق أن للحذف وجها في العربية يقوي مراعاة الفاصلة ؛إذ العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها؛ لذا يرى الفراء أن القراءة بالحذف أفضل من القراءة بالإثبات لمراعاة الفواصل،وموافقة الاستعمال العربي.

قال الفراء :" قرأ القراء ﴿ يَسْرِي ﴾ بإثبات الياء ،و﴿يَسْرِ﴾ بحذفها ، وحذفها أحب إليَّ لمشاكلتها رؤوس الآيات ؛ ولأن العرب قد تحذف الياء ، وتكتفي بكسر ما قبلها، وأنشدني بعضهم :

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تَلِيْقُ دِرْهَماً جُوْداً وَأُخْرَىٰ تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا[1] "[2].

وقال ابن خالويه في﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ : "كان الأصل: يسري، فحذفوا الياء ، لأنها تشبه رؤوس الآي التي قبلها ، فمن القراء من يثبت الياء على الأصل، ومنهم من يحذفها إتباعا للمصحف "[3].

ويرى الجاربردي أن إثبات الواو والياء في الفعل مع الجازم ،وحذفهما عند عدمه جائز فصيح في القوافي والفواصل[4].

٢ــ حذف تاء التأنيث

يرى الباقولي أن قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم: من الآية٢٨] يجوز أن يكون مما حذفت التاء في قوله سبحانه: ﴿بَغِيًّا﴾ فلم يقل سبحانه: بغية مراعاة للفواصل القرآنية بعدها،وقبلها،وسياق الفواصل﴿إِنْسِيًّا﴾[مريم ٢٦] و﴿فَرِيًّا﴾[مريم ٢٧] و ﴿بَغِيًّا﴾ ﴾ [مريم٢٨]

---

(١) البيت من الرجز ، لم يعرف قائله ، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٢٧/٢ ، ١١٨، ٣٦٠/٣ ،وإعراب ثلاثين سورة /٢١ ، والخصائص ٩٠/٣ ، ١٣٣ ، والإنصاف ٢٣٦/١ ، والمنصف ٧٤/٢. والشاهد: حذف الياء من (تعطى) والاكتفاء عنها بالكسرة.

(٢) معاني القرآن ٢٦٠/٣، وينظر: حاشية الشيخ زاده ٤/ ٦٥٦.

(٣)إعراب ثلاثين سورة /٧٤

(٤)شرح الشافية١ /١٨٤.

و﴿صَبِيًّا﴾[مريم٢٩] .

قال الشيخ: " ولم يقل بغية بالتاء،فيحتمل أن يكون ﴿بغيا﴾ مصدراً ، كما قالوا في قوله تعالى:﴿ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[يـس: من الآية٧٨] ولم يقل: رميمة، قالوا لأنه مصدر ويجوز أن يكون ذلك للفواصل"(١).

وذكر محقق كشف المشكلات تعليقًا طريفًا هو رد على ما ذهب إليه الباقولي فقال : " وهذا قول لا يصح لأن مراعاة الفاصلة ليس علة لحذف الهاء من{بغى}،لأنه يلزم عنه ثبوت بغية بالهاء،ولا أعرف أحداً أثبته.

فقيل:{بغى} فعيل بمعنى مفعول عند الأخفش وابن جنى.

وقيل: فعول والأصل بغوي عند المازني والمبرد،وكلاهما قول.

ولم يرتض ابن جني أن يكون فعولاً،ولم يرتض المازني أن يكون فعيلاً،فذهب ابن جني إلى أنه لو كان فعولاً لكان بغوا،وذهب المازني إلى أنه لو كان فعيلاً لوجب تأنيثه لأنه بمعنى فاعل.

وكلا الردين لا يدفع قول الآخر؛لأن بغى فيه لغتان:الواو،والياء،ولأن من قال:إنه فعيل، جعله بمعنى مفعول لا فاعل.

فالمازني يرى أنها فعول بمعنى فاعل،ولذلك لم تلحقها التاء،كما لـم تلحق صبور في امرأة صبور؛لأنه وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث.

والأخفش و ابن جني يريان أنها فعيل بمعنى مفعول وهـو وصـف أيضاً يستوي فيه المذكر والمؤنث.نحو:رجل جريح وامرأة جريحة.

ويمكن للمازني في رده يلزم الأخفش وابن جنى أن تلحقه تاء التأنيث؛ لأنه فعيل بمعنى فاعل تلحقه تاء التأنيث كامرأة رحيمة، والأخفـش وابـن جني يريان أنها بمعنى مفعول وليس بمعنى فاعل.

---

(١) كشف المشكلات٢/٧٩٠ .

وعلى كلا الرأيين لا تلزمها التاء،وعليه فلا حذف ، والفاصلة ليس فيها تكلف حذف غير قياسي مراعاة للفواصل قبلها وبعدها، كما يقول الباقولي [١].

٤-حذف الياء من أخر الاسم

ورد حذف الياء من أخر الاسم على صورتين :

إحداهما : حذف الياء من الاسم المنقوص .

والأخرى : حذف ياء الإضافة الملحقة بآخر الاسم .

أولاً : حذف الياء من الاسم المنقوص

وقد جاء هذا الحذف في قوله تعالى : ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[الرعد: من الآية٩] وقوله تعالى :﴿ يَوْمَ التَّنَادِ﴾[غافر:من الآية٣٢] وقوله تعالى ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[غافر: من الآية١٥] وقوله تعالى:﴿ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾[الفجر:٩] وقوله : ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾[الرعد: من الآية١١]

فقد قرئ بإثبات الياء في الوصل ،وإثباتها وصلاً ووقفاً ،وحذفها وصلاً ووقفاً وتلك القراءة هي ما عليها الجمهور[٢].

قال سيبويه :" وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قول الله عز وجل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ و﴿ يَوْمَ التَّنَادِ﴾ و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ "[٣]

فالأصل إثبات الياء مع الألف واللام ؛ لأن الإعلال إنما يكون مع التنوين، وقد ذهب بالتعريف بأل ، فرجعت الياء، وتلك هي اللغة المشهورة

---

(١) المرجع السابق هامش(٨).

(٢) ينظر معجم القراءات ٤/ ٣٩٠، ٨/ ٢٢١، ١٠/٤٢١.

(٣) الكتاب ١ / ١٨٤ ، ١٨٤ ، والأصول ٢ / ٣٧٦، والمغني لابن فلاح٥/١٧٦٦.

، والأكثر عند سيبويه إثبات الياء مع الألف واللام ، وحذفها بدونهما، نحو:﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ فحذفها إذاً مخالف للأصل ؛ إلا أن لذلك وجهاً وجيهاً ؛ ذلك أن العرب قد يستغنون بالحركة عن الحرف؛لأن فيها دليلاً على المحذوف ؛ فيحذفون الواو اكتفاءً بالضمة ،ويحذفون الألف اكتفاءً بالفتحة ، ويحذفون الياء اكتفاءً بالكسرة وبهذه اللغة جاء القرآن،فقال تعالى:﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: من الآية٢٤] و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ [القمر:من الآية٦] و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق:١٨) وكتب ذلك بغير حرف ؛ لأن في الحركة دليلاً عليه [١].

وجعل سيبويه ذلك لغة من لغات العرب يشبهون ما ليس فيه الألف واللام بما فيه ألف ولام ، فقال : " ومن العرب من يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولام ؛ إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام ، وفعلوا ذلك لأن الياء مع الكسرة تستثقل كما تستثقل الياءات فقد اجتمع الأمران " [٢].

فالعلة علة تخفيف بالحذف؛ لاجتماع ما أشبه الياءين في آخر الكلمة ، وتبقى أنها لغة واللغة لاتحتاج إلى تأويل ، وللقرآن أن يتخير من لغات العرب؛ لأنه نزل بها فإذا أضاف إلى ذلك جمالاً في الإيقاع ؛ فذلك مما يضاف إلى جماله وروعته ؛لذلك قال الزجاج:"إثبات الياء الوجه ، وحذفها حسن جميل ؛ لأن الكسرة تدل عليها وهو رأس آية "[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٨٣، ٤/ ١٦٧، و الخصائص ٣/ ١٣٣،وإعراب القرآن للنحاس ٥/٢٢٢ ، وإعراب ثلاثين سورة /١٧٧، والبحر المحيط ٨/ ٤٦٩ ، وحجة القراءات / ٣٧٢.

(٢) الكتاب ٤/ ١٨٣، ٤/ ١٦٧.

(٣) معاني القرآن ٤/ ٣٧٣.

٥-حذف ياء المتكلم

إذا أضيفت إلى ياء المتكلم[ياء الإضافة] غير المثنى، أو المجموع جمعاً مذكراً سالماً ،أو المنقوص ، أو المقصور، نحو:غلامِيَ، **فإنه يجوز لك وجهان :**

أحدهما: فتح الياء، فتقول : غلامِيَ .

والأخر سكونها ؛ فتقول : غلامِيْ.

وكلاهما أصل أما حذف الياء فهو قليل مخالف للأصل، عدا ما جاء مراعاة للفواصل، نحو: قوله تعالى:﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: من الآية٣٢] أي: عقابي، و قوله تعالى:﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر:٢١]، أي: نذري.

ويرى الرضي أن ذلك ليس بنادر ولا قليل، قال الرضي:" وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء، لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلباً للازدواج" [(١)].

وقد تحذف ياء المتكلم مراعاة للفواصل مع الفعل أيضًا : نحو قوله تعالى :﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: من الآية١٥] و﴿رَبِّي أَهَانَنِ﴾[الفجر: من الآية١٦] فالأصل : ربِّ أهانني وأكرمني ، والحذف هنا طلباً للتخفيف ؛ فالعرب تحذف الياء اكتفاء بالكسرة فأناب الحركة عن الحرف، وهو كثير كما صرح به ابن جني ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[الزمر: من الآية١٦] فحذف الحرف وأناب الحركة .

وقد جاء أيضاً في غير الفواصل ومن ذلك قوله تعالى:﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: من الآية٦] فحذف الواو وأناب عنها الضمة ، وحذف الياء

---

(١) شرح الكافية١/ ٣٥٧.

وأناب عنها الكسرة ؛ وكتبت بغير حرف دليلاً في الخط على الوقوف عليه بغير حذف في اللفظ[١].

ويتضح مما سبق أن: ذلك ليس مختصاً بالفواصل وأنه غير قليل لمجيئه شعراً ونثراً في فصيح الكلام ، فإذا تخيره القرآن للفواصل فقد أضاف جمالاً للإيقاع يوافق المسموع الكثير الذي يجب أن نرحب به ، فنقول: ويجوز حذف ياء المتكلم والاكتفاء عنها بالكسرة طلباً للتخفيف ومراعاة للفواصل، والقوافي، والازدواج ،ولا نحكم عليه بأنه ضرورة لمجيئه نثراً ، ولا نحكم عليه بأنه شاذ لكثرة المسموع منه كثرة توجب التقعيد عليه .

ثالثًا: حذف كلمة

١-حذف الفاعل للبناء للمجهول .

ذكر النحاة أن من أغراض حذف الفاعل ونيابة المفعول عنه البناء للمجهول مراعاة السجع ، ومن ذلك قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته، وهي من المواضع التي ذكرها ابن الصائغ عند حديثه عن مراعاة الفواصل ، ونقلها السيوطي [٢] ،وجعل أبو حيان مراعاة الفاصلة القرآنية غرضاً من أغراض البناء للمجهول بحذف الفاعل، وذلك عند تفسيره قوله تعالى:﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ [الليل ١٩] فقال :"وجاء﴿ تُجْزَى﴾ مبنياً للمفعول لكونه فاصلة وكان أصله: نجزيه إياه ، أو نجزيها إياه" [٣].

---

(١) ينظر: الخصائص ٣/ ١٣٤.

(٢) ينظر: الإتقان ٣ / ٣٠١.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٤٧٩ .

وليس في ذلك ما يخالف القاعدة النحوية أو الصرفية، إذ ليس هناك ما يمنع من بناء الفعل للمجهول ، فأضاف القرآن بمراعاة الفاصلة جمالاً في اللفظ، وجمالاً في المعنى بالإبهام الحادث من البناء للمجهول الذي أطلق العنان للذهن لتحديد الفاعل ، وجعله على عمومه .

٢ـ حذف الجار والمجرور

ومن ذلك ما ذكره أبو حيان في تفسير قوله تعالى:﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات من الآية٣٧:٤١] حيث قال :" هي مبتدأ ، أو فصل، والعائد على (مَنْ) محذوف على رأي البصريين ، أي : المأوى له ، وحسن حذفه وقوع﴿ الْمَأْوَى﴾فاصلة ،وأما الكوفيون فمذهبهم أن (أل) عوض عن الضمير"(١).

وما نسبه أبو حيان للكوفيين هو ما أقره الفراء في معانيه، فقال :" والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة ، فيقولون : مررت على رجل حسنة العينُ ، قبيح الأنفُ، والمعنى : حسنة عينه ، قبيح أنفه ، ومنها قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ فالمعنى_ والله أعلم_: مأواه" (٢).

وتبعهم ابن مالك فقال : ومن ورود الألف واللام عوضاً عن الضمير في قوله تعالى:﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن ابن خروف وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو.

---

(١) المرجع السابق ٨/ ٤١٥.

(٢) معاني القران ٢/ ٤٠٨.

أما البصريون فيرون أن العائد محذوف تقديره : المأوى له"[١].

وضعفه الزجاج وابن يعيش لأن نيابة الحرف عن الاسم محال ، فلايجوز أن تغني الألف واللام عن الضمير إذا كانت معاقبة للإضافة ؛إذ هو أمر لا يطرد في حال ،إذ لوجاز ذلك لجاز:جاءني الذي قام الغلام،على إرادة غلامه، وذلك لا يجوز بلا خلاف [٢].

ويرى أبوعلي الفارسي أن استدلال الزجاج ليس قوياً ، إذ الحرف قد ينوب مناب الاسم في الإضافة كما ناب التنوين عن المضاف إليه[٣].

ويبقى القول: أن ذلك ليس مطرداً في كل موضع، ويبقى قول البصريين أن العائد محذوف حسنه مراعاة الفواصل القرآنية محل القبول،وهوجائز في العربية.

٣ـ حذف المفعول

يجوز حذف المفعول به إذا دل عليه دليل،كما أن حذف المفعول لفهم المعنى جائز في فصيح الكلام، فإذا حذف المفعول لدلالة ما قبله عليه ، وفهم المعنى عند الحذف، وأضفنا إلى ذلك مراعاة الفواصل كان الحذف أولى من الذكر.

ومن حذف المفعول به مراعاة للفواصل قوله تعالى:﴿ وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى من الآية١:٣] أي: ما قلاك، فحذف المفعول الكاف، لما سبق.

قال الفراء:" يريد: وما قلاك، فألغيت الكاف، كما يقول أحد: قد

---

(١) شرح التسهيل١/٥٦٢، وينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٢ ، وشرح قطر الندى / ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، وابن يعيش ٦/ ٨٩.

(٢) ينظر:شرح المفصل ٦/ ٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه٤/٣٣٧ .

(٣) ينظر:الإغفال ٢/ ٥٢٨ .

أعطيتك وأحسنت، ومعناه:أحسنت إليك، فتكتفي بالكاف الأولى من إعادة الأخرى ، ولأن رؤوس الآيات بالياء،فاجتمع ذلك فيه" [١].

وقال السمين الحلبي"وحذف مفعول﴿ قَلَى﴾مراعاة للفواصل مع العلم به، وكذا بعد ﴿فَآوَى﴾ وما بعده"[٢]، فلا بد من دليل للحذف وهو المراد من قولهم مع العلم به،ومثله :﴿ فَأَغْنَى﴾ [الضحى: من الآية٨] و﴿فَآوَى﴾ [الضحى: من الآية٦] يراد به فأغناك، فآواك ، فجرى على طرح الكاف لمشاكلة رؤوس الآيات[٣].

وجعل منه ابن عادل الدمشقي قوله تعالى:﴿حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: من الآية٦] ، فقال :"وحذف مفعوله ﴿تُرِيحُونَ ﴾ و﴿ تَسْرَحُونَ﴾ مراعاة للفواصل مع العلم به"[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ [طـه:٣] فحذف المفعول مراعاة للفواصل حذف جائز، قال ابن عصفور:"وحذف المفعول لفهم المعنى جائز في فصيح الكلام"[٥].

٤ـ حذف من والمفضل عليه

إذا تجرد اسم التفضيل من (أل) والإضافة؛فلا بد من إفراده وتذكيره وإلحاق من الجارة به،نحو:أن أكثر منك علمًا،وقد تحذف من الجارة والمفضل عليه مراعاة للفواصل القرآنية، نحو قوله تعالى:﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طـه: من الآية٧] وقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾

---

(١) معاني القرآن٣/٢٧٣، ٢٧٤، والبرهان ١/١٧١

(٢) الدر ١٠/٣٧.

(٣) البحر المحيط٣/٤٧٣، ٢٧٤،وينظر البرهان٣/١٦٧ .

(٤) تفسير ابن عادل ١٢/١٤.

(٥) ضرائر الشعر /١٣٨.

[الأعلى:١٧] فحذف الجار والمفضل عليه، والتقدير:وأخفى منه،وأبقى منه[١].

قال السيوطي نقلاً عن ابن الصائغ :"ومنه [أن من الحذف مراعاة للفواصل]

حذف متعلق أفعل التفضيل،نحو:﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ و﴿ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [٢].

وحذفهما هنا على تقدير وجودهما ، وإلا اقتضى عدم التقدير ؛ اقتران أفعل بالألف واللام، فتقول: الأخفى والأبقى .

قال ابن يعيش :" وقد يحذف الجار والمجرور تخفيفاً ، وهما في تقدير الثبات ؛ لذا لم تلزم الألف واللام ، ولم يقل: الأخفى ؛لأن المراد: وأخفى من السر " [٣].

ويقول في موضع آخر تعليقاً على قول الزمخشري:" ومما حذفت منه (مِنْ) وهي مقدرة : قوله تعالى :﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ أي :أخفى من السر .

فقال الشارح:اعلم أنه قد يحذفون"من"من أفعل إذا أريد به التفضيل ومعنى الفعل ، وهم يريدونها ، كما لم تأت مع (مِنْ) لأن الموجود حكماً كالموجود لفظاً "[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ أي: وأخفى منه ، أي من السر ، وهوحديث النفس ، والذي يدل على إرادة

---

(١) ينظر: البيان٢/١٣٨، والتبيان ٢/ ٨٨٥

(٢) الإتقان: ٣/ ٢٩٩.

(٣) ابن يعيش ٦/ ٣٤ بتصرف.

(٤) المرجع السابق ٦/ ٣٤ بتصرف.

(من) أن (أخفى) لا يتصرف كما لا يتصرف آخر ، من قولك : مررت برجل آخر ..... وهذا الحذف يكثر في الخبر ويقل في الصفة "[١].

وحكم ابن مالك على حذف(من)والمفضل عليه بأنه كثير بشرط أن يدل عليهما دليل، وأن تقع أفعل التفضيل خبراً، كقوله تعالى:﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [٢].

وهذا ما ذكره أبو حيان في الارتشاف حيث قال :" وحذف (من) والمفضول للدلالة عليه كثير، وأكثر منه حذفه في مواضع : إذ كان أفعل خبراً لمبتدأ ، كقوله تعالى :﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: من الآية٦١] ويدخل في الآية موطن استدلال ابن مالك ، ومن هذه المواضع أيضاً أن يقع أفعل خبراً لأن أو لكان ، أو مفعولاً ثانياً لظن وأخواتها .أما آية النحل فقد جعلها أبو حيان من الحذف القليل لأنها لم تقع خبراً ولا مفعولاً لظن ، فقال : " فإذا كان غير ذلك من المواضع السابقة فهو قليل كالمعطوف على المفعول نحو: قوله تعالى:﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ "[٣].

ولكن المعطوف على المفعول كالمفعول ، لذا يأخذ حكمه كما أخذ إعرابه ، وعليه فهذا الحذف مما تجيزه اللغة قياساً وسماعاً ، أضف إلى ذلك الجواز أن الحذف كان لأجل مراعاة الفواصل .

---

(١) ضرائر الشعر /١٣٨.

(٢) شرح الكافية الشافية :٢/١١٣٠،وينظر:شرح ابن عقيل٢/١٧٧.

(٣) الارتشاف ٥/ ٢٣٣٠

المبحث الثالث
التقديم والتأخير

مقدمة

يتناول هذا المبحث تلك القضايا التي تتعلق بالكلمة الواردة في سياق التراكيب والتي ترتبط بعلاقة نحوية بما قبلها أو بما بعدها مما يفرض مواصفات معينة من حيث التقديم والتأخير .

١- مفهوم التقديم والتأخير :

يراد بالتقديم والتأخير : أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصليّ في سياق التراكيب؛ فيتقدَّم ما الأصل فيه أن يتأخَّر ويتأخَّر ما الأصل فيه أن يتقدَّم.

وللقرآن لغة فريدة تشتمل على تقديم بعض الأشياء التي حقها التأخير ؛ وذلك ليتم له نمط من البناء والتركيب تُراعى فيه الفواصل والتناسب ؛ فيتوفر لهامن الحسن والجمال الإيقاعي مالا يتوفر لو جاء السياق والأسلوب على وفق ما تقتضيه القواعد في التقديم والتأخير لمراتب الكلمة في سياق الجملة الاسمية والفعلية ؛ **لذا يجب على النحوي** أن يراعي الترتيب في الجملة وفق قواعد وقوانين استنها النحاة من استقرائهم للغة العرب شعراً ونثراً .

قال الزركشي : "على النحوي بيان مراتب الكلام ، فإن مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة ؛ ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه بنفسه قبل مرتبة مايصل إليه بحرف جر ــ وإن كانا فضلتين ــ ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني ، وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التقديم وهو يعود على ما مرتبته التأخير فلا يجوز أن يتقدم ؛ لأنه يكون متقدماً لفظاً ورتبة.

وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير وهويعود على ما مرتبته التقديم؛ فلا يجوز أن يتقدم لأنه يكون متقدماً لفظاً متأخراً رتبة ؛ فعلى هذا

يجوز(في داره زيد) لاتصال الضمير بالخبر، ومرتبته التأخير،ولا يجوز(صاحبها في الدار) لاتصال الضمير بالمبتدأ ومرتبته التقديم" [١].

تلك هي الأسس التي يجب على النحوي أن يراعيها عندما يطبق القاعدة على النص؛ أو عندما ينتقل من النظرية إلى التطبيق .

٢- أنواع التقديم.

تقديمَ الشيء على وجهين:"

التقديم على حُكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كانَ فيه؛ كخبرِ المبتدأ إذا قَدَّمْتَه على المبتدأ والمفعولِ إذا قدمتَه على الفاعل، كقولك : منطلقٌ زيدٌ وضربَ عمرًا زيدٌ ،فمعلومٌ أن " منطلق " " وعمرًا " لم يَخرجا بالتقديم عمَّا كانا عليه من كونِ هذا خبرَ مبتدأ ومرفوعاً بذلك وكونِ ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله . كما يكونُ إذا أخَّرتَ

وتقديمٍ لا على نيَّةِ التأخيرِ، ولكنْ على أن تنقلَ الشيءَ عن حُكمٍ إلى حكمٍ، وتجعل له باباً غيرَ بابه وإعراباً غيرَ إعرابه ، وذلك أن تجيءَ إلى اسمينِ يحتملُ كلُّ واحدٍ منهما أن يكونَ مبتدأً ويكونُ الآخرُ خبراً له ، فتقدمُ تارةً هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا"[٢].

وكل تقديم كان في نية التأخير لا اعتبار له كما قال صاحب الإنصاف[٣].

وللتقديم والتأخير أسباب كثيرة:

أحدها: أن يكون أصله التقديم ، ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم

---

(١) البرهان ١/ ٣١٠ .

(٢) دلائل الإعجاز/ ١٠٦،١٠٧،والخصائص٢/٣٨٢ .

(٣) أبو البركات الأنباري١/ ٥٠ .

الفاعل على المفعول، والمبتدأ على الخبر،وصاحب الحال عليها،نحو: جاء زيد راكبًا

والثاني: أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر:من الآية٢٨] فإنه لو أخر قوله: ﴿ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ فلا يفهم أنه منهم.

الثالث: أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب؛ فيقدم لمشاكلة الكلام ورعاية الفاصلة، كقوله:﴿ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[فصلت: من الآية٣٧]بتقديم ﴿إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ لمشاكلة رؤوس الآي، وكقوله تعالى:﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه:٦٧] فإنه لو أخر﴿ فِي نَفْسِهِ ﴾عن﴿ مُوسَى﴾ فات تناسب الفواصل؛ لأن قبله ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: من الآية٦٦] وبعده﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه: من الآية٦٨] "[1].

وللتقديم والتأخير صور هي:

١ــ تقديم وتأخير يختص بالجملة الاسمية .

٢ــ تقديم وتأخير يختص بالجملة الفعلية.

٣ــ تقديم وتأخير يختص بالمكملات .

٥- ما يختص بالفصل بين المتلازمين .

٦- تقديم وتأخير يترتب على عدم إفادة الواو العاطفة الترتيب .

---

(١) البرهان٣/ ٢٣٣، ٢٣٤ بتصرف يسير.

أولاً : ما يختص بالجملة الاسمية

وقد ورد من هذا الضرب مواضع هي :

١ـ الابتداء بالنكرة .

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، نحو: العلم نور ، فلايجوز الخروج عن ذلك الأصل؛ لذا حكم النحاة بعدم جواز الابتداء بالنكرة ، فقال ابن مالك :

" وَلا يَجُوزُ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ"

إلا إذا أفادت فائدة تسوغ هذا الخروج ،نحو قوله تعالى : ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[البقرة: من الآية٧].

وقد استثنوا من ذلك مواضع يسوغ فيها الابتداء بالنكرة أنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين موضعًا، وذكر بعضهم أنها ترجع كلها للخصوص والعموم[١]. **ومسوغات الابتداءلا تحصى؛ ولا ضابط لها كما قال الرضي**[٢].

ومن أجل مراعاة الفواصل خرج الأسلوب القرآني عن ذلك الأصل ، ولكنه خروج عن أصل جائز ليس هناك ما يمنعه، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[المرسلات:١٥] فالمبتدأ في الآية : ﴿وَيْلٌ﴾ وهي نكرة ليست موصوفة حتى يجوز الابتداء بها والخبر شبه جملة ؛ لذا كان يجب أن تتأخر، فيقال في غير القرآن: (للمكذبين ويل) كما قال ابن مالك : عند زيد نمرة.

ولكن الآيات التي في السورة الكريمة قامت على هذا الترتيب قبل الآية وبعدها، ومن أجل مراعاة الفاصلة قدم المبتدأ النكرة على الخبر شبه الجملة ، مراعاة للفواصل القرآنية.

---

(١) شرح قطر الندى /٢٠٤ .

(٢) شرح الكافية ١/٢٠٤ .

ومع خروج الآية عن الأصول النحوية إلا أن هناك ما يجوز ذلك، فالكلام محمول على معنى الدعاء فهو خبر لفظاً إنشاء معنى ، وما أشبه ذلك بقوله تعالى:﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي ﴾ [مريم:٤٧] وقوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين :١] فالابتداء بالنكرة حسن؛ لأنه في قوة الدعاء.

قال ابن جني:" فإن قلت: فقد حُكِي عن العرب:أمْتٌ في حَجَرٍ لا فِيك، وقولهم: شرٌّ أهَرَّ ذا ناب، وقولهم: سلام عليك، قال اللّه سبحانه وتعالى :﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي ﴾وقال:﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ونحو ذلك، والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدّمة .

قيل: أمّا قوله: سلام عليك،وويل له ،وأمْتٌ في حَجَرٍ لا فِيك ؛فإنه جاز لأنه ليس في المعنى خبرًا إنما هو دعاء ومسألة، أي: ليسلِّم الله عليك، وليُلزِمه الويلَ ، وليكنِ الأمت في الحجارة لا فيك"(١).

فالنكرة المقصود بها الدعاء يسوغ الابتداء بها لما فيها من معنى الفعل ؛لأن الدعاء معنى يختص بالأفعال؛والجملة الفعلية لا يشترط في فاعلها ألا يكون نكرة،وكذلك الجملة الاسمية الدعائية القائمة مقامها،فيجوز في المبتدأ أن يكون نكرة مرفوعة منونة إذا أريد بالجملة معنى الخبر؛لأن النكرة بإفادتها الدعاء دالة على معنى الفعل ،كما قال ابن هشام(٢).

وإن كان الأمر في هذه الآيات السابقة ليس فيه مراعاة للفواصل ، على خلاف آية المرسلات إلا أنه يجوز أن يكون مع مراعاة الفواصل أسباب أخرى تقتضي التقديم كما قال ابن الصائغ ، فمع أن القصد من ذلك

---

(١) الخصائص١/٣١٨ ، وينظر:الكتاب ١/٣٢٩ ، وابن يعيش١/ ٢٢٦،والأمثال في شرح الكافية للرضي/ ١٠٢٩ بحث منشور للمؤلف في مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق .

(٢) المغني/٦١٢، وينظر:الدر المصون ، ونتائج الفكر للسهيلي/ ٤١٢.

الدعاء، إلا أنه أضاف إلى ذلك مراعاة الفواصل التي أضافت إلى جمال المعنى جمال اللفظ .

٢- تقديم الخبر على المبتدأ

الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر،نحو: زيد قائم ؛ لذا قال الزركشي: " على النحوي بيان مراتب الكلام ، فإن العمدة قبل مرتبة الفضلة ، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر"(١)؛ فالحكم يلي المحكوم عليه في الوجود، ولكنه قد يخرج عن ذلك الأصل مراعاة للفواصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾[ق: من الآية٤٣] وقوله تعالى:﴿وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾[ق:من الآية٦] وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: من الآية٤].

فمن أجل مراعاة الفواصل القرآنية تقدم المبتدأ على الخبر في هذه الآيات وهو تقديم جائز ؛ لأن المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة ، ونحو ذلك يجوز فيه التقديم والتأخير، بل هو مستحسن عند سيبويه، فقال : "تقديم الخبر إذا كان ظرفاً مستحسن "(٢).

ومراده: أن الظرف إذا كان مستقراً يفتقر الكلام إليه عاد الكلام إليه لكونه خبراً، وكان الكلام الأصل فيه أن يقدم ، إلا أن ذلك الأصل قد يترك ويخرج عنه ؛ لكونه أهم أو أفاد الاختصاص كما في الآيات.

والتقديم هنا جائز؛ لأنه في نية التأخير؛ لأنك أقررته على حكمه ولم تخرجه عما كان عليه من كونه خبراً مرفوعاً "(٣).

---

(١) البرهان ١/ ٣١٠.

(٢) الكتاب ١/ ٥٥.

(٣) دلائل الإعجاز/ ١٠٦.

٣-تقديم خبر كان عليها وعلى اسمها

الأصل في ترتيب الجملة في نواسخ الأفعال أن يتقدم الفعل ، ثم الاسم، ثم الخبر؛ ولكن قد يُخرج عن هذا الترتيب لأجل مراعاة الفواصل، مع وجود مسوغ نحوي هو الذي أجاز هذا التقديم ،ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: من الآية٤٤]

و﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾[الرعد: من الآية٣٢]

فقدم خبر كان وهو [اسم الاستفهام] على كان واسمها ؛لأن اسم الاستفهام له الصدارة فيجب تقديمه على كان واسمها؛ فالخروج هنا واجب حسنه وجملة مراعاة الفواصل القرآنية قبل الآية وبعدها ، والذي يدل على تلك المراعاة أنه حذف ياء المتكلم أو الإضافة من آخر الاسم ' والأصل: نكيري ' وعقابي "[1].

٤- تقديم خبر كان ومتعلقه على اسمها

هذه المسألة تحمل قضيتين :

إحداهما: تقديم خبر كان على اسمها.

والأخرى: تقديم متعلق خبر كان على اسم كان وخبرها.

وكلتاهما خرجتا عن الأصول النحوية في ترتيب الجملة في باب كان وأخواتها ، ولكن الأمر يتعلق بجواز هاتين المسألتين أو عدمه .

أما تقديم خبر كان على اسمها فهو مما أجازه النحاة ما لم يمنع من التقديم مانع.

قال المرادي : " خبر هذه الأفعال ــ يقصد كان وأخواتها ــ أصله التأخير ، ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

---

(١) معترك الأقران ١/ ٢٧.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرِ أَجِزْ" (١).

ولكن تبقى القضية الأخرى، وهي تقديم متعلق خبر كان على اسمها وخبرها فإذا كان تقديم خبركان على اسمها جائزًا ما لم يمنع مانع من التقديم ، وذلك نحو: ﴿ وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الروم: من الآية٤٧] فإن تقديم المتعلق على الخبر مما يخالف الأصول النحوية والكلام الفصيح.

وقد جاء تقديم الخبر ومتعلقة على الاسم كالآية السابقة ، ولكن في قوله تعالى:﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤] فقد قدم الخبر﴿كُفُوا﴾ وقدم عليه متعلقة ﴿لَهُ﴾ وكلاهما تقدم على الاسم﴿ أَحَدٌ﴾ فـ﴿لَهُ﴾ متعلقة بـ﴿كُفُوا﴾ لما فيه من معنى الفعل وهو المماثلة ، ومعنى:﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾، أي: مثلاً له (٢).

و يرجع التقديم والتأخير في الآية إلى جانب المعنى؛إذ هو محط الفائدة، وإلى جانب اللفظ وذلك مراعاة للفواصل القرآنية، وهو ما أدركه الرضي، فقال : "وأما قوله تعالى :﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ فإنما قدم فيه ، لأنه معقد الفائدة ؛ إذ ليس الغرض نفي الكفء مطلقاً ، بل نفي الكفء له تعالى ، فقدم اهتماماً بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظاً " (٣).

ونحو هذا التوجيه الإعرابي يعترض عليه بأن تقديم الظرف إذا كان مستقراً بأن كان عامله مقدر مما استحسنه سيبويه ،أما إذا كان عامله ظاهراً فهو ظرف لغو لا يستحسن تقديمه؛ لأنه فضلة لا يُهتم به ، نحو قولك : كان زيدٌ جالساً عندك ، والظرف اللغو حقه أن يُؤخر عن كان واسمها وخبرها؛ لأنه فضلة يتم الكلام بدونه؛ وذلك هو الأصل في الكلام الفصيح.

---

(٢) شرح الألفية للمرادي ١/ ٤٩٤.

(١) حاشية الشيخ زاده ٤/ ٧١٢ .

(٢) شرح الكافية ٤/ ٢١٠، وينظر: والتحرير والتنوير ٣٠/ ٥٤٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٠/٥٦٢.

هذا ما أورده الزمخشري في كشافه،لذا ذهب مكي إلى إعراب ﴿لَهُ﴾ خبراً و﴿كُفُوا﴾حالاً من ﴿ أَحَدٌ﴾ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال وهو ما أقره وابن عطية ،وابن عادل ،وغيرهم [١].

وكلام سيبويه في الظرف متى يقدم على اسم كان ومتى يُؤخر هوالذي أغراهم بهذا التوجيه حيث خص سيبويه بالتقديم الظرف المستقر الواقع خبراً لكان أوالمبتدأ ،أما الظرف الملقى فهو فضلة لا يجوز تقديمه.

قال سيبويه : " ما كان فيها أحد خير منك ،وما كان أحد مثلك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ،إذا جعلت (فيه) مستقراً ، أي : خبراً للمبتدأ ولكان ولم تجعله على قولك : فيها زيد قائم ، أجريت الصفة على الاسم ، فإن جعلته على (فيها زيد قائم) نصباً ، فتقول : ماكان فيها أحد خيراً، وماكان أحدٌ خيراً منك فيها ، إلاأنك إذا أردت الإلغاء (أخرت) فكلما أخرت المُلغى كان أحسن وإذا أردت أن يكون مستقراً فكلما قدمته كان أحسن ، والتقديم والتأخير ، والإلغاء ، والاستقرار ، عربي ،حسن، جيد، كثير قال تعالى :﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾، " [٢].

فتمثيل سيبويه بالآية هو الذي أغرى مكي وغيره بهذا الإعراب ، وإنما أراد سيبويه أن الظرف التام ﴿لَهُ﴾ في الآية أجرى مجرى الفضلة ؛ فجعل الظرف القابل أن يكون خبراً كالظرف الناقص في كونه لم يستعمل خبراً .

ولا يشك من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد كلام من قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ بل لو تأخر﴿كُفُوا﴾ وارتفع على الصفة ،وجعل﴿لَهُ﴾ خبراً لم ينعقد منه كلام بل أنت ترى إن النفي لم يتسلط إلا

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن٢/٨٥٤،والبحر المحيط ٨/ ٥٣١، وحاشية زاده ٤/ ٧١٢

(٢) الكتاب١/٥٦،٥٥.

على الخبر الذي هو﴿كُفُوا﴾ و﴿لَهُ﴾ متعلق به ، والمعنى : ولم يكن له أحد مكافئه ،قاله أبو حيان [١].

وقد أورد السيرافي هذا الاعتراض على سيبويه فقال معلقاً على تمثيل سيبويه بالآية" قدم ﴿لَهُ﴾ وجعل الخبر﴿كُفُوا﴾ والاسم ﴿أَحَدٌ﴾ ولم يكن ﴿لَهُ﴾ مستقراً،وقد قدمه .

قيل له : قوله تعالى: ﴿لَهُ﴾ وإن لم يكن خبراً يتم المعنى ؛ فإن سقوطها يبطل معنى الكلام؛فلماحتيج إلى ذكر﴿لَهُ﴾ صار بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه ، وإن لم يكن خبراً ولم يكن بمنزلة قوله: (ما كان فيها أحد خير منك) لأنك لو حذفت كان كلاماً صحيحاً" [٢].

ولعلك تلاحظ التقاء قولي السيرافي وأبي حيان في أنه تشبيه ما لا يجوز بما يجوز بعلة جامعة هي أن كلا منهما لا تتم الفائدة إلا به ، فلا يجوز حذفه فالظرف المستقر لا يجوز حذفه لأنه عمدة في الكلام ومحط الفائدة ، والظرف اللغو هنا ظرف تام لا يكتمل المعنى بدونه ؛ ولذلك قال الرضي بعدما ساق كلام سيبويه :"وأما قوله تعالى :﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ فإنما قدم فيه ، لأنه معقد الفائدة ؛ إذ ليس الغرض نفي الكفء مطلقاً ، بل نفي الكفء له تعالى ، فقدم اهتماماً بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظاً " [٣].

فقدم الظرف اللغو على الخبر لأمرين:

أحدهما معنوي وهو الاهتمام.

والآخر لفظي ،وهومراعاة الفواصل القرآنية، لذا كان الخروج عن الأصل.

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٥٣١ بتصرف،واللباب ٢٠/٥٦٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣.

(٣) شرح الكافية ٤/ ٢١٠، و ينظر: الكتاب ١/٥٦،٥٥.

وقد أوضح ذلك الشيخ زاده فقال:"الظرف اللغو وإن كان الأصل فيه أن يؤخر إلا أن هذا الأصل قد يترك إذا عرض للظرف اللغومما يجعله مهماً بالنسبة إلى عامله ، فيقدم عليه لكونه أهم بالنسبة إليه ، كما يقدم المفعول على الفاعل إذا عرض له ما يجعله مهماً بالنسبة إلى الفاعل " (١).

ولقوة تأخير الظرف اللغو في نفوس أهل الجفاء من العرب الذين يجهلون ما في القرآن جعلهم يقولون : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ قال سيبويه : وأهل الجفاء من العرب يقولون : :﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ " (٢).

قال السيرافي : " يعني الإعراب الذين لايدرون كيف هومكتوب في المصحف لقوة التأخير في أنفسهم إذ لم يكن حفظ " (٣).

وعليه فتقديم ﴿كُفُوا﴾ على ﴿ أَحَدٌ﴾ ليس ممتنعاً في القياس أو السماع بل هو جائز عند جمهور النحاة وهو تقديم على نية التأخير عند عبد القاهر.

وخلاصة القول:أن الظرف اللغو لا يجوز تقديمه على خبر كان واسمها هذا هو الأصل، وقد يخرج عن الأصل إذا كان اللغو محط الفائدة فلا يجوز حذفه كذلك ، مراعاة للفاصل فأشبه بذلك الظرف المستقر،من باب تشبيه ما لا يجوز بما يجوز

٥- تقديم متعلق خبر" إن" عليه

قد يقدم متعلق خبر إن على اسمها مراعاة للفاصلة،وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات٦:٨] فقدم متعلق الخبر﴿لِرَبِّه﴾ و﴿ لِحُبِّ الْخَيْرِ﴾ على

---

(١) حاشية الشيخ زاده ٤/ ٧١٢.

(٢) الكتاب١/٥٥،٥٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣.

الخبر : ﴿لَكَنُودٌ﴾ لَشَدِيدٌ ﴾ مراعاة للفواصل ، التي بنيت على حرف الدال .

قال السمين الحلبي :" قدم متعلق الخبر للفواصل ، قال الفراء : أصل نظم الآية أن يقال : ،إنه لشديد الحب للخير ، فلما قدم (الحب) قال (لشديد) وحذف من آخره ذكر (الحب) ، لأنه قد جرى ذكره، ولرؤوس الآي " (١).

ولا يختلف الكلام هنا عن الكلام السابق في تقديم متعلقه خبر كان ، إلا أن الفارق هنا أن المتعلق تقدم على الخبر فقط ، وهذا من باب تقديم المعمول على العامل،وهذا مخالف للأصل في الترتيب الذي يقتضي تأخير المتعلق على الخبر ولكن لأن المراد بيان جحد الانسان لربه ، وشدة حبه للخير ، قدم المتعلق فأصبح الظرف لازم الفائدة وأضاف بتقديمه إفادة في المعنى أضف إلى ذلك الإفادة اللفظية من التقديم والتاخير وهومراعاة الفواصل القرآنية .

ثانيًا: ما يختص بالجملية الفعلية.

عرف النحاة نظاماً خاصاً في ترتيب الجملة الفعلية، تبدأ بالفعل، فالفاعل، فالمفعول، ومنعوا مخالفة هذا الأصل،إلا في مواضع معينه حددوها في كتبهم معتمدين على استقراء نصوص اللغة شعراً ونثراً، فيجب مراعاة هذا الأصول في الترتيب، قال ابن جني" ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم ، والمفعول رتبته التأخير، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هوأولى به ، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التقدم ، فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه ورست به قدمه " (٢).

---

(١) الدر المصون١١/ ٩٠،ومعاني القرآن للفراء٣/ ٢٨٥، ٢٨٦ ،والبحر المحيط ٨/ ٥٠٢.

(٢) الخصائص ١/ ٢٩٥،٢٩٤.

وقد يقدم المفعول على الفاعل، أو على الفعل والفاعل مراعاة للفواصل القرآنية، ومن ذلك:

١- تقديم المفعول به على الفاعل:

الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول فمتى تأخر الفاعل عن المفعول كان ذلك مخالفاً للأصل إلا أن هذا التقديم قد يكون واجباً، نحو: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم:٥] فالمفعول هنا ضميرمتصل، والفاعل اسم ظاهر؛ لذا وجب تقدم المفعول على الفاعل.

فإذا لم يكن هناك ما يمنع تقديمه كخشية اللبس فلا يفهم المعنى المراد ، نحو:ضرب موسى عيسى، فيجوز تقديم المفعول على الفاعل،وتأخير المفعول عن الفاعل، لأن التقديم عند ذلك يكون على نية التأخير كما قال عبد القاهر[١].

ويصاحب هذا التقديم أغراضًا معنوية كالاهتمام أو الاختصاص ، وغرضًا لفظيا كمراعاة الفواصل، وقد يجتمعا معاً، كما في قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [القمر:٤١]فالسورة بنيت فواصل الآيات فيها على حرف الراء، فلذلك قدم المفعول على الفاعل مراعاة للفواصل القرآنية [٢] .

وجعل منه الزركشي قوله تعالى:﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طـــه:٦٧]

فقال: تأخير ما أصله التقديم؛لأن أصل الكلام أن يتصل الفعل بفاعله ويؤخر المفعول، لكن أخر الفاعل، وهو﴿ مُوسَى﴾رعاية للفواصل.

---

(١) دلائل الإعجاز/ ١٠٦،١٠٧ ، والإنصاف ١/٥٠.

(٢) ينظر: البرهان١/٦٣، والإتقان٢/٢٧٥.

قلت: لتأخيره حكمة أخرى، وهي أن النفس تتشوق لفاعل﴿فَأَوْجَسَ﴾ فإذا جاء بعد أن أخر وقع بموقع [١] ، وإن كان ابن الأنباري ،والسيوطي، وغيرهما يرون أن هاهنا تقديم الخبر على ما يفسره [٢] .

٢-تقديم المفعول على الفعل

الأصل في العامل أن يتقدم على المعمول ، وقد يعرض خلاف هذا الأصل ، فيتقدم المفعول على فعله ، وقد يكون لهذا التقديم ما يجوزه فليس هناك شيء يقدمونه إلا وهم به أعنى،كما قال سيبويه [٣].

قال ابن جني : ينبغي أن يعلم ما أذكره هنا ، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة ، وبعد الفاعل كـ(ضرب زيدٌ عمرًا) فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل ، فقالوا : ضرب عمراً زيدٌ ، فإذا زادت عنايتهم به قدموه على الفعل، فقالوا :عمراً ضرب زيد ، فإذا تظاهرت عنايتهم به عقدوه على أنه رب الجملة وتجاوزوا به كونه فضلة؛ فقالوا: عمروضربه زيد ، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة" [٤] وهذا شرح لكلام سيبويه السابق.

وقد يقدم المفعول على فعله وجوباً في مواضع منها:

١ـ إذا كان المفعول معمولا لما بعد الفاء الواقعة في جواب (أما) حيث لا مفعول للفعل ؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى٩ :١٠] ومع وجوب تقديم المفعول هنا لما سبق

---

(١) البرهان ١/٦٢، وروح المعاني ١٦/٥٣٩.

(٢) ينظر: الكتاب١/٢٨٠، ١/٢٠٣، والمقتضب٤/١٠٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧١ وشرح ابن عقيل٢/٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٩.

(١) الكتاب ١/ ٣٤.

(٤) المحتسب ١/٦٥ ، وينظر: الكتاب ١/ ٣٤.

إلا أن مراعاة الفواصل القرآنية التي بنيت السورة على حرف الراء جاء منسجماً مع القاعدة ، ولم يخرج عن القياس النحوي؛ لأنه تقديم يقبله القياس، كما قال ابن جني : " التقديم والتأخير على ضربين :

أحدهما : ما يقبله القياس

والآخر ما يسهله الاضطرار

فالأول : كتقديم المفعول على الفاعل ، وعلى الفعل الناصب له ، كـ (ضرب زيدًا عمرًا ، وزيدًا ضرب عمرًا)" [١] .

وإن كان الأمر لا يتضح كثيراً ؛ لأن الفاصلة التي بنيت على حرف الراء لم تتضح إلا في هاتين ، وربما تتضح أكثر في قوله تعالى:﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[المدثر:٥] فقدم المفعول في هذه الآيات مراعاة للفواصل ، والقياس هنا لاينكر لأن المفعول معمول للفعل الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر (قم) الذي يشبه الشرط الذي (أما) بمعناها فهي بمعنى: مهما يكن من شيء أو في جواب (أما) مقدرة

ومن المواضع التي يتقدم فيها المفعول على الفعل والفاعل مراعاة للفواصل قوله تعالى :﴿أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[سبأ: من الآية٤٠]

وقوله تعالى:﴿ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[النحل: من الآية١١٤] فقدم﴿ إِيَّاهُ ﴾على ﴿تَعْبُدُونَ﴾ لمشاكلة رؤوس الآى[٢] ، وقوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] .

وتقديم المفعول هنا يراعي الجانبين اللفظي وهو مراعاة الفواصل،

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٨٤.

(٢) البرهان ٣/ ٢٧٥.

والجانب المعنوي وهو إرادة التخصيص والاهتمام،ولا يخالف القاعدة النحوية التي توجب تقدمه،إذ لو تأخر المفعول هنا وهو ضمير منفصل لوجب اتصاله.

وقد يقدم المفعول مراعاة للفاصلة ، على سبيل الجواز ، إذ ليس هناك ما يوجب تقدمه أويمنع تقدمه ، بل الأمر على الجواز،نحوقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى﴾ [النجم:٥٣] فقدم المفعول على الفعل جوازاً ؛ إذ ليس هناك ما يمنع، وقد جاء بالأمرين في قوله تعالى: ﴿فَرِيقاً تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقاً﴾ [الأحزاب: من الآية ٢٦]، إنما التقديم هنا قصد به الاهتمام وأضاف إلى جمال المعنى جمال اللفظ لمراعاة الفواصل كما أنه لم يخالف القاعدة النحوية .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة:٣١]، فقدم المفعول وليس هناك ما يمنع تقدمه نحوياً مراعاة للفاصلة القرآنية ؛ إذ لو أخر المفعول لفات الجمال في هذا النظم ، فقدمه مراعاة للفواصل ورؤوس الآي .

وذهب الزمخشري أن التقديم أراد به الحصر، ويرى النسفي أن ﴿الْجَحِيمَ﴾ منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده . ويرى العلوي أن ﴿الْجَحِيمَ﴾ إنما قدم لمشاكلة رؤوس الآي ، ومراعاة حسن النظم ، وهو أولى مما ذهب إليه النسفي لعدم الحاجة إلى التقدير ، ولا يمنع من إفادة الحصر، إذ الحصر في جانب المعنى ، ومراعاة الفواصل في جانب اللفظ [1]

٣- تقديم المفعول في صورة الاشتغال

يذكر ابن جني أن درجات تقديم المفعول إذا قصد الاهتمام به تتدرج

---

(١) ينظر: الكشاف٤/٦٠٤،البحر المحيط٨/٣١٩(تح المشايخ)،والنسفي٤/٢٧٦،.

من تقديمه على الفاعل ، ثم تقديمه على الفعل والفاعل ، وربما زادوا في العنايه به فجاءوا به على صورة تنافي كونه فضلة الأصل فيه التأخير ، فجعله عمدة رب الجملة وصاحبها فيقول : "فإذا زادت عنايتهم به قدموه على الفعل، فقالوا :عمرًا رب زيد ، فإذا تظاهرت عنايتهم به عقدوه على أنه رب الجملة وتجاوزوا به كونه فضلة؛ فقالوا: عمروضربه زيد ، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة" (١).

ولاشك أن هذا التقديم الغرض منه معنوي وهو الاهتمام ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [يّس: من الآية٣٩] فـ﴿القمر﴾: منصوب على الاشتغال ،والأصل في ذلك في غير القرآن: قدرنا القمر منازل ، ثم قدم المفعول على الفعل واشتغل الفعل بضميره ونصب المفعول بفعل محذوف يفسره ما بعده، وقد جاء ذلك مراعاة للفواصل القرآنية في قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾ [النازعات٣٠ :٣٢] فـ﴿وَالْأَرْضَ﴾ و﴿الْجِبَالَ ﴾ منصوبان بفعل محذوف يفسره ما بعده .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿أَإِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات :٨٦] ، فقدم المفعول لأجله ﴿أَإِفْكاً﴾ والمفعول﴿آلِهَةً﴾ قال السمين الحلبي : " ﴿أَإِفْكاً﴾ مفعول من أجله ، و﴿آلِهَةً﴾ مفعول به ، وقدمت معمولات الفعل اهتماما بها ، وحسنه كون العامل رأس فاصلة ، وقدم المفعول من أجله على المفعول به اهتماما به لأنه مكافح لهم لأنهم على إفك وباطل"(٢) .

٤- تقديم متعلق الفعل عليه

---

(١) المحتسب ١/٦٥ ، وينظر: الكتاب ١/ ٣٤.

(٢) الدر المصون ٩/ ٣١٩

الأصل في الفضلات أن تتأخر إذا كانت لغواً هذا مذهب سيبويه وغيره كما سبق أن تحدثنا عن ذلك في تقديم متعلق خبر كان ، ولكنه قد يخرج عن ذلك الأصل مراعاة للفواصل القرآنية، ومن ذلك قوله تعالى :﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[البقرة: من الآية٣] قال الزركشي:" أخر الفعل عن المفعول فيها وقدمه فيما قبلها في قوله تعالى : ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾[البقرة: من الآية٣] لتوافق رؤوس الآي : قاله أبو البقاء وهو أجود من قول الزمخشري : قدم للاختصاص"(١) ، فرتبة الجار والمجرور عند النحاة التأخير ، فإذا قدم قدر المعنى على تأخيره ، إذ حق الظروف أن تكون في أخر الكلام وتقديمها مجاز ، كما قال النحاس(٢) .

ويقصد النحاس بقوله : مجاز: أن تقدمه حينئذ مخالف للأصل؛ لأنه حق حروف الخفض وما معها أن تكون مؤخرة(٣) .

ومن تقديم المعمول على العامل الذي يعمل عمل الفعل قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾[الأعراف:من الآية٧٥] قال السمين :" ﴿ بِمَا أُرْسِلَ﴾ متعلق بـ ﴿مُؤْمِنُونَ﴾ قدم للاختصاص، والاهتمام، والفاصلة"(٤).

ثالثا: تقديم وتأخير يختص بالمكملات

١- **تقديم الحال على صاحبها .**

الأصل في صاحب الحال أن يتقدم على الحال، وقد لا يراعى ذلك الأصل وتتقدم الحال على صاحبها ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم:١٨]على أن﴿ الْكُبْرَى ﴾ مفعول ﴿ رَأَى﴾ و ﴿ مِنْ

---

(١) ينظر: البرهان ١/ ٦٣ ، وينظر: التبيان١٣/١ ،وحاشية الشيخ زاده ١/ ٩٤

(٢) إعراب القرآن٣/ ٣٨٨، ٣٨٩

(٣) إعراب القرآن ٣/ ٤٢٤

(٤) الدر المصون ٥/ ٣٦٥.

آيَاتِ رَبِّه ﴾ حال من المفعول ، قدمت عليه ، وحذف موصوف﴿ الْكُبْرَى ﴾ والتقدير : لقد رأى الآيات الكبرى من آيات ربه " [١] . قال الألوسي:" ﴿ الْكُبْرَى﴾ هو المفعول الثاني لنريك ، ومن آياتنا متعلق بمحذوف حال منه وتقديم الحال مع أن صاحبها معرفة لمراعاة الفواصل"[٢].

وهناك وجه آخر:أن ﴿ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ ﴾ هو مفعول الرؤية ، و﴿ الْكُبْرَى ﴾ صفة لآيات ربه ،وهذا الجمع يجوز وصفه بوصف المؤنثة الواحدة ، وحسنه هنا كونه فاصلة ، وقد تقدم مثله كقوله:﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى ﴾ [طه/٢٣] "[٣] وجوز كلا الإعرابين الحوفي ، وابن عطية ، وأبو البقاء ، وغيرهم [٤] .

٢- تقديم النعت على المنعوت .

والأصل أن يتقدم المنعوت على النعت،لأن الوصف يتأخر عن الموصوف ، كما أن الحكم يتأخر عن المحكوم ، وقد خولف ذلك الأصل مراعاة للفواصل القرآنية، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى:٥]، أي:أحوى غثاء : أي:أخضر يميل إلى السواد، والموجب لتأخير﴿ أَحْوَى﴾ رعاية للفواصل " [٥]. وإلى مخالفة ذلك الأصل أشار ابن عصفور بقوله : " لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع منه وهو قليل " [٦] .

---

(١) حاشية الشيخ زاده ٤ / ٤١١ ، والدر المصون ١٠ / ٩١.

(٢) روح المعاني ١٦ / ٤٩٤ .

(٣) الدر المصون ١٠ / ٢٣.

(٤) روح المعاني ١٦ / ٤٩٥.

(٥) البرهان ٣ / ٢٨٠ ، والإتقان ٣ / ٣٤.

(٦) شرح الجمل ٢١٨/١ ،وينظر :الأصول ٢٢٥/٢ ،والخصائص ٢٨٥/٢.

ويرى آخرون أن ﴿أَحْوَى﴾ حال من المرعى ، وأخر أيضا لمراعاة الفواصل القرآنية ،وهذا ما ذهب إليه الفراء ، والزجاج ،وابن خالويه واختاره ابن هشام ، قال الفراء : " إذا صار النبت يبسًا فهو غثاء ، والأحوى : الذي قد اسود عن العتق،ويكون أيضا:أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء،فيكون مؤخرا معناه التقديم.

وقال الزجاج"﴿ أَحْوَى﴾ :في موضع نصب حال من المرعى"،وقال ابن خالويه: " فجعله ﴿ غُثَاءً أَحْوَى﴾ أي جعل الله المرعى أحوى ، فمعناه تقديم وتأخير " (١)

واختاره ابن هشام معترضا على من ذهب إلى أنها صفة ، فقال : " وهذا ليس بصحيح على الإطلاق بل هو صحيح إذا فسر الأحوى بالسواد من الجفاف واليبس ، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة فكثرة الرعي ، كم فسر ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن:٦٤]، فجعله صفة لـ ﴿ غُثَاءً﴾، كجعل ﴿قَيِّماً﴾ [الكهف: من الآية٢] صفة لـ ﴿عِوَجَا﴾ [الكهف: من الآية١] وإنما الواجب أن يكون حالا من المرعى ، وأخر لتناسب الفواصل " (٢) .

وعلل ابن الشجري لجواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه وامتناعه في بقية التوابع بأن المعطوف مغاير للمعطوف عليه،بخلاف الصفة والموصوف والمؤكد والتوكيد،والبدل إما أن يكون هو المبدل منه أو بعض،أو شيئا ملابسًا له" (٣) .

وإلى القولين أشار أبو حيان في تفسيره قائلا: " والظاهر أن ﴿أَحْوَى﴾ صفة لـ ﴿ غُثَاءً﴾، قال ابن عباس : فجعله ﴿ غُثَاءً أَحْوَى﴾ أي :

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه٥/٣١٥،إعراب ثلاثين سورة / ٥٦.

(٢) المغني٢/٥٣٥ ،وينظر: الكشاف٤/٢٠٤،والبحر المحيط٨/٤٥٨.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦.

أسود لأن الغثاء إذا قدم وأصابته الأمطار اسود وتعفن فصار أحوى .

وقيل : ﴿أَحْوَى﴾ حال من المرعى أي : أحوى المرعى أحوى أي : للسواد من شدة خضرته ونضارته لكثرة ريِّه ،وحسن تأخير ﴿أَحْوَى﴾ لأجل الفواصل "[1] .

فتأخير الحال إنما هولأجل مراعاة الفاصلة وفصل بين الحال وصاحبها ، وليس فيه تقديم الحال على صاحبها كم سبق . وهذا هوالأولى ، لأن تقديم النعت على صاحبها لا يجوز كما قال ابن عصفور : " والصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أن تزال عن الوصفية إلى غيرها من الأحكام كما قال عبد القاهر [2] .

٣- **تقديم بعض النعوت على بعض .**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج١٤:١٥]

قال ابن خالويه : " الحجة لمن قرأها بالخفض أنه جعلها وصفا للعرش ، ومعنى المجيد :الرفيع،دليله قوله تعالى:﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾[غافر: من الآية١٥]

والحجة لمن قرأها بالرفع أنه جعلها نعتا لله عز وجل مردودًا على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾ المجيد ذو العرش ، فأخره ليوافق رؤوس الآي ، ودليله قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾[هود: من الآية٧٣]"[3].

---

(١) البحر المحيط ٨ / ٥٣ .

(٢) أسرار البلاغة /٥(قراءة وتعليق أ/محمود محمد شاكر،ط مطبعة المدني ط أولى ١٤١٢هـ)

(٣) الحجة/٣٦٧، ٣٦٨،وينظر:معاني القراءات ٣/ ١٣٦، والحجة لأبي علي ٦/ ٣٩٣، ٣٩٥.

ولا يمتنع تقديم بعض الموصوفات على بعض إذا كانت لموصوف واحد ، كما أن تعدد الأوصاف جائز كما أن تعدد الأخبار جائز .

٤- **تقديم النعت الجملة على النعت المفرد .**

الأصل إذا اجتمع النعت المفرد والنعت الجملة أن يتقدم النعت المفرد على النعت الجملة.قال أبو حيان: " إذا اجتمعت صفات: مفرد، وظرف،أومجرور،وجملة ، فالأولى[الأصل] البداءة بالمفرد،ثم بالظرف ،ثم المجرور، ثم بالجملة ، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [غافر:من الآية٢٨] [(١)] فإذا قدم النعت الجملة على النعت المفرد كان ذلك مخالفًا للأصل، وربما كانت تلك المخالفة لمراعاة الفواصل القرآنية، نحو قوله تعالى:﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾[الإسراء: من الآية١٣] وهذا ما نقله السيوطي عن ابن الضائع على هذا ، فـ﴿ كِتَابًا﴾ :مفعول ، وجملة ﴿يَلْقَاهُ ﴾:صفة،و﴿مَنْشُورًا﴾ صفة لـ ﴿ كِتَابًا ﴾أخرى مفردة قدمت على الصفة الجملة ، وهذا الإعراب أجازه الزمخشري ، وأبو البقاء ،وأبو حيان [(٢)] .

وهذا الخروج ليس ممتنعًا بل جائزًا ، فقال أبوحيان : " ويجوز تقديم الجملة على المفرد ، نحو﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: من الآية٩٢] و﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ ﴾ [المائدة: من الآية٥٤] [(٣)] ، وعليه فليس ذلك بممتنع، أو مخصوص بالضرورة أو نادر،أو قليل في الكلام ، فقول من قال بذلك ليس بشيء لأنه كثير موجود في كلام العرب،

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٩.

(٢) ينظر: الكشاف٢/٤٤١،والبحر المحيط٦/١٥، والتبيان٢/٨٩، والدر المصون ٧/٣٢٣.

(٣) الارتشاف ٤ / ١٩٢٩

كما قال أبو حيان[١].

وقد يعترض على ذلك الإعراب "بأن فيه نظر من حيث تقديم الصفة غير الصريحة على الصريحة " [٢]. ويرد عليه بأن فيه فضل تشويق، فليس الاعتراض في محله. وذهب بعضهم إلى أن ﴿مَنْشُوراً﴾ حال من الضمير في﴿يَلْقَاهُ ﴾ [٣]. وعليه فليس ثمت تقديم وتأخير بل جاء الكلام على أصل وضعه

٥-تقديم الضمير على ما يفسره .

الأصل ألا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً ، ولكنه قد يخرج عن ذلك الأصل؛ ويعود على متأخر لفظا ورتبة؛ وذلك إذا كان الضمير مبهمًا محتاجًا إلى تفسير؛ وهذا في مواضع ذكرها ابن هشام ، نذكر منها :

أن يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كـ(ضربَ غلامُه زيدًا) فقد أجازه الأخفش، وأبو الفتح، وغيرهما لكثرة ما ورد من ذلك من الشواهد الشعرية.

والجمهور يجيزون في ذلك تقديم المفعول نحو:﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة: من الآية١٢٤] حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[٤].

وهذا يعني أن تقديم الضمير على مفسره المتأخر في اللفظ دون الرتبة جائز، نحو: في داره زيدٌ ؛ لأن الهاء عادت على (زيد) المتأخر لفظًا؛لأنه مبتدأ ورتبته التقديم ؛ولذلك قال الزركشي : " إذا اتصل الضمير بما مرتبته

---

(١) البحر المحيط ٤ / ١٩٢٩

(٢) الدرر ٧ /٣٢٣.

(٣) المرجع السابق ، والزجاج ٣ / ٢٣١، والتبيان٢/٨٩ .

(٤) ينظر: المغني/٦٤٠ .

التقديم ، وهو يعود على ما مرتبته التأخير ، فلا يجوز أن يتقدم؛ لأنه يكون متقدما لفظًا ورتبةً .

وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير، وهو يعود على ما مرتبته التقديم،فلا يجوز أن يتقدم ؛لأنه يكون متقدمًا لفظًا متأخرًا رتبةً ، فعلى هذا يجوز(في داره زيدٌ)لاتصال الضمير بالخبر ومرتبته التأخير، ولا يجوز(صاحبُها في الدار) لاتصال الضمير بالمبتدأ ومرتبته التقديم " [١].

وقد يتقدم الضمير على ما يفسره مراعاة للفواصل القرآنية، نحو: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طـــه:٦٧] فقدم الجار والمجرور والمفعول ﴿ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾ على الفاعل﴿مُوسَى﴾ فعاد الضمير على متأخر لفظًا لا رتبة مخالفًا للأصل - وإن كان جائزًا - لأن الفاعل مقدمٌ رتبةً متأخرٌ لفظًا [٢]، والأصل فيه التقديم ، فهو تقديم جائز مستساغ ،ولا اعتبار بالتقديم والتأخير عند حفظ الرتبة ، كما ذهب ابن الأنباري وعبد القاهر، **ويجيزه القياس والسماع كما قال ابن جني**[٣] .

قال ابن الأنباري : " والهاء في﴿نَفْسِهِ﴾ تعود إلى ﴿مُوسَى﴾ وإن كان مؤخرًا في اللفظ عن الضمير ، إلا أنه لما كان ﴿مُوسَى﴾في تقدير التقديم ،والضمير في تقدير التأخير كان ذلك جائزًا " [٤] .

٦-تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعله .

الأصل في ترتيب الجملة الشرطية أن تتقدم أداة الشرط ويليها فعل الشرط ، ثم جواب الشرط ، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾ [الأنفال:

---

(١) البرهان ١ / ٣١٠

(٢) ينظر: الإتقان ١ / ٥٠٦

(٣) الإنصاف١/ ٥٠، ودلائل الإعجاز/ ١٠٦،١٠٧،والخصائص٢/٣٨٢ .

(٤) ينظر:البيان في غريب القرآن ٢ /٤٣٠، والإنصاف ١ / ١٦٤،والضرائر/ ٢٠٨ ، ٢٠٩.

من الآية١٩] ، وذكر ابن الأنباري أن الأصل في الجزاء أن يكون بعد مرتبة الشرط [١] ، وقد يخالف ذلك الأصل فيتقدم ما حقه التأخير مراعاة للفاصلة القرآنية ، نحو قوله تعالى :﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى:٩] .

قال ابن خالويه : " فإن قيل لك أين جواب الشرط ؟ فقل : معنى الآية التقديم والتأخير: إن نفعت الذكرى فذكر، وإنما أخر لرؤوس الآي"[٢].

رابعًا: ما يختص بالفصل بين المتلازمين

الأصل عدم الفصل بين الأشياء المتلازمة ،كالنعت والمنعوت ، والمعطوف المعطوف عليه ، والبدل والمبدل منه ، والتوكيد والمؤكد ، والصلة والموصول ، وغير ذلك من الأشياء المتضامة التي هي كالشيء الواحد .

إلا أنه قد يخرج عن ذلك الأصل مراعاة للفواصل القرآنية ، فيفصل بين التابع والمتبوع ، وجاء من ذلك صورتين :

إحداهما: الفصل بين النعت والمنعوت .

الأخرى: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

أولا : الفصل بين النعت والمنعوت .

الأصل في النعت والمنعوت أن يتتابعا ولا يفصل بينهما فاصل ، لأنهما كالشيء الواحد. قال الأبذي:" ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف؛لأنهما كالشيء الواحد "[٣].

وقد يخرج عن ذلك الأصل مراعاة للفواصل القرآنية،نحوقوله تعالى:

---

(١) الإنصاف ٢/٧١ ، ٧٨.

(٢) إعراب ثلاثين سورة / ٥٩ .

(٣) المرجع السابق

﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى﴾ [طـــه: من الآية٥٣] فأجاز الأخفش وغيره أن يكون المعنى على التقديم والتأخير، فقال :"يريد: أزواجا شتى من نبات أوْ يكونُ النباتُ هو شتى. كلٌّ ذلك مستقيم. " (١).

يقصد: أن ﴿شَتَّى﴾ يجوز أن تكون صفة لأزواج أو للنبات،فإن كانت لـــ﴿نَبَاتٍ﴾ فلا شيء فيها. أما إذا كانت لـــ(أزواج) فيكون فيها تأخير الصفة وتقديم معمولها الجار والمجرور عليها بالفصل بينها وبين الموصوف ، فتقدم معمول الصفة عليها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾[ق: من الآية٤٤] (٢).

وجعل أبو حيان هذا الفصل مراعاة للفواصل القرآنية ، وذلك إن كان ﴿شَتَّى﴾ صفة لـــ ﴿أَزْوَاجاً﴾ وهو ما نقله السيوطي عن ابن الضائع أيضًا (٣).

وبملاحظة الآيتين : نجد أن الفصل فيهما كان بواسطة الجار والمجرور وهو متعلق معمول الصفة ،فالفاصل ليس أجنبيا حتى يمتنع الفصل.

قال ابن عصفور : " فإن كان الفصل بينهما – أي الصفة والموصوف – بمعمول أحدهما جاز في الكلام والشعر، نحو: قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾التقدير : ذلك حشر يسير علينا، ففصل بين ﴿حَشْرٌ﴾ وصفته بـــ ﴿عَلَيْنَا﴾ لأنه معمول الصفة " (٤).

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٤٠٧

(٢) الارتشاف / ١٩٣٥

(٣) ينظر البحر المحيط ٦ / ٢٤٢ ، والإتقان٣/٣٠١،٣٠٠.

(٤) ضرائر الشعر/ ٢٠٥

ثانيا : الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

الأصل أن يتبع المعطوف المعطوف عليه ولا يفصل بينهما فاصل ، إلا أن ذلك الأصل قد يخرج عنه مراعاة للفواصل القرآنية ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُسَمّىً﴾ [طـــه:١٢٩] (١).

فإن قوله: ﴿أَجَلٌ مُسَمّىً ﴾ معطوف على ﴿كَلِمَةٌ﴾ ولهذا رفع،والمعنى: ﴿وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ في التأخير﴿ وَأَجَلٌ مُسَمّىً﴾ لكان العذاب لزامـــا ، لكنـــه قدم وأخر لتشتبك رؤوس الآي (٢) .

وهو ما أقره الفراء في معانيه فقال : " ﴿وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً﴾ فقدم وأخر ؛فصل بين المعطوف عليه ﴿كَلِمَةٌ﴾ والمعطوف (أجل) بجواب المعطوف عليه ﴿لَكَانَ لِزَاماً﴾ فأعاد الترتيب لفهم المعنى ، وقدم وأخر لمراعاة الجانب اللفظي ، وهومراعاة الفواصل في الآية " (٣)

وقال الباقولي : " التقدير : ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان العذاب لازما؛ فأخر المعطوف ، وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـــ (كان) واسمها وخبرها " (٤) .

وجعل ابن عصفور الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه من الضرائر ، (٥) .

---

(١) الإتقان ٣/ ٣٠٠.

(٢) ينظر: البرهـــان ٦٣/١ ،وتأويـــل مشـــكل القـــرآن / ٢٠٩ ، والطبـــري ١٦ / ١٦٧ ، والبيضاوي ، وحاشية الشيخ زاده عليه ٣ / ٣٣٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٤٢

(٣) معاني القرآن٢ / ١٩٥

(٤) كشف المشكلات ٢ / ٨٥٤

(٥) ينظر: الضرائر / ٢٠٥

وكيف يكون ضرورة وفي القرآن مثله ؟ [١] .

خامسًا: تقديم وتأخير يترتب عليه عدم إفادة الواو العاطفة الترتيب

هذه القضية قد لا تكون واضحة إلا بقليل من التأمل، وإلا خرجت من إطارها النحوي إلى إطار بلاغي نحاول جاهدين الابتعاد عنه وتخليص القول إلى المسائل النحوية أو الصرفية ، فقد ذكر كثير من المفسرين، والبلاغيين، والسيوطي نقلاً عن ابن الضائع أن من مراعاة الفواصل :

١ – تقديم ما هو متأخر في الزمان .

نحو قوله:﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾[النجم:٢٥] ،وقوله تعالى :﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾[النازعات:٢٥] فلولا مراعاة الفواصل ، لقدمت ﴿الْأُولَى ﴾ في تعالى :﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾[القصص: من الآية٧٠] [٢] ،وذلك جائز لعدم إفادة الواو الترتيب.

٢ – تقديم الفاضل على المفضول

نحو قوله تعالى :﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾[طه: من الآية٧٠] ، قال البيضاوي : " قدم هارون لكبر سنه ، أو لروي الآية " قال الشيخ زاده معلقًا : " والروي آخر الحروف من الفواصل "[٣] .

ويرى أبوحيان أن تقديم هارون وتأخير موسى، إنما هومراعاة للفواصل القرآنية، وهذا جائز لأن الواولا تقتضي الترتيب، لأنه لا فرق بين أن تقول: قام زيد وعمرو، وقام عمرو وزيد ، إذ الواو لا تقتضي الترتيب[٤] .

---

(١) يراجع :الخصائص ٢ / ٣٩٦ ، والمحتسب ٢ / ٢٥٠

(٢) ينظر: الإتقان ٣ / ٢٩٦.

(٣) حاشية الشيخ زاده على البيضاوي ٣ / ٣٢٥ ، والبرهان٣/٢٣٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٤٢، البرهان٣ /٢٣٤، والكامل للمبرد ٥٢٩/٢،وفقه اللغة وسر العربية٥٥٩/٢(قراءة وتحقيق خالد فهمي ط مكتبة الخانجي طأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

وجعل الزركشي من ذلك " تأخير الاستعانة عن العبادة في قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] وهي قبل العبادة ، و إنما أخرت لأجل فواصل السورة في أحد الأجوبة " (١) .

وهذا ضرب من جنس كلام العرب وسنة من سنن كلامهم يقدمون الفاضل على المفضول،ويبتدئون بذكر الشيء والمقدم غيره ؛ وذلك إذا كان العطف بالواو،لأن الواو لا تقتضي الترتيب ، وهناك استقراء تام من كلام العرب في مجيئها لما لا يحتمل الترتيب؛ ومن ذلك قول حسان بن ثابت(رضي الله عنه):

بِهَالِيلُ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيَّرُ (٢)

وقول الصلتان العبدي : فَمَلَّتْنَا أَنَّنَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صَدِيقِنَا وَالنَّبِيِّ(٣)

إذ لو اقتضت الترتيب لقدم النبي علي ابني عمه في البيت الأول ، والصديق في البيت الثاني(٤).

وعلى هذا جاء القرآن في الفاضلة مراعاة لها وفي غيرها ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (آل عمران:٤٣] وقوله :﴿ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ [التغابن: من الآية٢]

---

(١) البرهان١ /٦٣.

(٢) البيت من الطويل ،وهو في ديوانه /٢٢٤وهو من شواهد:الكامل للمبرد ٢/٥٢٩،وفقه اللغة ٢/ ٥٥٩،والفصول المفيدة في الواو المزيدة لأبي سعيد العلائي/٧٦(تحقيق : د. حسن موسى الشاعر ط دار البشير – عمان الطبعة الأولى ، ١٩٩٠).

والشاهد: تقديم الفاضل على المفضول، لعدم إفادة الواو الترتيب.

(٣) البيت من المتقارب، وهومن شواهد: الشعر والشعراء ١/١٠٢، والخزانة ١/٣٠٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٠٩،وفقه اللغة٢/٥٥٩، والفصول المفيدة في الواو المزيدة /٧٦.

(٤) الفصول المفيدة في الواو المزيدة لأبي سعيد العلائي/٧٦، ينظر: الكامل للمبرد ٣/ ١١٠٣

وغير ذلك من الآيات[١].

١٣-تأخير الوصف البليغ عن الأبلغ

ومنه ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: من الآية١] و﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة من الآية١٢٨] لأن الرأفة أبلغ من الرحمة .

والقاعدة البيانية تأخير ما هو أبلغ فإنه يقال : عالم نحرير، وشجاع باسل"[٢]

فتأخرت صفة فعيل عن فعلان في قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾لأمرين هما :

١- مراعاة الجانب المعنوي . ٢- مراعاة الجانب اللفظي .

أما مراعاة الجانب ففعلان أبلغ من فعيل ، ومن ثم قيل الرحمن أبلغ من الرحيم ، وهو مذهب أبي عبيدة، والزمخشري، وغيرهما ، وحكي عن الأكثرين ، وذهب قطرب إلى أن المعنى فيهما واحد ، وإنما جمع بينهما في الآية للتأكيد "[٣]

قال السهيلي : " إن الرحمن من أبنية المبالغة كـ (غضبان) ونحوه ، وإنما دخله معنى المبالغة من حيث أنه كان في آخره ألف ونون كالتثنية في الحقيقة تضعيف .،فكان اللفظ مضارعا للفظ التثنية ؛ لأن التثنية ضعفان في الحقيقة "[٤].

والحق أن ما ذهب إليه قطرب وغيره من أن الصيغتين بمعنى واحد،جمع بينهما للتأكيد قول يرده ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من أن

---

(١) ينظر:الكامل للمبرد٣/١١٠٣(تحقيق الدالي) ، وفقه اللغة ٢ /٥٥٩ ،والواو المزيدة /٧٦.

(٢) ينظر البرهان ٣ / ٢٧٤.

(٣) ينظر: البرهان ٢/٥٠٥ ، والكشاف ١ / ٣٤.

(٤) بدائع الفوائد لابن القيم ١/٢٣ .

هناك فارقا في الدلالة بين الصيغيتين ،لأن صيغة (فعـلان) تـدل علـى الحدوث والتجدد ،وصيغة (فعيل) تفيد الثبوت ، فجمع الله لذاته الوصفين ؛إذ لو اقتصر على الرحمن لظن أنه نزول كعطشان ، ولواقتصر على رحـيم لظن أنه تثبت وتتجدد ، فجمع بين الأمرين[١].

١٤- الجمع بين المجرورات .

الأصل ألا يجتمع في الجملة مجرورات كثيرة متعاقبة ، فالأحسن في ذلك أن نفصل بينها ، وقد يخرج عن ذلك الأصل مراعاة للفواصل القرآنية ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ثُمَّ لا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعاً﴾[الإسراء: من الآية٦٩]

قال السيوطي : " الجمع بين المجرورات مراعاة للفواصل نحو: :﴿ثُمَّ لا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعاً﴾ فإن الأحسن الفصل بين هذه المجرورات إلا أن مراعاة الفاصلة اقتضت عدمه وتأخير﴿ تَبِيعاً ﴾ " [٢].

---

(١) ينظر: الكشاف ٣٤/١.

(٢) الإتقان٣٠١/٣.

المبحث الرابع
الإبدال والتغيير

يقوم هذا المبحث على قضية أساسها ما غُيِّرَ أو بُدِّلَ عن أصل وضعه في اللغة؛ وذلك بالتغيير، أو الإبدال.والأصل في الألفاظ أن توضع على أصل استعمالها اللغوي ، فإن جاءت على خلاف هذا الأصل كان ذلك خروجًا عن الأصول النحوية التي توجب مراعاة تلك الأصول،إلا أنه يجوز الخروج عن الأصل النحوي مراعاة للفواصل القرآنية ، ومن ذلك :

١ـ تسهيل الهمزة بإبدال ألفاً.

هناك ألفاظ نطقت العرب بها مهموزة وغير مهموزة، فمن القبائل من يهمز و منهم من لا يهمز ، وكلتاهما مسموع فصيح، فلا ضير أن يتخير القرآن لهجة دون أخرى ، ولا مخالفة في ذلك ؛ لأن الذين حكموا بالشذوذ والقياس حكموا بأن اللغات كلها حجة ؛ ولذلك قرئ :﴿فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ﴾ [الرحمن:٣٩] بالهمز والتسهيل(١) .

قال الرضي:" والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان"(٢).

وقد يقرأ بالتسهيل مراعاة للفواصل القرآنية ،فقد قرأ حمزة في الوقف بنقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها وحذفها، وذلك في قوله تعالى:﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:٢٩].

قال ابن جني : "يختار ترك همزة (الشأن) في سورة الرحمن؛ لتوافق رؤوس الآي فيها:﴿ تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: من الآية٣٠] ونحوها ، وإليه ذهب

---

(١) قرأ الحسن وعمرو بن عبيد ﴿وَلا جَأنٌّ﴾ بالهمز .ينظر :المحتسب٢/٣٠٥.

(٢) شرح الشافية٣/٣٢.

الفراء "[١].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً﴾ [مريم: من الآيـــة٧٤] فقد قرأ الجمهور بالهمز،وأهل المدينة يقرؤونها بغير همز مراعاة للفواصل.

قال الفراء "وهو وجه جيد؛ أنه مع آيات لسن بمهموزات الأواخر"[٢].

٢ – إقامة مصدر موضع مصدر آخر

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ [النبأ:٢٨] وقوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمل: من الآية٨] فالأصل في مصدر فعّل الصحيح أن يأتي على تفعيل ، نحو: قدّس تقديس [٣] فالقياس في الآية الأولى أن يكون المصدر على (تكذيب) فيقال في غير القرآن : وكذبوا تكذيبا ، ولكنه جاء على (فِعَّال) مراعاة للفاصلة قبلها وبعدها ، فـــ(كِذّاب) مصدر الفعل (كاذب) .

قال الرضي : "والأولى أن يقال..إنه مصدر(كاذب) أقيم مقام مصدر(كذّب)" [٤] وما كان ذلك إلا مراعاة للفواصل ، وآية ذلك قوله تعالى :﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً﴾ [النبأ:٢٩] ﴿ فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَاباً﴾ [النبأ:٣٠] فراعى القارئ الفواصل القرآنية .

والقراءة بالتخفيف قرأ بها الكسائي [٥] ووجهها ابن زنجلة قائلا" أن رؤوس الآيات من لدن قوله :﴿ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً﴾ إلى آخر السورة على

---

(١) المحتسب ٢ / ٣٠١ .

(٢) معاني القرآن ١٧١/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٠ / ٦٥٨.

(٤) ينظر: شرح الشافية ١ / ١٦٦.

(٥) ينظر: العنوان / ٢١٢ ، والتيسير / ٢٠٢ والكشف ٢ / ٣٥٩.

التخفيف فكان التوفقة بين نظام رؤوس الآي أولى من مخالفتها "[١].

ويرى الزمخشري أن ذلك مسموع عن العرب فقال : " وفِعَّالٌ في باب فَعَّل كله فاش في كلام الفصحاء من العرب لا يقولون غيره ، وسمعني بعضهم أفسر آية فقال : لقد فَسَّرتها فِسَّارا ما سمع بمثله "[٢].

وقال ابن منظور: " كَذَّب بالأمر تَكْذيباً وكِذَّاباً، وفي التنزيل العزيز: (وكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً) وفيه (لا يَسْمَعُون فيها لغواً ولا كِذَّاباً) أي: كَذِباً.

عن اللحياني قال الفراءُ : " خَفَّفَهما عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام، وثَقَّلَهما عاصمٌ وأهل المدينة وهي لغة يمانية فصيحة، يقولون: كَذَّبْتُ به كِذَّاباً، وخَرَّقْتُ القميصَ خِرَّاقاً، وكلُّ(فَعَّلْتُ) فمصدرُه(فِعَّالٌ) في لغتهم مُشدّدةً.

قال :" وقال لي أعرابي مَرَّةً على المَرْوَة يَسْتَفْتِيني أَلْحَلْقُ أَحَبُّ إليك أَم القِصَّار ؟

وأنشدني بعضُ بني كُلَيْب:

لقدْ طالَ ما ثَبَّطْتَني عن صَحابتي ... وعن حِوَجٍ قِضَّاؤُها مِنْ شِفائيا[٣]

وقال الفرَّاءُ كان الكسائي يخفف لا يسمعون فيها لغواً ولا كِذاباً لأنها مُقَيَّدَة بفِعْلٍ يُصَيِّرُها مصدرا"[٤].

ويرى ابن جني أن قوله تعالى : ﴿وكَذَّبُوا بِآياتِنَا كِذَّاباً﴾ فيه رجوع

---

(١) الحجة/ ٧٤٧ .

(٢) الكشاف ٤ / ٢٠٩ والدر المصون ١٠ / ٦٥٨.

(٣) البيت من الطويل ،ولم أهتد إلى قائله ،وهو من شواهد: اللسان (كذب) ١/٧٠٤، وتاج العروس ١/٩٠١،وينظر: معاني القرآن ٣ / ٢٢٩ ، والدر ١٠ / ٦٥٩.

(٤) المراجع السابقة.

بالمصدر إلى أصله إذ أصل التفعيل الفعّال ، فقال : " جعلت تاء التفعيل عوضًا عن عين الفعّال ، وذلك قولهم : قطعته تقطيعا ، وكسرته تكسيرا ، ألا أن ترى أن الأصل : قَطّاع وكسّار ، بدلالة قوله تعالى ﴿وكَذَّبُوا بِآياتِنَا كِذَّاباً﴾ .

وحكى الفراء:قال سيبويه : " سألني أعرابي فقال: أحِلاّقُ أحب أم قِصّار " (١).

ومن هذا الضرب قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ فقال السمين الحلبي: " ﴿تَبْتِيلاً﴾مصدر على غير المصدر وهو واقع موقع التَبَتُّل ؛ لأن مصدر: تَفَعَّل تَفَعُّل ، نحو: صَرَّفَ تصريف " (٢).

ويرى الزمخشري تبعًا لسيبويه أن المصدر جاء على معنى الفعل وليس لفظه، فمعنى تَبَتَّل بَتَّل نفسه ،فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل"(٣).

فبتل نفسه خضعها للعبادة فراعى المعنى .

وذهب السمين الحلبي أن المصادر قد تتعاور، وذلك نحو قول الشاعر:

وقد تَطَوَّيْتُ انطواء الخِصْب(٤).

فأوقع الانفعال موقع التفعل "(٥).

وحكم علماء الضرائر على نحو ذلك بالضرورة الشعرية ،وجعلوا منه:

---

(١) الخصائص ٢ / ٢٩٠.

(٢) الدر ١٠ / ٥٢١.

(٣) الكشاف ٤ / ١٧٧ ،ينظر:الكتاب٤/٨١، والدر ١٠ / ٥٢١

(٤) رجز لرؤبة في ديوانه/١٦،وهو من شواهد: الكتاب٤/٨٢، وشرح المفصل١/١١٢، اللسان (كذب)١/٧٠٤، وتاج العروس١/٩٠١،وينظر: معاني القرآن ٣ / ٢٢٩ ، والدرر ١٠ / ٦٥٩.

(٥) الدر ١٠ / ٥٢١.

وَخَيْرُ الأمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ ... وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا [١].

فقال : (اتِّبَاعاً) ولو كان على نسق الفعل الذي قبله لقال تتبعا ، وقال سيبويه : " لأن تتبع في معنى اتبع "[٢].

ولمجيء نحو ذلك في القرآن الكريم كما رأينا في الآيات السابقة حكم بعض العلماء عليه بأنه ليس من الضرائر، وإنما جائز في الكلام "[٣].

٣ – إبدال صفة مكان صفة أخرى .

قال ابن زنجلة : " قرأ حمزة ،والكسائي، وأبو بكر :" ﴿عِظَاماً نَاخِرَةً﴾ [النازعات:١١] أي: بالية ...وحجتهم في ذلك: أن رؤوس الآيات بالألف[أي : اسم فاعل] نحو:﴿ الْحَافِرَةِ﴾،و﴿الرَّادِفَةُ﴾،و﴿ الرَّاجِفَةُ﴾و ﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: من الآية:٦،٧،١٠،١٤] فالألف أشبه بمجيء التنزيل وبرؤوس الآيات "[٤].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْراً كُبَّاراً﴾ [نوح:٢٢] فاستبدل (فُعَّال، كُبَّار) موضع فعيل (كبير) مراعاة للفواصل القرآنية .

قال الزمخشري : " وهذا أبلغ من المخفف " وحكى عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ) أنها لغة يمانية ، وهي لغة الأزد وشنوءة ، كما قال أبو

---

(١) البيت من الوافر،وهو للقطامي في ديوانه/٣٥(تح د/إبراهيم السامرائي،واحمد مطلوب ط١ دار الثقافة بيروت)،وهو من شواهد: الأصول ١٢٤/٣،والخصائص ٣٠٩/٢،وشرح المفصل١١١/١،واللسان (تبع) ٢٧/٨، وجمهرة الأمثال١/ ٤١٩ ، وخزانة الأدب٣٩٦/٢،.

(٢) ينظر: الكتاب٨٢/٤ ، والخصائص ٣٠٩/٢ وشرح المفصل١١١/١، ما يجوز للشاعر للقيراواني / ١٧٠ ، واللسان مادة (تبع) ٢٧/٨،

(٣) المرجع السابق / ١٧١

(٤) حجة القراءات / ٧٤٨ ، وهو يريد بترتيبه أن الفاصلة جاءت على وزن فاعلة قبل القراءة (ناخرة) وبعدها

حيان [١].

كما أنه قد يأتي بفعيل في موضع فاعل ، كما في قوله تعالى:﴿ شَيْطَاناً مَرِيداً﴾ [النساء: من الآية١١٧] و﴿شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ [الصافات: من الآية٧] [٢].

٤-استعمال اسم الفاعل في موضع المصدر .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة١ :٢] فأقيم اسم الفاعل موضع المصدر (تكذيبا) مراعاة للفواصل القرآنية ، التي بنيت على اسم الفاعل .

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ أي:من بقاء،فجاء باسم الفاعل في موضع المصدر مراعاة للفواصل قبلها وبعدها التي بنيت على اسم الفاعل، وهذا مخالف للأصل ، إذا الأصل في المصادر أن يكون لها صيغ مخصوصة تصاغ عليها ، ولا تخرج عنها ، ولا تقوم بعضها مكان بعض ،كما أن اسم الفاعل قد يقع موقع المصدر في قراءة بعضهم: ﴿فَنَاظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: من الآية٢٨٠] .

قال صاحب اللسان" قوله تعالى ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ قال الزجاج: أي: ليس يَرُدُّها شيءٌ ،كما تقول: حَمْلَةُ فلان لا تَكْذِبُ، أي: لا يَرُدُّ حَمْلَتَه شيء.

قال: وكاذِبةٌ مصدر، كقولك:عافاه اللّهُ عافِيةً وعاقَبَه عاقِبةً، وكذلك كَذَبَ كاذبةً ، وهذه أسماء وضعت مواضع المصادر كالعاقبة، والعافية،

---

(١) ينظر: الكشاف ٤ / ٧٤ ، والبحر المحيط ٩ / ١٣٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٩ / ٣٩٠.

والباقية ، وفي التنزيل العزيز:﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ (الحاقة:٨]؟أي: بقاء ، وقال الفراءُ: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ أي ليس لها مَرْدُودٌ ولا رَدٌّ فالكاذبة ههنا مصدر"(١).

والحق أن ذلك نوعًا من أنواع التعاور،فقد يأتي المصدر في صورة اسم الفاعل كالآيات السابقة ،واسم الفاعل في صورة المصدر،ومن ذلك قولهم : ماء غور أي: غائر، وقد استعمله القرآن في قوله تعالى : ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً﴾ [الملك: من الآية٣٠] ، والقراءة السابقة دليل على ذلك، إذ القراءات صورة للهجات، وجاء أيضا: ركضا أي : راكضا ، ورجل عدل أي : عادل .

وجعل ابن عصفور ذلك التعاور بين المصدر واسم الفاعل دليلا على قوة شبه المصدر باسم الفاعل ، لذلك حصل هذا التقاص أو التبادل في الأماكن ، قال ابن عصفور : " لقوة شبه المصادر باسم الفاعل الذي هو صفة . ألا ترى أن كل واحد منهما قد يقع موقع صاحبه ، يقال: رجل عدل ،أي : عادل ، فوقع عدل وهو مصدر موقع عادل وهو اسم فاعل، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ أي : كذب ، فوقع كاذبة وهو اسم فاعل موقع كذب وهو مصدر " (٢).

ولقد ارتضى كثير من الصرفيين وقوع اسم الفاعل موقع المصدر،وخرجوا عليه كثيرًا من الشواهد الشعرية والنثرية (٣).

---

(١) اللسان (كذب) ١/٧٠٤،و(نظر) ٥/٢١٥،وتاج العروس(عقب)١/٨٩٦، و(نظر) ١/٣٥٥٢ والمصباح المنير(عفا)٢/٤١٩.

(٢) ضرائر الشعر / ٨٧.

(٣) ينظر: الكتاب١/٣٤٦، والمقتضب٣/٢٦٩، والخصائص٢/٤٨٩، وشرح الشافية ١ /١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش٦/٥٢،٥٠ .

٥-إقامة اسم الفاعل مقام اسم المفعول :

هذا نوع آخر من التعاور بين الصيغ ، فقد يأتي اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول ، أو قد يقع اسم الفاعل موقع اسم المفعول ، وفي ذلك خروج عن الأصل في استعمال اللفظة في موضعها الذي وضع لها .

ومن ذلك ما جاء مراعاة للفواصل القرآنية ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [القارعة:٧] أي : مرضية ،و﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق:٦] أي : مدفوق .

قال الفراء : " قوله عز وجل:﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلا ، إذا كان في مذهب النعت ، كقول العرب : هذا سر كاتم ، وهم ناصب ، وليل نائم ، وعيشة راضية ، وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هي معهن " (١).

فهذه لغة عند العرب ، ولكنها أكثر ما تكون عند أهل الحجاز ، فليست إذا ممنوعة في السماع .

وفي موضع آخر يعلل الفراء لهذه اللغة بأن أصحابها يلجأون إلى هذا التعاور عند إرادة المدح أوالذم ، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة:٢٧] : " العرب تقول : هذا ليل نائم ، وسر كاتم ، وماء دافق ، فيجعلونه فاعلا وهو مفعول في الأصل ؛ وذلك أنهم يريدون وجه المدح أوالذم ، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل ، ولوكان فعلا مصرحا به لم يقل ذلك فيه؛لأنه لا يجوز أن تقول للضارب:مضروب،ولا للمضروب:ضارب لأنه لامدح فيه ولا ذم " (٢).

---

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٥٥

(٢) المرجع السابق ٣ / ١٨٢

وما ذهب إليه الفراء هو مذهب الكوفيين أما البصريون فيرون أن صيغة فاعل هنا وهي صيغة نسب، نحو: تامر ولا بن لبائع التمر واللبن، و﴿ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ أي : ماء ذي دفق ، و ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ أي : ذات رضا، وهو ما اختاره الرضي ، فقال : " والأولى أن يكونا على النسب؛إذ لا يلزم أن يكون فاعل بمعنى النسب مما لا فعل له، كنابل وناشب" (١).

وإلى هذين المذهبين أشار الشيخ زاده بقوله : " فإن الدافق عند البصريين ، بمعنى ذي دفق ، كـ(لا بن وتامر) وعند الكوفيين بمعنى مدفوق ،كـ (سر كاتم) و﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ بمعنى مكتوم ومرضية " (٢).

وقد يأتي هذا التعاور في القرآن في غير موضع الفاصلة ، نحو : ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾[هود: من الآية٤٣] أي : لا معصوم ، وقوله تعالى :﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً ﴾[العنكبوت: من الآية٦٧] أي مأمونا (٣).

ولكن الذي أعان عليه كما قال الفراء وجمله وحسنه هومراعاة الفواصل القرآنية ، فهو لغة عن العرب تكثر عند أهل الحجاز ، كما أنه إذا كان فاعلا بمعنى النسب فقد خرج أيضا عن صيغ النسب القياسية إلى صيغة سماعية ، ولكنه خروج جائز ، فهو عند المبرد مقيس (٤).

وهذا القول مردود بأن القول في هذا النسب موقوف على السماع ،فلا يقال لبائع الدقيق دقاّق ولا لبائع الفاكهة فاكه أو فكّاه.

---

(١) شرح الكافية ٣ / ٤١٥.

(٢) حاشية الشيخ زاده ٤ / ٦٤٥ ، ٦٨٩ ، وتأويل مشكل القرآن / ٢٩٦ ، وهذا الرأي للخليل في الكتاب ٣ / ٣٨٢، والمغني لا بن فلاح ٣ / ١٠٦٦.

(٣) ينظر: البرهان ٢ / ٢٨٥.

(٤) ينظر: الانتصار / ٢١٤ ،الارتشاف ٢ / ٦٣٤،والهمع٦/١٧٥.

أما أن القول بأن اسم الفاعل هنا للنسب مردود بأن ما كان على معنى النسب لا تلحقه تاء التأنيث ، بل التاء للمبالغة [١].

٦-إقامة اسم المفعول مقام اسم الفاعل .

إذا كان اسم الفاعل قد موقع اسم المفعول ، فإن التعاور يتم بوقوع اسم المفعول موقع اسم الفاعل مراعاة للفواصل القرآنية ، وهذا التعاور خرج عن أصل اللغة التي لا تخرج الكلمة عن موضعها التي وضعت له ، فإن خرجت كان ذلك خروجا عن الأصل .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حِجَاباً مَسْتُوراً﴾[الإسراء: من الآية٤٥]فـ﴿مَسْتُوراً﴾ اسم مفعول بمعنى اسم الفاعل ساتر ، وإنما كان ذلك لمراعاة الفواصل القرآنية قبله وبعده التي بنيت على الراء المفتوحة: ﴿غفورا﴾ و﴿نفورا﴾ إلى﴿مسحورا ﴾ [الإسراء: من الآية:٤٤:٤٦:٤٧].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً﴾[مريم: من الآية٦١] أي:آتيا ، فأقيم اسم المفعول موضع اسم الفاعل مراعاة للفواصل القرآنية التي بنيت على الياء المفتوحة .

وذهب السهيلي إلى أن الأصل في الألفاظ أن تكون على الباب الذي وضعت له ، لذلك يرى أن الصحيح أن مستورا على بابه ،أي : مستورًا عن العيون ، لا يحس به أحد ، والمعنى : مستورا عنك [٢].

أما البيضاوي في تفسيره ، فيقول : " ﴿مَسْتُوراً﴾ : ذا ستر " ويوضح قوله الشيخ زاده بأن ذلك من صيغ النسب السماعية كـ(تامر)و(لابن) و(بقال) و(لبان) مما جاء على وزن فاعل وفعّال ، فقال:

---

(١) ينظر: المغني ٣ / ١٠٦٦ ، وابن يعيش ٦ / ١٥ وشرح الشافية ٢ / ٨٥ .

(٢) ينظر: البرهان ٢ / ٢٨٦،٢٨٥.

" (مستورا: ذا ستر) على أن مستورا من باب النسب ،كقولهم : مكان مهول، وجارية مغنوجة ، أي: ذو هول ، وذات غنج ، ورجل مرطوب ،أي : ذو رطوبة ،﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ بمعنى : ذي إتيان ، لا أنه يؤتى إليه" (١).

وحكم ابن قتيبة(ت٢٢٦هـ) عليه بالقلة ، فقال في باب مخافة ظاهر اللفظ معناه : " ومنه أن يأتي الفاعل على لفظ المفعول ، وهو قليل ، كقوله تعالى:

﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ أي : آتيا " (٢). والحق أننا لا ننكر أن في ذلك خروجا عن الأصل ، لأن الأصل في الكلام أن يوضع كل لفظ في موضعه كما ولكنه خروج حسنته الفواصل ، والتشابه بين الصيغ كما قال ابن عصفور .

أما ما ذهب إليه البيضاوي والشيخ زاده فهو بعيد عن الصواب ؛ لأن صيغ النسب السماعية معلومة،وهي: فاعل وفعّال مما دل على حرفة أومزاولة عمل ، وهذا على وزن مفعول ، فخرج عن القياس، والسماع، والإجماع أيضا .

ولماذا لا تكون لغة لأهل الحجاز؟ كما ذهب الفراء فإنهم يجعلون اسم الفاعل في موضع اسم المفعول والعكس إذا أرادوا المدح أو الذم ، والقرآن نزل بلغات العرب فهو يتخير منها ما يشاء لما يشاء،إذا أضاف إلى جمال المعنى جمال اللفظ

إلا أنه قد يستعمل بعض المشتقات في موضع المصادر.

---

(١) حاشية الشيخ زادة على البيضاوي٣/٢٢٥.

(٢) تأويل مشكل القرآن /٢٩٨، وينظر: الصاحبي /٣٦٧

٧- العدول عن صيغة الماضي إلى المضارع .

الأصل في الكلام أن يوضع الفعل على لفظه الذي وضع له معبرًا عن زمنه ،وقد يخرج عن ذلك الأصل مراعاة للفواصل القرآنية ومن ذلك قوله تعالى :﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[البقرة: من الآية٨٧] . قال أبو البركات الأنباري : " ﴿فَرِيقاً﴾ منصوب بـ﴿ كَذَّبْتُمْ﴾ وإنما قال : ﴿تَقْتُلُونَ﴾ ، وإن كان الوجه (قتلتم) لتطابق﴿ كَذَّبْتُمْ﴾ ، لأجل الفواصل ، فإن فواصل الآيات كرؤوس الأبيات "(١).

وقال أبوحيان : " أتى بفعل القتل مضارعا :

إما لكونه حكيت أنه الحال الماضية ،إن كانت أريدت فاستحضرت في النفس وصور كأنه متلبس به مشروع فيه .

ولما فيه من مناسبة رؤوس الآي التي هي فواصل " (٢).

وهذا ما ذهب إليه الباقولي ،والبيضاوي ،والشيخ زاده (٣)، فلأن الفاصلة التي قبلها ﴿ يُنْصَرُونَ﴾ والتي بعدها ﴿ يُؤْمِنُونَ﴾ فروعي ما قبلها وما بعدها وعبر بالمضارع عن الماضي (٤).

ولله در الشيخ زاده عندما قال : " وإنما ذكر بلفظ المضارع جوابًا عما يقال : هلا قيل : وفريقا قتلتم على طبق ما قبله من قوله :﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ ﴾وعلى وفق ما في نفس الأمر .

ومعنى حكاية الحال : أن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في الحال أي : في حال المتكلم ، وإنما يفعل هذا في الفعل المستغرب ، كأنك تحضره

---

(١) البيان في غريب القرآن ١ / ١٠٦ ،وينظر :زاد المسير ١/١١٥ ،والتحرير والتنوير ١/٥٨١.

(٢) البحر ١ / ٤٦٩.

(٣) ينظر: كشف المشكلات١/٧٠،٧١، وحاشية زادة على البيضاوي١ / ٣٤٧.

(٤) ينظر: الإتقان ٣ / ١٠٣.

للمخاطب ، وتصوره له ليتعجب منه ، تقول : رأيت الأسد ، فأخذ السيف فأقتله ، هكذا عبر عن قتلهم الأنبياء بلفظ المضارع استحضارا له في النفوس ، وإظهارا له لشناعته ، وهذه نكتة معنوية دقيقة انضم إليها نكتة لفظية ، وهي أنه لما لم يفسد المعنى بالتعبير المذكور روعي فيه المجانسة بين الفواصل ، ليكون اللفظ أحسن "[١].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ [الشمس:٤] ، فقد قال أبو حيان وابن عادل ،والسمين الحلبي : " وجيء بـ ﴿يَغْشَاهَا﴾ مضارعا دون ما قبله وما بعده مراعاة للفواصل ، إذ لو أتى به ماضيا لكان التركيب إذا غشيها ، فتفوت المناسبة اللفظية بين الفواصل والقواطع " [٢].

وجعله القزاز من الضرائر الشعرية ،وذكر لذلك أبياتا من الشعر منها استعمال الفعل الماضي موضع المضارع وهوعكس ما سبق :

شَهِدَ الحُطَيْئَةُ حِينَ يَلْقَى رَبَّه ... أَنَّ الوَلِيدَ أَحَقُّ بالعُذْر [٣].

فجاء بـ (شهد) في موضع (يشهد) ، ثم قال : " وزعم قوم أن هذا ليس من الضرائر ، وأجازوه في الكلام ، وقالوا هو أفصحه " [٤].

وقال ثعلب مستشهدا بالبيت:"إذا كان الفعل يدوم فالماضي والمستقبل واحد،صلى يصلي،وصام يصوم واحد" [٥].

وهذا القول هو الصواب ، فليس استعمال الماضي في موضع

---

(١) حاشية الشيخ زاده ١ / ٣٤٧.

(٢) ينظر: البحر ٨ / ٤٧٣ ، واللباب١٦ / ٣٥٩ ، الدر ١١ / ١٨.

(٣) البيت من الكامل،وهو في ديونه/١٧٩(بشرح السكري ط دار صادر ،بيروت ،بدون) ومن شواهد: سر الصناعة١/٣٩٨،واللسان مادة (حسب)١/٣١٤،ومجالس ثعلب/٤٥٦.

(٤) مجالس ثعلب/٤٥٦.

(٥) ما يجوز للشاعر/١٧٤،١٧٥ ،والخزانة١/١٧٣.

المضارع أو استعمال المضارع في موضع الماضي ضربًا من الضرورة أو الشذوذ لمخالفته الأصل ، فهي مخالفة جائزة ؛لأن من ورائها جمالا في المعنى بتحقق الوقوع إذا كان استعمال الماضي في موضع المضارع ،واستحضار الصورة الماضية ليكون لها أثرها في نفس السامع ، كما أن في ذلك لونا من ألوان التوسعة في فنون القول،وكما أنه مسموع جاء شعرا ونثرا،وإن كان قليلا، والقليل لا يقاس عليه ، إذ القياس لا يكون إلا على الأكثر ولكن " إلحاق القليل بالكثير، والفرد النادر بالأعم طريق من طرق الصواب ، كما قال الشيخ ياسين الحلبي والكفوى [(١)].

٨- إبدال الاسم من الفعل.

قد يبدل الاسم من الفعل مراعاة للفواصل ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾[الشعراء: من الآية١٣٦] فذهب الباقولي وأبو حيان إلى أن الأصل أن يقول : أوعظت أم لم تعظ ، ولكن عبر بالاسم ، لأن معنى الوصف المشتق والفعل واحد . قال الباقولي : " هذا محمول على المعنى ، وحق اللفظ : أوعظت أم لم تعظ ، ولكنه جاء؛ لأن معنى " أم لم تعظ " ومعنى ﴿: أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾واحد ، والإطناب أحسن للفواصل " [(٢)].

ويرى الزمخشري أن هناك فرقا ، فقال : " لأن المراد سواء علينا أفعلت هذا الفعل الذي هوالوعظ أم لم تكن أصلا من أهله ومباشرته ، فهوأبلغ في قلة اعتدادهم بوعظه من قولك أم لم تعظ " [(٣)].

---

(١) ينظر: حاشية الشيخ يس على التصريح ٢ / ٣٢٢، والكليات / ٣٠٢.

(٢) كشف المشكلات ٢ / ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٣ .

(٣) ينظر: الكشاف ٣ / ١٢٢ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٣.

٩-العدول عن صيغة إلى أخرى .

وقد يعدل عن صيغة إلى أخرى مراعاة للفواصل القرآنية ، ومن ذلك:

١ - العدول عن (فعلان) إلى (فَعْلى) .

٢ - العدول عن (فعول) إلى (فُعْلى) .

وذلك في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾ [الشمس:١١] وقوله تعالى:﴿إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى﴾[العلق:٨] فالقياس في مصدر الفعل (طغى) أن يأتي على طغيان (فعلان) والقياس في مصدر الفعل(رجع)أن يأتي على رجوع (فعول)هذا هو الكثير في استعمالهم،لكن المصدر في الآيتين جاء على وزن (فَعْلى) و(فُعْلى) مراعاة للفواصل . قال ابن خالويه : " فإن قال قائل : فلِمَ قيل :﴿ بِطَغْوَاهَا﴾ ؟.

فقل لتوافق رؤوس الآي ،كما قال تعالى :﴿إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى﴾ يريد الرجوع، ولكن أتى على ﴿الرُّجْعَى﴾ لتوافق الفواصل " (١).

وهذا مخالف للكثير ، إذ مجيء المصدر على فَعْلى ،وفُعْلى قليل .

قال ابن القوطية: " وقد يأتي المصدر [الثلاثي] قليلا على (فُعْلى) و(فَعْلى) كالرُجعى والبُشرى ، والشَكوى ، والأكثر على فَعول، فتقول : رجع رجوعًا ، أو فعلان ، نحو:طغى طغيانًا" (٢)، ولكنه ترك هذه الصيغة وعبر عنها بصيغة أخرى هي أقل منها في المسموع ؛ لأجل مراعاة الفواصل بين ﴿ بِطَغْوَاهَا﴾ و﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس:١٢] فراعى الوزن والقافية ،وحرص على الجرس الموسيقي للآيات القرآنية ، ولعله في ذلك حمل القليل على الكثير ، وهذا مخالف للأصول النحوية التي درس عليها

---

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة/ ١٠٣.

(٢) الأفعال /٣.

النحويون في أقيستهم ؛ إذ القياس على الأكثر ، والقليل لا يقاس عليه ، لكن إلحاق القليل بالكثير ، والفرد النادر بالأعم طريق من طرق الصواب [١].

١٠-تذكير المؤنث وتأنيث المذكر .

الأصل في الكلام أن يوضع على لفظه ،فيستعمل وصف المذكر للمذكر ، والمؤنث للمؤنث ،؛ولكنه قد يخرج عن ذلك الأصل،فيستعمل الوصف المؤنث للمذكر،والمذكر للمؤنث، وبعبارة أخرى قالها ابن عصفور " بأن يكون الاسم مذكرا فيحكم له بحكم المؤنث بدلا من تذكيره ، أويكون مؤنثا فيحكم له بحكم المذكر بدلا من تأنيثه حملا على المعنى " [٢].

ومن ذلك مراعاة للفواصل قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[الحاقة: من الآية٧] فوصف المذكر بالمؤنث ،وعكس في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: من الآية٢٠] .

ونظير ذلك قوله تعالى:﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾ [القمر:٥٣] وقوله تعالى:﴿لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف:من الآية٤٩][٣] ونحو هذا الخروج جائز،لأن اسم الجنس الجمعي يذكر ويؤنث.ولذلك قال ابن عطية : " النخل يذكر ويؤنث ،فلذلك قال هنا ﴿مُنْقَعِرٍ﴾ وفي غيرهذه السورة ﴿خَاوِيَةٍ﴾" [٤].

ولكن السؤال لماذا اختار الوصف المؤنث للمذكر ، والعكس ؟

إنما كان ذلك لتتوافق فاصلة الآية مع ما قبلها وما بعدها ، فلا يفوت الجرس الموسيقي الحادث بالتذكير، فيتفق جرس الروي ، وهوالراء

---

(١) في حاشية يس على التصريح٢ / ٣٢٢.

(٢) الضرائر / ٢٧١ .

(٣) ينظر البرهان ١ / ٦٣ ، ٢٦٨ ، والإتقان ١ / ٥١٣ .

(٤) المحرر ٥/ ٢١٦ .

الساكنة ، قال تعالى:﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر ١٩ -٢١] وهكذا تستمر الآيات في السورة الكريمة، فلو قال:كأنهم أعجاز نخل منقعرة ؛ لفات غرض مراعاة الفواصل الذي من أجله ،جاءت الفاصلة بالتذكير دون التأنيث . وهذا القول حادث في قوله تعالى:﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ فلم يقل:(خاويا) بالتذكير لمراعاة الفواصل ؛ إذ لو جاء بالتذكير لفات هذا الغرض ، لكن الأمرين كلاهما جائز ؛ لأن اسم الجنس الجمعي يجوز وصفه بالمذكر أو المؤنث ، ولكن تذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر ، لأن التذكير أصل التأنيث ، فإذا ذكرت المؤنث ألحقته بأصله ، وإذا أنثت المذكر أخرجته عن أصله " [١].

وجعل ابن جني تأنيث المذكر من قبيح الضرورة ، لأنه خروج عن أصل وهوالتذكير إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ، لأن التذكير هو الأصل [٢].

وليس ما ورد في الآية من الضرورة أو الشذوذ ، لأن كلا الأمرين مما تجيزه اللغة سماعا وقياسا في وصف كل اسم جنس جمعي

قال أبو بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ): " اعلم أن كل جمع بينه وبين واحده الهاء فعامته يذكر ويؤنث" [٣]، وجاء مثله كثير، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾[البقرة: من الآية٧٠] فجعل البقر مذكرًا،لأنه اسم جنس جمعي مثل التمر". قال الأخفش : " وكذلك كل من نحو:﴿الْبَقَرَ﴾ليس

---

(١) الضرائر / ٢٧٩ .

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ١٣.

(٣) المذكر والمؤنث٢ / ١٢٤(تحقيق د/محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،القاهرة) .

بين الواحد والجماعة إلا الهاء فمن العرب من يذكره ومنهم من يؤنثه " (١).

ومن العدول عن المؤنث للمذكر قوله تعالى :﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً مُبِيناً﴾[النساء: من الآية١٤٤] قال السمين : " السلطان يذكر ويؤنث ، فتذكيره باعتبار البرهان وتأنيثه باعتبار الحجة إلا أن التأنيث أكثر عند الفصحاء ، كذا قاله الفراء ، وحكى : قضت عليك السلطان ، أخذت فلانا السلطان،وعلى هذا فكيف ذكرت صفته، فقيل : مبينا دون مبينة ؟

الجواب : أن الصفة رأس فاصلة ، فلذلك عدل إلى التذكير ، دون التأنيث " وقال ابن عطية مخالفًا ما حكاه الفراء" :التذكيرأشهر، وهي لغة القرآن حيث وقع " (٢).

١١- جمع الوصف غير العاقل جمعا مذكرًا .

اشترط النحاة لجمع الوصف جمعًا مذكرًا سالمًا أن يكون وصفا لمذكر عاقل ، نحو: مهندس مهندسون .

أما إذا كان الوصف غيرعاقل فلا يجمع جمعًا مذكرًا ، وإنما يجمع جمعًا مؤنثًا سالمًا ، نحو قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠].

ولكن قد يجمع الوصف غير العاقل جمعًا مذكرًا سالمًا مخالفا لذلك الأصل وتلك القاعدة النحوية مراعاة للفواصل القرآنية، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: من الآية٤] وقوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: من الآية٤] وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً

---

(١) معاني القرآن ١ / ١٠٤ وما بعدها.

(٢) الدر المصون ٤ / ١٣٠ ، ١٣١ .

قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: من الآية ١١]

والحق أن للنحاة في تأويل ذلك أقوالا أهمها :

قول جمهور النحاة ،والمعربين ، والمفسرين أنه نَزَّلَ مَنْ لا يعقل منزلة مَنْ يعقل؛ لأنه حمل صفة من صفاته ،كالسجود ، والخضوع ، وفهم الحديث ، والطاعة ، وذلك سائغ في كلام العرب وهوأن يعطي الشيء حكم الشيء ، لاشتراكه معه في وصف ما ؛ وذلك كان هذا الوصف أصله أن يكون لأحدهما ، لذا جمع جمعا سالما [١].

قال النحاس : " الأحسن في هذا وهو مذهب جلة النحويين أنه جل وعز لما أخبر عنها بأفعال ما يعقل جاء فيها بما يكون لمن يعقل؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ فأما الكسائي فأجاز في كل شيء أن يجمع بالواو والنون، والياء والنون وهذا لا يعرج عليه " [٢].

قال الرضي : " وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ، كقوله تعالى: ﴿ أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾وقوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ ومثله في العقل ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[يس: من الآية ٤٠] " [٣].

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٧ والفوائد والقواعد الثمانيني / ١٥١ ، وأسرار العربية / ٦٧ ، وثمار الصناعة / ٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٧٦ ، والصاحبي / ٢٥٠ ، والكشاف / ٤١٨ ، وكشف المشكل لابن حيدرة ١ / ٢٧٢ ، وشرح الكافية ٣ / ٤٤٢ ، والبيان في غريب القرآن ٢ / ٣٣، ١٦٠ ، والدر المصون ٦ / ٤٣٧ ، والمقاصد الشافية للشاطبي في شرح الخلاصة١ / ١٩٧ -١٨٠ ،واللباب للعكبري ١ / ١١٣ .

(٢) معاني القرآن للنحاس٦/٢٥١(تحقيق/الشيخ محمد علي الصابوني ط جامعة أم القرى ط أولى١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

(٣) شرح الكافية٣/٤٤٢ .

وقال الفراء: " هذه النون والواو إنما تكونان في جمع ذكران الجن والإنس ، وما أشبههم ، فيقال : الناس ساجدون ، والملائكة والجن ساجدون ، فإذا عددت هذا صار المؤنث والمذكر إلى التأنيث؛ فيقال : الكباش قد ذبحن ، وذبحت ومذبوحات ، ولا يجوز مذبوحون .

وإنما جاز جمع الشمس ،والقمر، والكواكب بالنون والياء ؛لأنهم وصفوا بأفعال الآدميين ، ألا ترى أن السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين ، فأخرج فعلهم على فعال الآدميين " (١).

قال الباقولي : " كنى من الكواكب والشمس والقمر بما يكني به العقلاء ، وجمعها جمعهم بقوله: ﴿سَاجِدِينَ﴾ لأنه لما وصف ذلك بالسجود ، والسجود من صفة العقلاء ، استجاز أن يكني عنهم بكناية العقلاء . وإنما فعل ذلك لتوافق الفواصل ، ولا تختلف لأنها مرعية كما يرعى الشاعر القوافي ، إلا أن القوافي تقع فيها ضرورة ما ، ولا تقع في الفواصل ضرورة بتَة بل تأتي كلها على اللغة القدمى واللسان الفصحى " (٢).

أما المبرد فيرى أن قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ من باب الإقحام النحوي أي: الزيادة ؛فالأعناق زائدة، لأن المعنى: فظلوا لها خاضعين ، والخضوع بيِّن في الأعناق، فأخبر عنهم، فأقحم الأعناق توكيدا (٣).

وتنزيل ما لا يعقل منزلة ما يعقل كثير في لسان العرب ، ومن ذلك قول الشاعر يصف قوسا ونبلا :

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٣٤ ،٣٥ ، والزجاج ٣/٩١، وينظر: البيان في إعراب القرآن ٢ / ٣٣، ١٦٠ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٢٠ ، والمحرر الوجيز ٣ / ٢٢٠.

(٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١ / ٥٩٩ ،٦٠٠.

(٣) ينظر: الكامل ٢ / ٦٦٩ ، وهو ما ذكره الزمخشري في الكشاف ٣ / ١٠٤ ، وينظر: الدر المصون ٨ / ٥١١ ، وهناك تأويلات كثيرة ذكرها صاحبه.

لَهَا فِتْيَةٌ مَاضُونَ حَيْثُ رَمَتْ بِهِمْ شَرَابُهُمْ قَانٍ مِنَ الدَّمِّ أَحْمَرُ[١].

قال ابن مالك ، وهذا مطرد فيما جرى هذا المجرى مما لا يعقل" [٢].

وجاء في قول الشاعر أيضا :

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ[٣].

فخاطبهم بمن وهي للعاقل، لأنه نزلهم منزلة من يعقل، وقد جاء من ذلك لمراعاة الفواصل قوله تعالى:﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[يـس: من الآية٤٠]

قال الفراء : " لما كانت السباحة من أفعل الآدميين جاء ما أسند إليهما مجموعا جمع من يعقل فقابلت بالنون... " [٤].

فما ذهب إليه النحويون والمعربون يوافق المسموع والقياس،كما قال أبو حيان: "وجمعهم جمع من يعقل، لصدور السجود له، وهو صفة من يعقل، وهذا سائغ في كلام العرب، وهو أن يعطي الشيء حكم الشيء، لاشتراكه معه في صفة ما، وإن كان هذا الوصف أصله أن يكون لأحدهما"[٥].

١٢- وضع المفرد موضع المثنى، أو الاستغناء بالمفرد عن المثنى.

الأصل في كل لفظ أن يوضع في موضعه الذي وضع له ، ولكن قد يستغنى بالإفراد عن التثنية، وبالتثنية عن الجمع، وذلك مراعاة للفاصلة القرآنية.

---

(١) البيت من الطويل،وهو لعبيد بن أيوب العنبري من اللصوص كما ذكر ابن المبارك في منتهى الطلب من أشعار العرب،وهو من شواهد: شرح التسهيل١ / ٧٨ بلا نسبة.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٧٨ ، وشرح الخلاصة للشاطبي ١ / ١٨٠.

(٣) البيت من الطويل وهو للعباس بن الأحنف١٦٨، وللمجنون في ديوانه/١٠٦.

وهو من شواهد : شرح التسهيل ٢١٧/١، أوضح المسالك١٤٧/١،وشرح ابن عقيل١٤٨/١، والأشموني٦٧/١.

(٤) معاني القرآن٢/ ٢٠١ بتصرف.

(٥) البحر المحيط ٥ / ٢٨١ ، وينظر:الدر المصون ٦ / ٤٣٧ ، والمحرر الوجيز٣/٢٢٠.

ومن الاستغناء بالمفرد عن المثنى قوله تعالى: ﴿فَلا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾[طـــه: من الآية١١٧] فقياس السياق أن يقول: فتشقيا ،وذلك لأن الفواصل قبلها وبعدها تعتمد على الإفراد ، من حيث كان هو المخاطب أولا والمقصود بالكلام ؛ ولأن في شقاء الرجل شقاء أهله ، وفي سعادته سعادتهم ، فاختصر الكلام بإسناده إليه دونها مع المحافظة على الفاصلة ، فجامع بين الغرضين " (١).

وجعل الفراء أيضا من الاستغناء بالمفرد عن لفظ المثنى مراعاة للفواصل قوله تعالى :﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس:١٢] فإنهما رجلان : قدار وآخر معه ، ولم يقل أشقياها للفاصلة (٢).

ونقيض ذلك الخروج على هذا الأصل مراعاة للفاصلة ، الاستغناء بالتثنية عن الإفراد، أو تثنية ما أصله الإفراد، نحو قوله تعالى ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن:٤٦].

قال السيوطي : " أراد الجنة ، كقوله ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعـــات ٤٠] فثنى لأجل الفاصلة " (٣).

وقال الزركشي : " قال الفراء : هذا مذهب العرب في تثنية البقعة الواحدة ، وجمعها كقوله : دِيَارٌ لها بالرَّقْمَتَينِ كَأَنَّها ... مَرَاجِيْعُ وَشْمٍ في نَواشِرِ مِعْصَمِ (٤).

وإنما ثناهما لأجل الفاصلة ،رعاية للتي قبلها ،والتي بعدها على هذا

---

(١) ينظر: حاشية الشيخ زادة ٣ / ٣٣٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣ / ٢٦٨ ، والإتقان ٢ / ٢٧٧

(٣) ينظر: الإتقان ٢ / ٢٧٨

(٤) البيت من الطويل،وهو لزهير من معلقته وفي ديوانه/٥ ؛ومن شواهد: لسان العرب (نشر) ٢٠٩/٥، وتاج العروس(نشر) ٢١٨/١٤،والمعجم المفصل في شواهد العربية٣٧٩/٧.

الوزن، والفواصل والقوافي تحتمل في الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر الكلام " [١]. ويرى ابن الصايغ أن ما ذهب إليه الفراء غير بعيد ؛لأن الضمير عاد بعد ذلك بصيغة التثنية مراعاة للفظ " [٢].

وقد أنكر ذلك ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وأغلظ في الرد ، وقال : " إنما يجوز في رؤوس الآي زيادة هاء السكت ، أو ألف، أو حذف همزة ، أو حرف، وأما أن يكون وعد جنتين ، فجعلهما جنة واحدة من أجل رؤوس الآي ،فمعاذ الله .

وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنين ، قال﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن:٤٨] ؟!

ثم قال (فيهما) ولو أن قائلا قال في خزنة النار :إنهم عشرون،وإنما جعلهم تسعة عشر لرأس الآية، إشارة إلى قوله تعالى:﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ﴾ [المدثر:٢٧] و﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر:٣٠]" [٣].

وقد أنكر ذلك الألوسي فقال : " وأعجب من هذا أنه استشهد به على تأويل فاسد تأوله في قوله سبحانه :﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن:٤٦] وقال لمن أراد فيها واحدة ، وجاء بفظ التثنية لتتفق رؤوس الآي " [٤].

فالأولى في ذلك أن تكون اللفظة على حقيقتها كما قال ابن قتيبة ، فإن الحمل على عدم التأويل أولى من الحمل عليه ، كما أن القول بعدم مراعاة الفواصل أولى من القول بمراعاتها،ولكن لا مانع من أن يستعار

---

(١) الإتقان ٢ / ٢٧٧ ، وينظر: البرهان ١ / ٦٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١١٨

(٢) ينظر: الإتقان ٢ / ٢٧٨

(٣) البرهان ١ / ٦٥ .

(٤) ما يجوز للشاعر/٤٥ .

لغير المفرد ما وضع للمفرد ، كما قال الصبان [١].

"ولعل الملجئ للفراء إلى ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات ٤٠:٤١] وعكس ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾[طه: من الآية١١٧] .

على أن هذا قابل للتأويل ، فإن الألف واللام للعموم خصوصا أنه – أي ابن قتيبة – يرد على الفراء قوله ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾[الرحمن:٤٨] " [٢].

١٣- استعمال الجمع موضع المفرد والعكس .

اللفظ على أصل استعماله ،فإن كان اللفظ جمعًا كان مدلوله جمعًا،وإن كان مفردًا كان مدلوله مفردًا ،وقد يخرج اللفظ عن أصل استعماله ؛ ليدل دلالة أخرى ، كأن يدل لفظ الجمع على المفرد،أو يدل المفرد على لفظ الجمع مراعاة الفواصل .

أولا : استعمال الجمع في موضع المفرد .

من استعمال الجمع في موضع المفرد ،نحو قوله تعالى:﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾[العلق:٢] فأصله من علقة،فعبر بالجمع عن المفرد مراعاة للفاصلة .

قال الفراء : " قيل من علق ، وإنما هي علقة ؛ لأن الإنسان في معنى جمع ، فذهب بالعلق إلى الجمع لمشاكلة رؤوس الآيات " [٣].

ومراد الفراء:أن(أل) في الإنسان لاستغراق الجنس،التي تدل على العموم ،لذا جاز التعبير بالجمع ، وحسن ذلك مراعاة الفواصل قبل الفاصلة وبعدها .

---

(١) حاشية الصبان ١ / ١٣٨.

(٢) البرهان ١ / ٦٥.

(٣) معاني القرآن ٣ / ٢٧٨.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى:﴿ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلالٌ﴾[إبراهيم: من الآية٣١] أي : ولا خلة ،كما في قوله تعالى:﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: من الآية٢٥٤] . والذي أوجب الجمع في هذه الآية مراعاة رؤوس الآي " (١).

وقيل: الخلة : الصداقة ، يقال: خاللت الرجل خِلالا، وقيل : هو جمع خلة كجُلَّة وجُلال (٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر:٥٤] قال الألوسي : " ونَهَرَ ،أي: أنهار كذلك ، والإفراد للاكتفاء باسم الجنس مراعاة للفواصل " (٣).

" وذلك من باب شجاعة العربية، فالعرب إذا حملت على المعنى ، لم تكن تراجع اللفظ ، بل قد تترك الظاهر إليه ، وذلك كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، وإفراد الجمع وجمع المفرد ، وهذا فاشٍ عنهم " (٤).

١٤- وقوع حرف جر مكان حرف جر آخر .

من معاني اللام أن تكون بمعنى إلى، ولذلك يتعدى الفعل (أوحى) بإلى ويتعدى باللام ، والمشهور أن يتعدى بإلى ، إلا أنه قد يختار أن يتعدى باللام ، لموافقة الفواصل القرآنية ومن ذلك قوله تعالى:﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة:٥] فوضعت اللام موضع (إلى) مراعاة للفاصلة قبلها ﴿ زلزالها﴾ ، ﴿أثقالها﴾، ﴿مالها﴾

﴿أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة من الآيات٣،٢،١،٤]

---

(١) ينظر: الإتقان ١ / ٢٧٨ ،والبرهان ٢ / ٢٣٨.

(٢) ينظر: اللسان خلل / ٢١٧.

(٣) روح المعانى ٢٠ / ١٠٨

(٤) ابن جني في المحتسب ١ / ٣٣٨ والخصائص ١ / ٤٢٠.

قال أبو حيان : " وعدى أوحى باللام لا بـــ (إلى) وإن كان المشهور تعديتها بـــ

(إلى) لمراعاة الفواصل . قال العجاج يصف الأرض :

وحَى لها القَرارَ فاستَقَرَّتِ
وشَدَّها بالرّاسِياتِ الثُّبَّتِ [١].

وما ذكره هو أحد وجوه منها :

١- أن اللام على أصلها وأوحى تتعدى باللام تارة وبإلى تارة أخرى.

٢ - أن اللام على بابها من العلة والموحى إليه محذوف ، وهو الملائكة ، والتقدير : أوحى إلى الملائكة لأجل الأرض ، أي : لأجل ما يفعلون فيها " [٢].

١٥- وضع الفعل المبني للمعلوم موضع المبني للمجهول .

وقد يبدل الفعل المبني للمعلوم بآخر مبني للمجهول،فيرتفع المفعول نائبا عن الفاعل بعد أن كان منصوبًا في صيغة المعلوم،قصدًا للتناسب في مقاطع الفواصل ومن ذلك ما ذكره ابن زنجلة في قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿لا يُسْمَعُ فِيهَا لاغِيَةٌ ﴾ [الغاشية:١١] : " لا يُسْمَعُ بضم الياء " لا غيةٌ " يرفع على ما لم يسم فاعله، قالوا: لأن الخطاب ليس بمعروف إلى واحد ، وإنما ذكروا ، واللاغية مؤنثة ، لأن تأنيث اللاغية غير حقيقي، أي لغو .

وحجتهما : أنها موافقة الإعراب رؤوس الآيات قبلها وبعدها من قوله: ﴿خَاشِعَةٌ﴾[الغاشية: من الآية٢] و﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾[الغاشية: من الآية٣]

---

(١) البيت من الرجز وهو في ديوانه / ٥، ومن شواهد: البحر ٨ / ٤٩٧ ، والمحتسب ٢ / ٢٣١،والدر المصون١١ / ٧٦، ولسان العرب(وحى)١٥/٣٧٩ .

(٢) الدر المصون ١١ / ٧٦ ، ٧٧ ، وينظر هذه الوجوه في: المغني / ٢١٥ ، والمحتسب ٢ / ٢٣١ ، والحجة ٦ / ٥٢ - ٥٣ ، وحاشية الشيخ زاده ٤ / ٦٨٦ .

وبعدها ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾[الغاشية: من الآية١٢]﴿مَرْفُوعَةٌ﴾[الغاشية: من الآية١٣] و﴿ مَصْفُوفَةٌ﴾[الغاشية: من الآية١٥] فجرى على ذلك "[١].

١٦- إقامة جمع لمذكر موضع جمع لمؤنث :

نحو قوله تعالى:﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[التحريم: من الآية١٢] كان القياس أن يقول :من القانتات ، فلماذا جاء بجمع المذكر القانتين؟ ، أجاب المجاشعي بـــ : " أن القنوت يقع من المذكر والمؤنث وإذا اجتمعا غلب المذكر على المؤنث ، فكأنه في التقدير كانت من العباد القانتين فعَمَّ في القانتين ، ولأنها في قنوتها وخدمتها لبيت المقدس مقام رجل أو رجال " [٢].

١٧- إمالة الألف التي أصلها الواو.

إن مراعاة الجرس الموسيقي وتناسق الفواصل هوالهدف المرجومن الإمالة في الفواصل ؛ **ذلك أن الإمالة هي** : أن تنحو بالضمة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت .

فالمقصود من الإمالة تجانس الصوت والعمل من وجه واحد ؛ وذلك "لأن النطق بالألف والفتحة يخالف الكسرة لأنهما ضدان ،ألا ترى أن الكسرة في الحرف كسر الفم له،والفتحة في الحرف فتح الفم له ،فإذا وجدوا الكسرة أمالوا الفتحة نحوها فتميل الألف ليكون العمل من وجه واحد،وهم أبدًا يذكرون الأخف.

والإمالة في الألف تكون إذا كان أصله الياء ؛ لذا أمالوا (قضى)

---

(١) حجة القراءات / ٧٦٠.

(٢) النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المجاشعي١/٦٥٤ (دراسة وتحقيق إبراهيم الحاج علي. طبعة مكتبة ابن رشد الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م) .

و(سعى) فأمالوها ليكون العمل واحدًا " [١].

وأسباب الإمالة كثيرة نذكر منها : انقلابها عن الياء ،أو مآلها إلى الياء ،أو ياء قبلها، أو ياء بعدها، أو التناسب .

والتناسب سبب لفظي ، بل هو الغرض الأصلي من الإمالة ، وقد ترد للتنبيه على الأصل.

تلك هي أسباب الإمالة ، فتمال الألف إذا اجتمع فيها وصفان:

أحدهما : أن تكون أصلها الياء لا الواو، .

الآخر : أن تكون الألف في طرف الكلمة لا في وسطها .

وأما الوصف الأول وهو كونها مبدلة من الياء ؛فلا بد منه ؛ فإنه الموجب للإمالة في الموضع [٢].

فإن كانت الألف منقلبة عن واو فللنحاة فيها قولان :

أحدهما : جواز الإمالة عند سيبويه الذي يطَّرِدُ عنده الإمالة في نحو: غزا ودعا ، وإن كان ألفها واوًا، وعلل ذلك برجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول .

الأخرى : عدم جواز الإمالة ؛ إذ الإمالة لا تكون إلا في الألف التي أصلها ياء. وهو ما عليه غير سيبويه كالمبرد ، ومن تبعه كابن مالك .

إلا أنهم يجيزون الإمالة فيما فقد دواعي الإمالة؛ قصدًا للتناسب فهو من أسباب الإمالة ،وهو سبب ضعيف؛لأنه إمالة لغرض الإمالة،ولها صورتان :

---

(١) شرح اللمع للأصفهاني٢/٨١٤،٨١٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٨/ ١٣١،١٣٠ (تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط جامعة أم القرى ط أولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

إحداهما : أن تمال الألف لمجاورة ألف ممالة كإمالة الألف الثانية ، ، في نحو: رأيت عِمادا ، فأميلت الثانية ؛ لأن الألف الأولى ممالة لأجل الكسرة قبلها .

الأخرى : أن تمال الألف لكونها جاورت ما أميل آخره ، وهو ما يطلق عليه مراعاة الفواصل ، كإمالة: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة:٣٦] و﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس:١]و﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى١ :٢] لمراعاة الإمالة في ﴿قَلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى:٣] وما بعده من رؤوس الآي [١].

قال الباقولي : " وقد جاء ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات:٣٠] بالإمالة وليس فيها ما يجوزها ، لكن أمالها الكسائي ،لإمالة ما قبلها وهو﴿ بَنَاهَا﴾ و﴿سَوَّاهَا ﴾ وما بعدها من قوله عز وجل: ﴿وَمَرْعَاهَا﴾ وأمال أيضا : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة:٣٦] والألف فيه بدل من التنوين لأنه في موضع نصب على الحال ، لكن هو ممال لما قبلها وما بعدها "[٢].

وكذلك الإمالة في﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس:١] فأمال الألف في﴿ ضُحَاهَا﴾وهي منقلبة من الواو؛ فليس فيها ما يوجب الإمالة؛لإمالة ما قبلها وما بعدها.

قال الزمخشري في مفصله : " وقد أميل : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس:١] وهي من الواو؛ ليشاكل﴿ جَلَّاهَا﴾ [الشمس: من الآية٣] و﴿

---

(١) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني٢/٨١٤،٨١٣،والتخمير شرح المفصل٤ /٢١٣، وهمع الهوامع ٣ / ٣٨٢ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٣ ، والمقاصد الشافية للشاطبي ٨ / ١٩٤.

(٢) شرح اللمع ٢ / ٨١٧ ،٨١٨.

يَغْشَاهَا﴾ [الشمس: من الآية٤] "

وقال الخوارزمي الشارح(ت ٦١٧هـ):"ألف(جلاها) مما يستوجب الإمالة،بدليل جليت،وكذلك ألف يغشاها بدليل: يَغْشَيَانِ"(١).

قال الشاطبي :" ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس:١] ليس في﴿ ضُحَاهَا﴾ موجب للإمالة، وإنما أميل لما وقع في الفواصل مع قوله :﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا﴾[الشمس:٢]، وما بعدها ، وموجب الإمالة فيها قائم ، فأرادوا أن يميلوا ﴿ ضُحَاهَا﴾ لتناسب رؤوس الآي "(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿ وَالضُّحَى﴾ فقد أميل ليزاوج ﴿قَلَى﴾ وسهل ذلك كونه في أواخر الكلام ومواضع الوقف"(٣).

وقد قرأ حمزة والكسائي بالإمالة في﴿ ضُحَاهَا﴾ وعلل ذلك الكسائي وأهل العربية بأن رؤوس الآي إذا جاوزت ذوات الياء ذوات الواو أميلت مثلها "(٤).

قال عبد القاهر الجرجاني : " وقد يمال الألف المنقلبة عن الواو غير جهة الشذوذ ، وذلك إذا روعي المشاكلة ، نحو:﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ أميل لتشاكل ﴿جَلَّاهَا﴾ و﴿ يَغْشَاهَا﴾[الشمس: من الآية٣،٤] حين يمال ، ولا يفعل ذلك إذا لم يصاحب بنات الياء لانتفاء حديث المشاكلة "(٥).

---

(١) التخميرشرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي٤ /٢١٣(تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الإسلامي ط أولى١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٨ / ١٩٤ ، ١٩٥.

(٣) شرح الشافية ٣ / ١٤.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢ / ٤٨٨.

(٥) المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٤٩ تحقيق د/ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش طبع جامعة الإمام ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م ، والمغني لا بن فلاح ٥ /

وقال الجاربردي : " إن كانت آتية بعدها فإما أن يقع ذلك في الفواصل أولا ، فإن وقع في الفواصل فيمال ليناسب الفواصل، فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم ، ولهذا يمال لها مالا يمال لغيرها ، ألا ترى أن نحو: ﴿وَالضُّحَى﴾ يمال مع كون ألفه منقلبة عن الواو. وإن لم يقع في الفواصل فلا يمال ، لأن الكسرة التي هي لأجل الإمالة عارضة ، فلا تأثير لها "[1].

وخلاصة القول:

أن الأصل في إمالة الألف أن تكون منقلبة عن الياء، فإن كان أصلها واوًا فلا يجوز إمالتها؛ وقد يخرج عن هذا الأصل مراعاة لتناسب الفواصل؛ فتمال فيها الألف التي أصلها الواو لمجاورة الفواصل التي أميلت فيها الألف التي حقها أن تمال؛لأن أصلها الياء ؛ فأميل مالا يجوز لمجاورة ما جاز، والعلة في ذلك حمل ما لا يجوز على ما يجوز؛ أو تشبيه ما لا يجوز بما يجوز مراعاة للفواصل.

---

(١) شرح الجاربردي / ٢٤١ ، ٢٤٢.

الخاتمة

الحمد لله على جزيل نعمه ، وآلاء فضله ، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبى بعده، وعلى آله وصحبه،وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد .

فقد اهتدت الرحلة المباركة مع تلك الدراسة إلى نتـــائج أوجزها فيما يلى :

١- أن للقرآن الكريم لغة خاصة تسمو على غيره من الأجناس الأدبية ، وأهم ما يميز تلك اللغة مراعاة الفواصل القرآنية التي تختلف عن الشعر في عدم اطرادها ، وعن السجع في تبعية اللفظ للمعنى.

٢- اتفق العلماء على أن الفاصلة هي آخر كلمة في الآية؛فهي رأس الآية، كما أن القافية رأس البيت.

٣- حمل النحاة ،واللغويون، الفاصلة على القافية؛ فأجازوا لهـا مـا يجوز للقافية من الخروج عن القياس النحوي والصرفي؛ لأن لكل منهما لغـة يختص بها، وهذا الحمل من باب حمل القليل على الكثير،وليس حمل تبعية؛لأن باب القافية أوسع من باب الفاصلة.

٤- قاس النحاة القرآن الكريم على القاعدة ،والقرآن أوسع من القاعدة ؛ لأن لغة القرآن تمثلت كل لغات العرب،واللغة أوسع من القاعدة؛ وقد نـزل القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين وليس بنحو عربي متين ؛ فكان ينبغـي أن تقاس القاعدة على القرآن لا العكس .

٥- أن خروج الفاصلة عن الأصول النحوية كان لعلتين ،إحـداهما : الرجوع إلى الأصل؛ وذلك مما جوزه النحاة ، والأخرى: تشبيه مالا يجوز بما يجوز،وهذا مما التمسه النحاة ، وقد يخرج عن الأصل وهو خـروج أجـازه النحويون لموافقته السماع والقياس المطرد،أما ما خـالف السـماع والقيـاس

المطرد ؛فهو لغة فصحى وبقايا من اللغة القدمى التى أغفلها النحاة.

٦- تجلت مظاهر مراعاة الفواصل في: الحذف، والزيادة،والتقديم والتأخير،والتغيير، والإبدال،والمحك في ذلك كله ما اشترطه النحاة في كل موضع من: أمن اللبس، وجود الدليل، ووضوح المعنى، وتلك المظاهر باب من أبواب شجاعة العرب ، وهذا مما تختص به لغتهم التى جرى القرآن على سننها.

والله أسأل أن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم ، ولبنة فى إعلاء لغة القرآن الكريم ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

فهرس أهم المراجع والمصادر

١- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى تحقيق أ. محمد أبو الفضل إبراهيم (طبع دار التراث بدون).

٢- ارتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د/ رجب عثمان (طبع مكتبة الخانجى ط. أولى ١٤١٨ هـ).

٣- الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد المحسن الفتلى (طبع ونشر دار الرسالة ط. أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٤- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (طبع مكتبة المتنبى، القاهرة).

٥- إعراب القرآن للنحاس تحقيق د/ زهير غازى (طبع ونشر عالم الكتب والنهضة العربية ط. ثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٩٦م).

٦- إعراب القراءات الشواذ للعكبرى تحقيق/ محمد السيد أحمد عزوز (عالم الكتب ط. أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

٧- الأفعال لابن القطاع (طبع عالم الكتب بيروت ط. أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٨- الأفعال لابن القوطية تحقيق د. على فودة (طبع ونشر مكتبة الخانجى ط. ثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

٩- الأمالى الشجرية لابن الشجرى تحقيق د/ محمود الطناحى (الخانجى ط. أولى ١٩٩٢م).

١٠- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين (طبع ونشر المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

١١- الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء للخليجي المتوفى سنة ١٣٦٦هـ مخطوط منه نسخة بحوزتى .

١٢- إيضاح الوقف والابتداء لأبى بكر بن الأنبارى تحقيق د/ محيى الدين رمضان (طبع ونشر المجمع اللغوى بدمشق ١٩٧١م).
١٣- البحر المحيط لأبى حيان (نشر دار الكتاب الإسلامى - القاهرة).
١٤- البديع مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه تحقيق/ ج برجشتراسر (مكتبة التنبى - القاهرة).
١٥- البرهان فى علوم القرآن للإمام الزركشى تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم (طبع ونشردار التراث بدون).
١٦- البيان في روائع القرآن : دراسة لغوية وأسلوبية للنصّ القرآن (تأليف د/ تمام حسّان ط: عالم الكتب - ١٤١٣ - القاهرة).
١٧- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى تحقيق د/ طه عبد الحميد طه (الهيئة العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
١٨- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطا (طبع دار الكتاب العربى ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م).
١٩- تأويل مشكلة القرآن لابن قتيبة تحقيق/ سيد صقر (دار التراث - القاهرة - ط. ثانية ١٩٧٦م).
٢٠- التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى تحقيق/ على محمد البجاوى (عيسى الحلبى ١٩٧٦م).
٢١- التذييل والتكميل لأبي حيان تحقيق د/ حسن هنداوي (طبع دار القلم دمشق ط. أولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
٢٢- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادى تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان (مكتبة الكليات الأزهرية ط. أولى ١٣٩٦هـ).
٢٣- حاشية الصبان على الاشمونى (دار إحياء الكتب العلمية بدون).
٢٤- الحجة فى القراءات السبع لابن خالوية تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم (دار الشرق بيروت والقاهرة ط. ثانية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

٢٥- الحجة فى القراءات السبع لأبى على الفارسى تحقيق/ بدر الدين القهوجى وآخرين (طبع دار المأمون للتراث ط. أولى ١٤١٣هـ)
٢٦- حجة القراءات لأبى زرعة تحقيق/ سعيد الأفغانى (مؤسسة الرسالة ط. ثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
٢٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون (الخانجى ١٤٠٩هـ-١٩٧٩م).
٢٨- الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار (الهيئة العامة للكتاب ط. ثالثة١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
٢٩- درة الغواص فى معرفة أوهام الخواص تحقيق/ عبد الحفيظ قرنى (دار الجيل بيروت ط. أولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
٣٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (تحقيق د/ أحمد الخراط ط دار القلم-دمشق ط أولى - ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م)
٣١- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (تحقيق أ/محمد محمود شاكر ط الخانجي ط الخامسة٢٠٠٤م) .
٣٢- ديوان امرئ القيس تحقيق/ مصطفى عبد الشافى (طبع دار الكتب العلمية - بدون).
٣٣- ديوان رؤبة عنى بتصحيحه وليم بن الورد (ليبزج ١٩٠٣م).
٣٤- ديوان زهير صنعة الأعلم الشنتمرى تحقيق د/ فخر الدين قباوة (دار الآفاق بيروت ١٩٨٢م).
٣٥- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق/ محمد يوسف نجم (دار صادر بيروت ١٣٨٧هـ-١٩٥٨م).
٣٦- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق أ./ حسن هنداوى (دار القلم دمشق ط. أولى ١٩٨٥م).
٣٧- شرح ابن عقيل تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين (طبع دار التراث ط.

العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
٣٨- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (طبع دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبى).
٣٩- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدون المختون (طبع دار هجر ط. أولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
٤٠- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح (طبع مكتبة العانى بغداد ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٤١- شرح الشافية للجاربردي(ضمن مجموعة شروح الشافية ط مكتبة المتنبي القاهرة).
٤٢- شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق أ/ محمد نور الحسن وصحبه(طبع دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
٤٣- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق الشيخ/ عبد الغني الدقر الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٨٤).
٤٤- شرح الكافية للرضى تحقيق د/ إميل يعقوب (طبع دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٤٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدى (منشورات جامعة أم القرى مكة المكرمة ط. أولى ١٤٠٢هـ).
٤٦- شرح كتاب سيبويه للسيرافى الجزء الأول والثانى (تحقيق أ. د / رمضان عبد التواب (الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦م).
٤٧- شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لأبى حيان تأليف ابن هشام (تحقيق د/صلاح رواي ط مطبعة حسان، الطبعة الثانية ـ ١٤٠٥ هـ)
٤٨- شرح المفصل لابن يعيش (مكتبة المتنبى - القاهرة).
٤٩- الصاحبى لابن فارس تحقيق أحمد صقر (طبع دار إحياء التراث العربى بالقاهرة ١٩٧٧م).

٥٠- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق/ السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس بيروت ط. ثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٥١- الضرائر ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني تحقيق د/ محمد زغلول سلام ، و د/محمد مصطفى هدارة (منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٣م).
٥٢- الضرائر ما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى شرح/ محمد بهجة الأثرى البغدادى (المطبعة السلفية مصر بدون).
٥٣- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي(ترتيب د/عبد الحميد هنداوي ط دار الكتب ط أولى١٤٢٤- ٢٠٠٣).
٥٤- القطع والائتناف لأبى جعفر النحاس تحقيق د/ أحمد خطاب عمر (طبع وزارة الأوقاف ببغداد ١٣٩٨هـ).
٥٥- الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون (طبع الخانجى ط. ثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ، وأخرى طبعة بولاق)
٥٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى (دار المعارف بيروت).
٥٧- كشف المشكل فى النحو لأبى حيدرة اليمنى تحقيق د/هادى عطية مطر (طبع مطبعة الإرشاد ببغداد ط. أولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).
٥٨- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للجامع العلوم أبي الحسن الباقولي ٥٩٩/١ ، ٦٠٠ (تحقيق د/محمد أحمد الدالي مطبعة الصباح ط أولى ١٤١٥هـ-١٩٩٦م).
٥٩- اللباب فى علل البناء والإعراب تحقيق/ غازى طليمات وآخر (دار الفكر بيروت ودمشق ط. أولى ١٤١٦هـ).
٦٠- لسان العرب لابن منظور الأفريقى (دار صادر بيروت).
٦١- ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبى سعيد السيرافى(تحقيق د/ عوض

بن حمد القوزى طبع دار المعارف ط. ثانية ١٤١٢هـ).
٦٢- مجالس ثعلب لأبى العباس ثعلب تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون (طبع دار المعارف مصر ١٤٠٠هـ-١٩٥٤م).
٦٣- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى تحقيق الأستاذ/ على النجدى وآخرين (طبع المجلس الأعلى- القاهرة ١٩٨٦م).
٦٤- والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية - بيروت - ط الثانية - ١٤١٣ هـ -١٩٩٣ م)
٦٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (تحقيق محمد جاد المولى ، وآخرين ط المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٦).
٦٦- مشكل إعراب القرآن لمكى القيسى تحقيق د/ حامد الضامن (طبع مؤسسة الرسالة ط. ثانية ١٤٠٥هـ).
٦٧- معانى القرآن للأخفش الأوسط تحقيق د/ فائز فارس طبع مكتبة الصفاة - الكويت- ط. ثانية ١٤٠١هـ-١٩٨١م).
٦٨- معانى القرآن للفراء تحقيق الأستاذ/ أحمد يوسف بجاتى وآخر (طبع الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠م).
٦٩- معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى (طبع مكتبة عالم الكتب - بيروت - ط. أولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م).
٧٠- مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق/ محمد محيى الدين (مكتبة صبيح- القاهرة ١٩٥٥م)وأخرى بتحقيق د/ مازن مبارك، وآخر) .
٧١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط جامعة أم القرى ط أولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

٧٢- المقتصد في شرح التكملة (تحقيق د/ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش طبع جامعة الإمام الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧ م).
٧٣- المقتضب للمبرد تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة (طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩هـ).
٧٤- المقرب لابن عصفور تحقيق د/ أحمد عبد الستار الجوارى وزميله (طبع مطبعة العانى - بغداد ١٣٩١هـ-١٩٧١م).
٧٥- المكتفى فى الوقف والابتداء لأبى عمرو الدانى دراسة وتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلى (طبع ونشر مؤسسة الرسالة ط. أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
٧٦- منار الهدى فى بيان الوقف والابتداء للشيخ أحمد بن محمد الأشمونى علق عليه شريف أبو العلا العدوى (ط. دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ).
٧٧- المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى تحقيق الأستاذين/ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين (طبع مصطفى البابى ط. أولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م).
٧٨- النكت في إعجاز القرآن للرماني (ضمن ثلاث رسائل في أعجاز القرآن تحقيق د/محمد زغلول سلام ط دار المعارف) .
٧٩- النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المجاشعي (دراسة وتحقيق إبراهيم الحاج علي. طبعة مكتبة ابن رشد الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦م).
٨٠- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع تحقيق الأستاذ/ أحمد شمس الدين (طبع دار الكتب العلمية - بيروت - ط. أولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).